

جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

وزارة الثقافة والإعلام

دار الكتب والوثائق القومية

مركز تحقيق التراث

# نَدْوَةُ خَيْرِ السَّنَنِ

تأليف

أبي الوليد بن رشد

٥٢٠ هـ - ٥٩٥ هـ

تحقيق

محمد سليم سالم

القاهرة

مطبعة دار الكتب

١٩٧٢



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة :

ترجمة كتاب « التبكيئات السوفسطائية » لأرسطو

أهم ما نعرف عن نقل هذا الكتيب إلى اللغة العربية مستقى من كتاب  
الفهرست لابن النديم عند التحدث عن أرسطوطاليس، وما ترجم من مؤلفاته  
إلى اللغة العربية :

يقول ابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية،  
ص ٣٤٩ : « الكلام على سوفسطيقا : ومعناه الحكمة المموهة ، نقله ابن ناعمة،  
وأبو بشر متى إلى السرياني : ونقله يحيى بن عدى من ثيوفيلي إلى العربي .

المفسرون : فسر قويرى هذا الكتاب . ونقل إبراهيم بن بكوش  
العشارى ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح . ولاكندى تفسير هذا  
الكتاب . وقد حكى أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب » .

ومن كلام ابن النديم يتضح أن كتاب السفسطة ترجم ثلاث مرات إلى  
اللغة السريانية : ترجمه ابن ناعمة ، وأبو بشر متى ، وثيوفيلي ؛ وأنه نقل  
إلى اللغة العربية مرتين : نقله يحيى بن عدى ، وابن ناعمة ، ولما كانت  
ترجمة الأخير سيئة فقد أصلحها إبراهيم بن بكوش العشارى . ولا يذكر  
ابن النديم هنا ابن زرعة بين من نقلوا هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ولكنه

عند الكلام عن ابن زرعة في ص ٢٦٤ [ طبعة فلوجل ] يشير ابن النديم إلى أن ابن زرعة نقل كتاب سوفسطيقا النص لأرسطوطاليس :

وقد وصلت إلينا ثلاث ترجمات كاملة لهذا الكتاب :

- ١ - ترجمة يحيى بن عدى . غير أنه ذكر في مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن يحيى بن عدى نقل الكتاب من الترجمة السريانية التي قام بها أنانس ؛ وابن النديم يذكر أن يحيى بن عدى استخدم ترجمة ثيوفيلي السريانية .
- ٢ - و ترجمة أبي على عيسى بن زرعة .

- ٣ - و ترجمة منسوبة إلى الناعمي ، وقد ذكر في مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن اللغة التي نقل عنها الناعمي غير معروفة .

وهناك قطعة وصلت إلينا من ترجمة رابعة ، وذكر أنها من كتاب أرسطوطاليس على مباحث السوفسطائيين ، ولنا نعرف اسم مترجمها ولا اللغة التي نقل عنها .

وجميع العناوين في الترجمات العربية الأربع خطأ ، لأنها لا تطابق اسم الكتاب في اللغة اليونانية ، وهو : التبيكات السوفسطائية σοφιστικοὶ ἑλεγχοί ، أو عن التبيكات السوفسطائية περὶ τῶν σοφιστικῶν ἐλέγχων . والزج بكلمة السوفسطائيين في العنوان يوهم بأن أرسطو يوجه همه لدحض أدلة وردت فعلا على السنة من يسمون بالسوفسطائيين .

وغنى عن البيان أن هذا اللفظ أطلقه جماعة من المعلمين على أنفسهم ؛ وقد ازدهرت هذه الفئة في أثينا ، وخاصة في عصر بركليس ؛ عصر أثينا الذهبي ، وكان لهم الفضل كل الفضل في نشر الأدب في بلاد اليونان ، فهم أول من علم شباب اليونان الخطابة والسياسة واللغة والنحو والأدب والنقد ؛

ولكن هذه الكلمة التي تقابل كلمة فيلسوف اكتسبت هذا المعنى السيئ الذي لازمها منذ عصر أفلاطون ، وشاع وذاع في اللغات الحديثة ، لكرهية الأنبيين ، ولا سيما الفقراء منهم ، لأولئك المعلمين الذين تقاضوا أجوراً باهظة ممن استمعوا إليهم ، وكانوا يدعون العلم بكل شيء ، والإجابة عن أى سؤال يوجه إليهم :

وعلينا أن نضع نصب أعيننا عند دراسة كتيب أرسطو في السفسطة أن هذا المبحث الأرسطي باب من أبواب المنطق ، أنشأه المعلم الأول إنشاء ، ولم يعرفه أحد من أسلافه ، ولم يضيف إليه أحد ممن جاءوا بعده :

وهذا المبحث يبدأ في طبعة توينر من صحيفة ١٨٩ ، وينتهي في صحيفة ٢٤٩ ، وقد نشر في تلك الطبعة كجزء من كتاب الجدل لأرسطو ، إذ يوافق محققه م . فاليس M. Wallies على رأى فايتز الذى ألحقه بكتاب الجدل ، إذ يقول : *nonum Topicorum hunc librum recte fecisse videtur Waitz.* غير أن فلاسفة العرب درسوا هذا الكتيب كمبحث مستقل عن كتاب الجدل ، بل لقد وضعه الفارابي بعد كتاب القياس وقبل كتاب البرهان .

وقد قسم الناشرون كتيب أرسطو في التبيكات السوفسطائية إلى أربعة وثلاثين فصلاً ، قد يطول الواحد منها ، وقد يقصر ، فلا يتعدى بضعة أسطر كالفصول ٢١، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ .

وليس في الطبعة اليونانية عناوين لهذه الفصول ، بل إننا لا نجد عناوين في الترجمة الإنجليزية التي اضطلع بها بيكارد - كبرديج ، غير أنه في الفهرست التحليلي الذي وضعه لهذا البحث أعطى ما يشبه العناوين لكل فصل من فصول هذا الكتيب .

ولما كان تفسير الكندي الذى سبقت الإشارة إليه لم يصل إلينا، فلسنا ندري كيف رتبته .

غير أن الفارابي قسم هذا المبحث في كتاب الأمكنة المغلطة الذى يكون جزءاً من كتاب الفارابي في المنطق إلى ثلاثة أقسام :

الفصل الأول في صدر الكتاب:

الفصل الثاني في إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ :

» الثالث » » » » » المعاني :

أما ابن سينا فقد قسم كتابه في السفسطة ، وهو يكون جزءاً من كتاب الشفاء ، إلى مقالتين ، تحوى المقالة الأولى منهما أربعة فصول ، وتتكون المقالة الثانية من ستة .

أما ابن رشد فلم يضع عناوين في تلخيصه ، أو يقسمه إلى مقالات ، أو فصول ، إلا أن النساخ وضعوا عناوين واضحين هما : القول في المغلطات من المعاني ، والقول في النقض .

وقد ختم أرسطو بحثه في التبيكات السوفسطائية بالإشارة إلى أنه لم يجد فيما بين يديه ما يعينه على تأليف هذا الكتيب ، وطلب الصفح عما قد يوجد في بحثه من الهفوات .

وقد شك ابن رشد من صعوبة هذا البحث الأرسطي ، ومن سوء الترجمات العربية لهذا الكتيب ، فضلاً عن الغموض الطبيعي الذى يحيط بأمثال هذه الأبحاث .

ومن البين أن بعض أمثلة أرسطو لا يمكن أن تترجم إلى أى لغة ، وقد اعتاد المترجمون في العصر الحديث الاحتفاظ بالكلمات اليونانية الهامة :

وإذا قابلنا بين الترجمات العربية وبين الأصل اليوناني اتضح لنا أنها كلها رديئة سقيمة ، فترجمة يحيى بن عدي حربية مستغلبة ، وأما ترجمة

ابن زرعة فهي أكثر سلاسة، غير أنها تردد كثيراً من الكلمات التي استخدمها يحيى بن عدى . وأما النقل القديم المنسوب إلى الناعمي فهو أجمل أسلوباً، ولكنه اقتباس أكثر منه ترجمة . وجملة القول إنه لا يمكن الاعتماد على أى منها ، ولا عليها كلها مجتمعة :

وقد جاء في آخر الترجمات العربية لكتاب السفسطة المحفوظة في مخطوط موجود بالمكتبة الأهلية بباريس ( طبعة بدوى ، ص ١٠١٧-١٠١٨ ) مايلي :  
 « قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار - رضى الله عنه : « لما كان الناقل يحتاج - في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل - إلى أن يكون متصوراً له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثناس الراهب غير قيم بمعاني أرسطوطاليس فيه - داخل نقله الخلل لا محالة . ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثناس - إلى العربية ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له - عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكل اجتهد في إصابة الحق ، وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثناس إلى العربية .... »

وقد كان الفاضل يحيى بن عدى فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير ، وقدرته نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية ... ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله اعتياص ما ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السرياني في النقل ... واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلاً آخر ، ولم يقع إلى ... »

وقد شكّا ابن رشد أنه لم يجد لكتاب السفسطة شرحاً لأحد من المفسرين لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما ورد في كتاب الشفاء لأبي علي بن سينا .  
ودين ابن رشد لابن سينا واضح في تلخيصه ، فقد رسم خطاه ، وأخذ عنه أمثلة لم ترد في أرسطو .

ولكن من البين أن ابن رشد اطلع على كتاب الفارابي في السفسطة ، وهو يناقش ما أراد الفارابي أن يضيف إلى صنوف السفسطة التي ذكرها أرسطو .  
كما كان من الممكن لابن رشد أن يطلع على تفسير قويري الذي ذكره ابن النديم ، وعلى شرح الإسكندر الأفروديسي لكتاب السفسطة . كما أن فلاسفة العرب لم يعتمدوا قط على شرح واحد لكتاب بذاته ، ولكنهم استعانوا بجميع الكتب التي وصلت إليهم من مؤلفات أرسطو وغيره .

وقد قمت بتحقيق تلخيص السفسطة لابن رشد بمقابلة مخطوط فلورنسة (ورمزه ف) ومخطوط مكتبة جامعة ليدن من أعمال هولاندة (ورمزه ل) ، وهما مخطوطان شهيران ، كتبنا بخط مغربي ، ويرجح أن أصلهما واحد . وقد قابلت نص ابن رشد بالترجمات العربية الثلاث التي قام بنشرها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه ، منطق أرسطو ، ص ٧٣٧ وما بعدها ، كما قابلت الترجمات بالأصل اليوناني الذي دججه أرسطو ، مستعيناً في ذلك بطبعة J. Strache - M. Walliès في مطبعة توينر Teubner بمدينة ليبزج في عام ١٩٢٣ . كما قابلت نص ابن رشد بما جاء في كتاب المنطق للفارابي . ولما كان ابن رشد قد ذكر أنه استعان بشرح ابن سينا لكتاب السفسطة ، فقد كان من الواجب مقابلة



الشرحين. وكان لترجمة W. A. Pickard - Cambridge التي نشرت في ترجمة  
مؤلفات أرسطو تحت إشراف W. D. Ross في أكسفورد سنة ١٩٢٨ ،  
أهمية كبرى، في تحديد معنى النص اليوناني .

والله أسأل حسن التوفيق .

حلوان الحمامات

في ٤ يناير ١٩٧٠ .



# بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله

## كتاب السفسطة

قال :

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبيكات السوفسطائية التي يظن بها أنها تبكيات حقيقية ، وإنما هي مضللات .<sup>(١)</sup>

١ - ٢ - في مخطوط ليدن : تلخيص سوفسطيق بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً .

وإلى اليمين في مخطوط ليدن في الهامش : Ελέγχοι Σοφιστικοί :

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٠ - ٢٢ : περὶ δὲ τῶν σοφιστικῶν  
ἐλέγχων καὶ τῶν φαινομένων μὲν ἐλέγχων δὲ ὄντων παραλογισμῶν  
= ت. ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٧ : « فأما في التبيكات السوفسطائية ، وهي  
التي يزى تبكيات ، وهي تضليلات لا تبكيات » ؛ نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع  
نفسه ، ص ٧٣٩ : « وأما في التبيكات الذي يظهر السوفسطائيون فعله ، وليس تبكيات ، بل  
تضليلات » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ - ٧٤١ .

لاحظ أن καὶ في نص أرسطو المشار إليه آتفاً ليست بحرف عطف ، وقارن ترجمة  
بيكارد - كبرديج : Let us now discuss sophistic refutations, i - e -  
what appear to be refutations, but are really fallacies instead,

(١) ونحن مبتدون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا / الجنس،  
فنقول :

إن من المعلوم بنفسه أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما يغلط،  
فيظن به أنه قياس ، من غير أن يكون كذلك في الحقيقة<sup>(٢)</sup> .

وما عرض في القياس من ذلك هوشيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة<sup>(٣)</sup>  
وغير المتنفسة ، وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ، ومن يظن

ه - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٢١ : ἀρχαίμενοι κατὰ φύσιν ἀπὸ τῶν πρώτων

= ت . ع . نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٩ : « فنبداً - ونحن  
الطبيعة معتدون - بالكلام في المبادئ » .

نجد عين هذا التعبير في أرسطو ، عن فن الشعر ، ١ ، ١٤٤٧ ، ١٢١ - ١٣ :  
ἀρχαίμενοι κατὰ φύσιν πρῶτον ἀπὸ τῶν πρώτων

انظر : Gerald F. Else, Aristotle's Poetics ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥٧ ،  
ص ١٠ ، هامش ٣٦ .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٣١ - ٢٤ : ὅτι μὲν οὖν οἱ μὲν εἰς τὸ σολλογισμοί،

οἱ δ' οὐκ ὄντες δοκοῦσι, φανερόν

= ت . ع . نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ : « إنه من البين أن القياس  
منه موجود ، ومنه ما يظن موجوداً ، وليس كذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود ، وقد يكون منه  
ما هو تبكييت سوفسطائي مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢١ : ἐπὶ τε τῶν ἀληθῶν ὁσαύτως

= ت . ع . نقل يحيى بن علي ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وكذلك في غير المتنفسة » ، نقل

ابن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له » .

به أنه عابد ، وهو مرأف<sup>(١)</sup> ؛ ومنهم من هو جميل بالحقيقة ، ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس ، وليس هو في الحقيقة جميلاً<sup>(٢)</sup> ؛ ومن الفضبة أيضاً

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٦ - ٢٧ : καὶ γὰρ τὴν ἔξιν οἱ μὲν ἔχουσιν  
εὖ, οἱ δὲ φαίνονται, φυλετικῶς φυσήσαντες καὶ ἐπισκευάσαντες αὐτούς  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : وذلك أنه ما هذه النية ، أما هؤلاء  
فوجوده لهم التي هي حسنة ، وأما هؤلاء فيحيون حسنى النية من حيث يفتنون حبيافية ، ويحرقون  
أنفهمهم ؟ نقل ابن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « وذلك أن بعض الناس خيل الاعتقاد ،  
وبعضهم يظن ذلك - للعجب بما يجرى تجري الأخيار ولتعظيمهم نفوسهم » ؛ النقل القديم ، طبعة  
بدوى ، ص ٧٤١ : « من ذلك أنه قد يكون قوم جيدة أخلاقهم بالحقيقة ، وآخرون متشبهين بهم ،  
فيجهل القليل من الأمر فيشغلهم » ؛ ترجمة أخرى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٢ : « وقياس ذلك من  
ذوى النيات ، من له النية الحسنة ، ومنهم من يترامى بحسن النية ، ويفخر بها ، ويموه بإظهاره  
التصاؤن » .

ومن الواضح أن الترجمات العربية كلها قد بددت عن الأصل اليوناني ، قارن ترجمة بيكارد -  
كبرديج : For physically some people are in a vigorous condition,  
while others merely seem to be so by blowing and rigging themselves  
out as tribesmen do their victims for sacrifice.

ولكن هذه الترجمات العربية هي التي وآها ابن سينا وابن رشد . قارن ابن سينا ، السفطة ،  
ص ٢ : « مثل ما أن من الناس من هو ثقي الجيب ، طيب السريرة ، ومنهم من يترامى بذلك بما  
يظهره مما يعجب منه ويكنيه عن نفسه » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ - ٢٧١ ب ٢١ : καὶ καλοὶ οἱ μὲν διὰ κάλλος  
οἱ δὲ φαίνονται κομμώσαντες αὐτούς

= ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ : « والذين ينسبون إلى الجمال : أما  
بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك منه لما تكلفه من الزينة » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٢ : « ومن الحسن ما هو مطبوع ، ومنه ما هو مجلوب بتأطرية » .

(١) والذهب ماهو فضة في الحقيقة وذهب ، ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة ، كذلك الأمر في القياسات :

ولأنما يخفى هذا الصنف من القياس ، أعنى الذى يوهم أنه قياس ، وليس بقياس ، على من لم يجرب الأقاليل ، ولا اختبرها ؛ لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذى ينظر إلى الأشياء من بعد<sup>(٢)</sup> :

فأما القياس بإطلاق ، فقد قيل فيه إنه قول ، إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عنها بذاتها ، لا بالعرض ، شئ آخر غيرها اضطراباً<sup>(٣)</sup> :  
١ - ومنه ما : ومنهم من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢١ - ٢٣ : καὶ γὰρ τούτων τὰ μὲν ἄργυρος τὰ δὲ χρυσός ἐστιν ἀληθῶς, τὰ δ' ἔστι μὲν οὕ, φαίνεται δὲ κατὰ τὴν αἰσθησιν  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ ، ٧٤٠ : « وذلك أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البعر يتخيله » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « وفي الأمور الجادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ، ومنها ما هو مشبه به .... » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٦ - ٢٧ : οἱ γὰρ ἄπειροι ὥσπερ ἂν ἀπείχοντες πόρρωθεν θεωροῦσιν  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وذلك أن هؤلاء غير الدربين من حيث لادربة لهم إنما يرون من بعد » ؛ نقل ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤١ - ٧٤٢ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « وإنما يتروج على ظن من لم يتدرب ، كأنهم ناظرون من بعيد » .  
(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٧ - ٢٨ : ὁ μὲν γὰρ συλλογισμὸς ἐκ τινῶν ἐστι τεθέντων ὥστε λέγειν ἕτερον ἔξ ἀνάγκης τι τῶν κεμένων διὰ τῶν κεμένων  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٠ : « فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة ليازم عنها شئ آخر من الاضطراب » .  
فأرن : أرسطو ، القياس ، ٢٤ ب ٢٠ .

= ت . ع . طبعة بدوى ، ص ١٠٨ : « فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شئ ما آخر من الاضطراب لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها » . وانظر ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « فإن القياس : قول إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر اضطراباً » .

وأما القياس المبكت فهو القياس الذى يلزم عنه نتيجة هى نقيض النتيجة التى وضعها المخاطب : وذلك أنه إذا لزمنا عن المقدمات التى اعترف بها المخاطب ، فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجوداً كذا ، وغير موجود كذا .

والتبكيك السوفسطائى هو القياس الذى يؤهم أنه بهذه الصفة ، من غير أن يكون كذلك .

وقد يقع مثل هذا القياس لأسباب نذكرها بعد . وأشهر هذه الأسباب هو ما يعرض للمعاني من قبل الألفاظ : وذلك أنه لما لم تكن مخاطبة إلا بالألفاظ ، أقيمت الألفاظ مقام المعاني ، فأوهم ما يعرض فى الألفاظ أنه يعرض فى المعاني مثل ما يعرض للحساب من الغلط فى العدد ، فى حين إقامتهم

٢ - التى : الذى ف .

٣ - فيلزمه : قلزمه ف . || كذا : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ : ٤١ :  $\delta\iota\alpha\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\varsigma\ \alpha\iota\tau\iota\alpha\varsigma$  = ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « لأسباب كثيرة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣ : « وإنما يقع هذا الترويج لأسباب كثيرة » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ : ١٠ - ١١ :  $\delta\iota\alpha\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \delta\omicron\upsilon\omicron\mu\acute{\alpha}\tau\omega\upsilon$  . . . .  $\tau\omega\upsilon\upsilon\ \epsilon\iota\varsigma\ \tau\upsilon\pi\omicron\varsigma$   $\epsilon\pi\epsilon\iota\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \omicron\upsilon\chi\ \epsilon\sigma\tau\iota\upsilon\ \alpha\upsilon\tau\acute{\alpha}\ \tau\acute{\alpha}\ \pi\acute{\rho}\alpha\gamma\mu\alpha\tau\alpha\ \delta\iota\alpha\lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\sigma\theta\alpha\iota\ \phi\acute{\epsilon}\rho\omicron\upsilon\omicron\tau\alpha\varsigma$  ،  $\acute{\alpha}\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \delta\omicron\upsilon\omicron\mu\alpha\sigma\iota\upsilon\ \acute{\alpha}\nu\tau\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \pi\omicron\tau\alpha\gamma\mu\acute{\alpha}\tau\omega\upsilon\ \chi\rho\acute{\omega}\mu\epsilon\theta\alpha\ \sigma\upsilon\mu\beta\acute{\omicron}\lambda\omicron\iota\varsigma$  ،  $\tau\acute{\omicron}\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\iota\tau\iota\upsilon\omicron\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \delta\omicron\upsilon\omicron\mu\acute{\alpha}\tau\omega\upsilon\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \pi\omicron\tau\alpha\gamma\mu\acute{\alpha}\tau\omega\upsilon\ \eta\gamma\omicron\upsilon\mu\epsilon\theta\alpha\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\iota\upsilon\epsilon\iota\upsilon$

ت . ع . نقل ابن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٠ - ٧٤٤ : « أحدها قوى مشهور جداً وهو الذى يكون عن الأسماء ، ومن قبيل أنا عندما نتكلم إنما نأق بالأسماء ، لا الأمور ، ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليها ، وقد يظن أن الذى يعرض الأسماء يعرض مثله للأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « أركدها وأكثرها وقوعاً ... ويكون حاصل السبب فى ذلك أنهم إذا تكلموا أقاموا الأسماء فى أذهانهم بدل الأمور . فإذا عرض فى الأسماء اتفاق وانتراق ، حكموا بذلك على الأمور » .

العقد في الأصابع مقام العدد ، فيظنون أن ما عرض في العقد في الأصابع هو  
شئ ع<sup>(١)</sup>رض في العدد :

ولإنما عرض ذلك للمعاني مع الألفاظ ، لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل  
مساوية للمعاني ، ومتعددة بتعددتها ، إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير  
متناهية ، والألفاظ متناهية . فلو جعلت الألفاظ معادة للمعاني ، لعسر ذلك  
عند النطق بها ، أو الحفظ لها ، أو لم يمكن . ولذلك اضطر الواضع أن يضع  
الكلمة الواحدة دالة على معان<sup>(٢)</sup> كثيرة .

وكما أن من كان من الحساب ليست عنده الحملة التي تسمى طرح الحساب

٤ - و (متعددة) : سقطت من ف .

٦ - بها : به ل .

٨ - الحملة : الحملة ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ - ١٠ : καθάπερ ἐπὶ τῶν ψήφων τοῖς λογιζομένοις : ١٠ - ٩١٦٥ ، ١ : « كما يخلق الحساب في الحسابات ؛ النقل  
= ت . ع . نقل ابن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « كما يخلق الحساب في الحسابات ؛ النقل  
التقديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « كما يعرض للمتفكرين في الحساب . »  
ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « مثل الحاسب غير الماهر إذا غلط في حسابه وعقده ، ظن أن  
حكم العدد في وجوده هو حكم عقده ؛ وكذلك إذا غلطه غيره . »  
كلمة ψῆφος تعنى حصاة ، وقد كان الحصى يستخدم في دور القضاء ، وفي الجمعيات  
الشورية وفي الحساب .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ - ١٠ : τὰ δὲ πράγματα τὸν ἀριθμὸν ἀπειρά ἐστιν . : ١٣ - ١٠١٦٥ ، ١ : « ولأن الأسماء وأكثر الكلم محدودة  
= ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « ولأن الأسماء وأكثر الكلم محدودة  
والمسميات غير متناهية العدة ، فن الاضطرار أن تكون الكلمة والاسم الواحد بعينه يدل دلالة  
واحدة على كثيرين . »

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « وقد أوجب الاتفاق في الاسم مسبب قوى : وهو أن الأمور  
غير محدودة ولا محصورة عند المسمين ، ... بل إنما كان المحصور عنده ، وبالقيااس إليه ، الأسماء  
فقط ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « وقد قلنا في الفنون الماضية ما دل على استنكارنا أن يكون  
السبب في اشتراك الاسم تنهاى الألفاظ ، وغير تنهاى المعاني . »



فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ في المسائل العددية ، كذلك من لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغاظر إن هو تكلم بشيء ، وإن هو أيضاً سمعه <sup>(١)</sup> :

فلهذا السبب ولغيره من الأسباب <sup>(٢)</sup> عرض أن يكون القياس والتبكيك السوفسطائي شيئاً موجوداً بالطبع .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٤١٦٥ - ١٧ : οἱ μὴ δεινοὶ τὰς ψήφους φέρειν  
ὑπὸ τῶν ἐπιστημόνων παρακρούονται, τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ ἐπὶ  
τῶν λόγων οἱ τῶν ὀνομάτων τῆς δυνάμεως ἄπειροι παραλογίζονται καὶ  
αὐτοὶ διαλεγόμενοι καὶ ἄλλων ἀκούοντες  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « وكما أن هناك أيضاً من لم يكن  
يعمل الحساب ماهراً قد يغلط ، وينالطه المارفون بذلك ، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ  
للذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء ، متكلمين أو مستمعين » .

في نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « وإذا أسموا آخرين » وهذا خطأ ، ويجب  
أن نقرأ : سموا آخرين καὶ ἄλλων ἀκούοντες . قارن النقل القديم ، المرجع  
نفسه ، ص ٧٤٧ : « كان متكلماً أو مستمعاً » .

ابن سينا ، السفطة ، ٤ : « فكما أن الحاسب إذا كان غير متمهر يغلط نفسه ، ويغلط غيره ،  
كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الألفاظ وغيرها من وجوه الغلط التي سنذكرها » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٧١١٦٥ - ١٩ : διὰ μὲν οὖν ταύτην τὴν αἰτίαν καὶ τὰς  
λεχθησομένας ἔστι καὶ συλλογισμὸς καὶ ἔλεγχος φαινόμενος οὐκ ὦν δέ  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « فن قبل هذا السبب وآخر سيقال  
القياس والتركيب الذي يرى وليس بموجود هو موجود » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٤٥ : « فلهذا السبب ولأسباب آخر سنذكرها يكون القياس موجوداً ، وأما ما يظن تبكيكاً  
فغير موجود » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ : « فلهذه العلة ولأن سنقولها يكون  
القياس والتبكيك المتحايل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيكاً » .

ولأن كثيراً من الناس أيضاً يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفة ولا تعب، أو من غير أن يكونوا أهلاً لذلك، إذ كانوا ممن لا يمكن فيهم تعلم الحكمة، كان ذلك سبباً لأن يعتمد هذا الجنس من القول كثير من الناس يراءون به، ويوهمون أنهم حكماء، من غير أن يكونوا في الحقيقة حكماء، ولذلك سموا باسم الحكمة المرائية وهو الذي يعنى باسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين. وبين أن هؤلاء حرصهم إنما هو أن يظن بهم أنهم يعمدون عمل الحكماء، من غير أن يعملوا عملهم.

|| إذ : إذا ل .

٢ - كلفة : كلف ف .

٤ - كثير : كثيراً ف .

(١) أرسطو، ١، ١٦٥ - ٢٤ : ἐπεὶ δ' ἐστὶ τισι μᾶλλον πρὸ ἔργου : τὸ δοκεῖν εἶναι σοφοῦς ἢ τὸ εἶναι καὶ μὴ δοκεῖν . . . . . , δῆλον ὅτι ἀναγκαῖον τοῦτοις καὶ τοῦ σοφοῦ ἔργον δοκεῖν ποιεῖν μᾶλλον ἢ ποιεῖν καὶ μὴ δοκεῖν.

= ت . ع . نقل يحيى بن علي، طبعة بدوى، ص ٧٤٣ : « ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا ... فعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا أنهم يفعلون أفعال الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا » ؛ نقل عيسى بن زركة، المرجع نفسه، ص ٧٤٥ : « ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكماً أكثر من إثاره أن يكون كذلك، ولا يعتقد هذا فيه .... ومن البين أن هؤلاء من الاضطراب يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم » .

ابن سينا، السفسطة، ٤ : « ويشبه أن يكون بعض الناس، بل أكثرهم، يقسم إثاره لظن الناس به أنه حكيم، ولا يكون حكماً، على إثاره لكونه في نفسه حكماً، ولا يعتقد الناس فيه ذلك » .

ويقول ابن سينا إنه كان في زمانه قوم يتظاهرون بالحكمة، فلما افتضح أمرهم، أنكروا أن تكون للحكمة حقيقة، والفلسفة فائدة، ومنهم من قصد اتباع أرسطو بالثلب، موهماً أن الفلسفة أفلاطونية، وأن الحكمة سقراطية، وأن الدراية عند القدماء وحدهم .

وعمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون، إذا قال ، قال صواباً ، وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب : وهاتان الخصلتان الموجودتان في الحكيم إحداهما هي فيما يقوله ، والأخرى فيما يسمعه :

ومن اللازم لمن أراد السوفسطائية طلب معرفة هذا الجنس من الكلام : فان بذلك يقوون على أن يراءوا أنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك ، إلا بحسب هواهم<sup>(١)</sup> :

٣ - (هي) فيما : في ما ف .

المن : سقطت من ل

٤ - و (من) : سقطت من ل

٥ - يقوون : يقدرون ف .

٦ - هواهم : هواهم ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ٢٨١١٦٥ - ٣١ : ἀνάγκη οὖν τοὺς βουλομένους σοφιστεῦεν τὸ τῶν εἰρημένων λόγων γένος ζητεῖν· πρὸς ἔργου γὰρ ἔστιν· ἢ γὰρ τοιαύτη δύναμις ποιήσῃ φαίνεσθαι σοφόν, οὗ τυγχάνουσι τὴν προαίρεσιν ἔχοντες

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « فيجب إذن على الذين يريدون فعل المغالطة أن يلتبسوا جنس الألفاظ المذكورة ، وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن جعل هذه القوة يصيرون متى شاموا إلى أن يقن بهم أنهم حكماء ، وليس هم كذلك » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٥ : « ومن أحب أن يفتقد فيه أنه حكيم ، وسقطت قوته عن إدراك الحكمة ، أو عاقه الكسل والدعة عنها ، لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين مخلصاً » .

أخطأ المترجمون الثلاثة في نقل جملة : πρὸς ἔργου γὰρ ἔστιν . فنقلها يحيى بن عدى ؛ « وذلك أنه هو القصد » ، ونقلها عيسى بن زرة : « وذلك أن هذا متقدم للفعل » ، وعربها النساقل القديم : « لأن هذا هو الواجب قبل العمل » . ومن الواضح أن مصدر الخطأ هي الترجمة السريانية .

ومن البين أن المترجم السرياني الذي سار في إثره الناقل القديم وعيسى بن زرة فهم πρὸς أنها تعنى « قبل » ؛ أما ذلك الذى تبعه يحيى بن عدى فقد فهم الكلمة على أنها تعنى « بدلا من » ؛ ولم يقطن أحد منهم إلى أن πρὸς ἔργου تعبير يعنى هنا أن الأمر نافع ومفيد ، وأن الزمن الذى اتفق فى عمله لم يذهب سدى . وقد حدث عين الخطأ عند نقل كتاب الخطابة لأرسطو إلى اللغة العربية ، إذ نقل هذا التعبير بعبارة « قبل العمل » : انظر : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ١٣-١٤ ، هامش ١٠١ .

فأما أن هذا الجنس من الكلام شيء موجود ، فعرف بنفسه . وإنما  
الذي يفحص عنه هنا كم أنواع هذا الكلام السوفسطائي ، وبكم من شيء  
تحصل هذه الملكة ، وبالجملة : كم أجزاء هذه الصناعة ، وما الأشياء  
التي تتم بها هذه الصناعة . وهذا هو الذي قصد الفحص عنه هاهنا ، فنقول :  
إن أجناس المخاطبات الصناعية التي يمكن أن تتعلم بقول أربعة أجناس :<sup>(١)</sup>

### المخاطبة البرهانية هـ

٤ - تم : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ٣٢ - ٣٣ : ὅτι μὲν οὖν ἔστι τι τοιοῦτον λόγων γένος . . . . . δῆλον .  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « فأما هل يوجد جنس ما للألفاظ يجرى هذا الجرى ، وينسب نسباً إلى مثل هذه القوة القوم الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا « سوفسطائي » لمن انتهى مثل هذه القوة » .  
(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ، ٣٤ - ٣٧ : πόσα δ' ἐστὶν εἴδη τῶν λόγων : τῶν σοφιστικῶν , καὶ ἐκ πόσων τὸν ἀριθμὸν ἢ δύνάμιν αὐτῇ συνέστηκε , καὶ πόσα μέρη τυγχάνει τῆς πραγματείας ὄντα , καὶ περὶ τῶν ἄλλων τῶν συντελούντων εἰς τὴν τέχνην ταύτην ἤδη λέγωμεν .  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « ونحن منذ الآن آخذون في أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء التي منها تقوم هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك أشياء أخرى بها كمال هذه الصناعة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ، ٣٨ - ٣٩ : ἔστι δὲ τῶν ἐν τῷ διαλέγεσθαι λόγων τέτταρα γένη , διδασκαλικοὶ καὶ διαλεκτικοὶ καὶ πειραστικοὶ καὶ ἔριστικοί . ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « موجود في أن نتكلم أربعة أجناس من الكلام : تعليمية ، وجدلية ، ومناقشة ، ومراثة » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « وأجناس الألفاظ التي تجرى في المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمراثة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « إن أجناس الكلام في كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمي ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس مباحكة » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦ : « إن أجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالأمور الكلية أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمشاغبة » .

والمخاطبة الجدلية :

والمخاطبة الخطبية :

والمخاطبة السوفسطائية <sup>(١)</sup> .

وهذه المخاطبة، إذا تشبه بها مستعملها | بالحكماء خصت بهذا الاسم ، وإذا تشبه بها بالجدلين ، سُميت مشاغبية <sup>(٢)</sup> :  
فالمخاطبة البرهانية <sup>(٣)</sup> هي التي تكون من المبادئ الأولى الخاصة بكل تعليم ،  
وهي التي تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقي إليه المعلم ، لا أن يفكر  
فيما يظن به قول المعلم ، مثل ما يفعله السوفسطائيون .

٧ - لا : لا ل .

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٨ - ٧ :  $\xi\rho\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota\ \delta^{\circ}\ \omicron\iota\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu\ \phi\alpha\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omega\nu$   
 $\xi\nu\delta\acute{o}\xi\omega\nu\ \mu\eta\ \theta\upsilon\nu\tau\omega\nu\ \delta\epsilon\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota\ \eta\ \phi\alpha\iota\nu\acute{o}\mu\epsilon\nu\omicron\iota\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\iota$ .  
= ت . ع . نقل يحيى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٥١ : « والمراية هي التي تقيس من الأمور  
التي تظن مشهورة وليست كذلك ؛ ولخذه العلة يتوهم أنها قياسية » .

ترجمة بيكار - كبرج : contentious arguments are those that  
reason or appear to reason to a conclusion from premisses that  
appear to be generally accepted but are not so.

(٢) ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥ : « والمغالطون طائفتان : سوفسطائي ، ومشاغبي .  
فالسوفسطائي ، هو الذي يترامى بالحكمة ، ويدعى أنه مبرهن ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله  
أن يظن به ذلك . وأما المشاغبي فهو الذي يترامى بأنه جدلي ، وأنه إنما يأتي في محاوراته بقياس  
من المشهورات المحمودة ، ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يظن به ذلك » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١ - ٣ :  $\delta\iota\delta\alpha\sigma\kappa\alpha\lambda\iota\kappa\omicron\iota\ \mu\epsilon\nu\ \omicron\iota\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu$   
 $\omicron\iota\kappa\epsilon\iota\omega\nu\ \acute{\alpha}\rho\chi\omega\nu\ \epsilon\kappa\acute{\alpha}\sigma\tau\omicron\upsilon\ \mu\alpha\theta\eta\acute{\mu}\alpha\tau\omicron\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \omicron\upsilon\kappa\ \epsilon\kappa\ \tau\omega\nu\ \tau\omicron\upsilon\ \acute{\alpha}\pi\omicron\kappa\rho\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\varsigma$   
 $\delta\omicron\acute{\xi}\omega\nu\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\acute{\zeta}\acute{o}\mu\epsilon\nu\omicron\iota\ (\delta\epsilon\iota\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \pi\iota\sigma\tau\epsilon\upsilon\epsilon\iota\nu\ \tau\omicron\nu\ \mu\alpha\nu\theta\lambda\acute{\alpha}\nu\omicron\nu\tau\alpha)$

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٨ : « أما التعليمية فهي التي هي قياسية من  
مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المحييين ( وذلك أنه ينبغي أن يصدق المتعلم أيضاً ) » ؛  
نقل عيسى بن إسحق بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ ؛ نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ -  
٧٥٢ .

والمخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع أو الأكثر<sup>(١)</sup>.

والمخاطبة الخطبية هي التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي<sup>(٢)</sup>.

والمخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة ، من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

فأما المخاطبة البرهانية فقد قيل في كتاب البرهان ؛ وكذلك الجدلية قد قيل فيها في كتاب الجدل ؛ والخطبية في كتاب الخطابة ؛  
والتي يقال فيها ها هنا هي المخاطبة المشاغبية ، أي المغلطة<sup>(٣)</sup>.

٨ - ها هنا : هنا ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٣ - ٤ :  $\delta\iota\alpha\lambda\epsilon\kappa\tau\iota\kappa\alpha\iota\ \delta\epsilon\ \sigma\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\epsilon\upsilon\delta\acute{o}\xi\omega\upsilon$   
 $\sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\sigma\tau\iota\kappa\alpha\iota\ \alpha\acute{\nu}\tau\iota\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\varsigma$

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٨ : « فأما الجدلية فهي الموجودة قياسات من المشهورات ؛  
نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ : « والجدلية هي التي تقيس براراً » .

قارن ترجمة بيكارد - كبر دج :  $\text{dialectical arguments are those that reason from premisses generally accepted, to the contradictory of a given thesis.}$

(٢) ابن سينا : عيون الحكمة ، ص ١٣ : « القياسات الخطابية تكون مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة أو مشهورة في أول ما يسمع غير حقيقية » ؛ الحكمة العروضية ، ١٧ : « ويكتفى فيها من القياسات بما يقنع إنتاجه دون ما ينتج بالضرورة ، ومن المواد ما يحمد في بادئ الرأي النسير المتعقب دون ما يكون محموداً في الحقيقة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١٠ - ١١ :  $\pi\epsilon\rho\iota\ \delta\epsilon\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \acute{\alpha}\gamma\omega\nu\iota\sigma\tau\iota\kappa\omega\upsilon\ \kappa\alpha\iota\ \xi\rho\iota\sigma\tau\iota\kappa\omega\upsilon\ \nu\acute{\upsilon}\nu\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\omega\mu\epsilon\nu.$

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩ : « وأما في المجاهدية والمراثية فنفسول الآن » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ : « وستكلم الآن في قياسات المجاهدة والمرء » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٢ : « فأما جنس كلام المباحكة والمنازعة فنحن متكلمون فيه في كتابنا هذا » .

فلنقل أولاً في أغراض هذه المخاطبة ، فنقول :

إن مقصد هذا الجنس من الكلام هو أحد خمسة مقاصد :<sup>(١)</sup>

إما أن يبيكت المخاطب ،

وإما أن يلزمه شناعة وأمرأ هو في المشهور كاذب ،

وإما أن يشككه ،

وإما أن يصيره بحيث يأتي بكلام مستحيل المفهوم ،

٢ - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٣ - ١٦ : ἔστι δὲ πέντε ταῦτα τὸν ἀριθμὸν, ἔλεγχος καὶ ψεῦδος καὶ παρὰδοξον καὶ σολοικισμὸς καὶ πέμπτον τὸ ποιῆσαι ἀδολεσχῆσαι τὸν προσδιαλεγόμενον

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩-٧٥٠ : « وهذه هي خمسة في العدد : التبيكت ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد ؛ والسولوقسموس ؛ والخامس أن يصير الذي يكلمه أن يهذى ويهمز » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ : « وهذه خمسة ، وهي : التبيكت ؛ والكذب ؛ وضعف الرأي ؛ والعجمة ؛ والخامس أن يصير مخاطبة إلى الهذر والختار » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٢ - ٧٥٣ : « وهي خمسة عدداً : أولها التبيكت ، والثانية الكذب ، والثالثة ضعف الفهم لما يدخله من شكوك ، والرابعة العجوة ، والخامسة الهذر والختار » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧ : « إن أجزاء الصناعة الماخائية خمسة : واحدها التبيكت المغالطى ؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب ؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المنهور ؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب وينتبه عليه معناه من جهة اللفظ ؛ والإغلاق والإعجام ... ؛ وخامسها الهذيان والتكرير » .

الختار ( بالكسر ) السقط من الكلام والخطأ فيه ( لسان العرب ، مادة : هـر ) .

لاحظ أن كلمة ( سولوقسموس ) يقابلها في الأصل الميوناى σολοικισμός ، وينبغي التمييز بينها وبين كلمة يونانية أخرى ، كثيراً ما استعملها المنطقة وهي : سولوجسموس συλλογισμός ، وقد استعملوا كذلك : سولجس ويسلجس وسلجسة .

ولاحظ كذلك أن ترجمة παρὰδοξος بضعف الاعتقاد ( يحيى بن عدى ) وضعف الرأي ( عيسى بن زرعة ) وضعف الفهم ( الناقل القديم ) خطأ ، لأن المعنى الحرفي للكلمة هو : بجانب للرأى المشهور contrary to received opinion ( قاموس ليند وسكوت ) ، وهي غكس ἔνδοξος ، تم اكتسبت الكلمة معنى آخر هو ما لا يقبل عقلاً incredible

ولما أن يصبره إلى أن يأتي بهذر من القول يلزم عنه مستحيل في المفهوم بحسب الظن .

فهذه الأغراض الخمسة هي التي يؤمها السوفسطائيون .

وأشهر هذه الأغراض الخمسة إليهم ، وأكثرها مقصوداً عندهم هو التبيكيت ، ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب ، ثم يتلو ذلك التشكيك ، ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالته ، ثم يتلو ذلك سوقه إلى الهذر والتكلم بالهذيان<sup>(١)</sup>.

والتبيكيت والتغليط منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج ، ومنه ما يكون من قبل المعاني<sup>(٢)</sup> .

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٨ - ٢٢ :  $\mu\alpha\lambda\iota\sigma\tau\alpha \mu\acute{\iota}\nu \gamma\alpha\rho$  : προαιρουῦνται φαίνεσθαι ἐλέγχοντες, δεύτερον δὲ ψευδόμενον τι δεικνύναι, τρίτον εἰς παράδοξον ἄγειν, τέταρτον δὲ σολοικίζειν ποιεῖν (τοῦτο δ' ἐστὶ τὸ ποιῆσαι τῇ λέξει βαρβαρίζειν ἐκ τοῦ λόγου τὸν ἀποκρινόμενον), τελευταῖον δὲ [ τὸ ] πλεονάκεις ταὐτὸ λέγειν.  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وهم يشاؤون أكثر أن يروا أنهم يكتنون . وأما الثانية فإن يثبتوا شيئاً كاذباً . وأما الثالثة فإن يسوقوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة فإن يعملوا سولوقيسا ، والسولوقسموس هو أن يصير بالحبيب بالكلمة إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فإن يقول واحداً بعينه مرات كثيرة » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٥ - ٧٥٦ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٣ .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٣ - ٢٤ :  $\tau\rho\acute{o}\rho\alpha\iota \delta' \epsilon\iota\sigma\iota \tau\omicron\upsilon \mu\acute{\epsilon}\nu \epsilon\lambda\acute{\epsilon}\gamma\chi\epsilon\iota\nu$  : δύο οἱ μὲν γάρ εἰσι παρὰ τὴν λέξιν, οἱ δ' ἔξω τῆς λέξεως.  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وأنحاء التبيكيت نحوان : أما هذا فنقول ، وأما هذا فخارج عن القول » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وأنحاء التبيكيت هما نحوان : أحدهما من القول ، والآخر خارجاً عن القول » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٣ : « وأنواع التبيكيت على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجاً من الكلمة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧ : « والتبيكيت منه ماهو داخل في اللفظ ، ومنه ماهو داخل في المعنى » ؛ النجاة ، ص ٨٩ : « إن هذه المغلطيات إما أن تقع في اللفظ ، وإما أن تقع في المعنى » .



(١)

والذى يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف :

أحدها اشتراك اللفظ المفرد ،

والثانى اشتراك التأليف ،

والثالث الذى من قبل الإفراد ،

والرابع الذى من قبل القسمة ،

والخامس اشتراك شكل الألفاظ ،

والسادس من قبل الإعجام :

٤ - الذى : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٤ - ٢٨ : ἔστι δὲ τὰ μὲν παρὰ τὴν λέξιν ἔμποιοντα τὴν φαντασίαν ἕξ τὸν ἀριθμὸν· ταῦτα δ' ἔστιν ὁμωνυμία, ἀμφιβολία, σύνθεσις, διαίρεσις, προσωδία, σχῆμα λέξεως.  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة : وهذه هى : اتفاق الاسم ، والمرء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل اللفظة ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وأقسام النحو الكائن عن القول التى عنها تكون الشبهة عددها ستة : وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم ، والمرء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل القول ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٧-٧٥٨ : مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولها اشتراك الأسماء ؛ والثانى الشك فى الكلام ؛ والثالث تركيبه ؛ والرابع تجزئته وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام ونسكه » .

قارن الفارابى ، كتاب الأمكنة المغلطة ، الفصل الثانى ، فى إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ ، نسخة مصورة محفوظة بدار الكتب من مخطوط محفوظ فى براتسلانا ، من أعمال تشكوسلوفاكيا ، ورقة ١١٦ ب وما بعدها .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨ : « وأما التبعييت الداخلة فى اللفظ فبوقع النطق بستة أقسام : باشتراك الاسم ، والممارسة [والتركيب] ، واشتراك القسمة ، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب ، وبسبب اختلاف اللفظ » .

تعى كلمة ἀμφιβολία الإبهام ambiguity ، أما προσωδία فإنها تشير إلى التبرات accent والعلامات الدالة على هذه التبرات ، كما تشير إلى العلامة الهائية rough breathing ، والغير الهائية smooth breathing .

(١) وهذه القسمة تعرف من القياس والاستقراء .

فإنال اشتراك الاسم المفرد قول القائل : المتعلم عالم ، لأن المتعلم يعلم ،  
والذى يعلم عالم ، فالمتعلم عالم .

ووجه المغالطة فى هذا أن لفظة « يعلم » تقال على الزمان المستقبل ، وتقال  
على الحاضر ، فهى تصدق على العالم فى الحاضر ، وعلى المتعلم فى المستقبل .  
(٢)

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٧ - ٢٨ : τούτου δὲ πίστις ἢ τε διὰ  
τῆς ἐπαγωγῆς καὶ συλλογισμῶς  
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « ومصدق هذا هو باستقراء وقياس »  
نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء  
والقياس » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨ : « وجميع ذلك يؤثر فى القياس ، ويؤثر فى الاستقراء ، ويعلم  
خطؤه أيضاً بالقياس والاستقراء » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٠ - ٣٤ : εἰσὶ δὲ παρὰ μὲν τὴν ὁμωνυμίαν :  
οἱ τοιοῦδε τῶν λόγων, οἷον ὅτι μανθάνουσιν οἱ ἐπιστάμενοι· τὰ γὰρ  
ἀποστοματιζόμενα μανθάνουσιν οἱ γραμματικοί. τὸ γὰρ μανθάνειν  
ὁμώνυμον, τό τε ξυνιέναι χρώμενον τῇ ἐπιστήμῃ καὶ τὸ λαμβάνειν  
ἐπιστήμην.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٥٤ - ٧٥٥ : « أما الأتاويل اللواتى من اتفاق الاسم فهى  
كهذه : مثال ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون ، وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى  
يتحدث بهن من الأفواه . وذلك أن « يتعلموا » هى اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ،  
ولأن يقيس العلم » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « والمثال على الألفاظ  
التي هى أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون » . وذلك أن التى يلفظ  
بها هى التى يتعلمها النحويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند  
استعمال العلم ، ويدل على اقتباس العلم » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « فالكلام  
الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك إنما العلماء بالنحو يعلمون ، وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ  
قريب يعلمون . فالتعليم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد  
ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذلك استعمال العلم ومعرفة » .

لاحظ أن ترجمة كلمة γραμματικοί بالنحويين خطأ فى الترجمات الثلاث . كما  
أن كلمة « يستقيم » فى ترجمة يحيى بن عدى خطأ من الناسخ ، ويجب أن نقرأ « يفهم » ، أما النقل  
القديم فقد بعد كثيراً عن الأصل اليونانى .

وكذلك قول القائل أيضاً : بعض الشر واجب ، والواجب خير ، فبعض الشر خير :

والمغالطة في هذا أن اسم « الواجب » دل في قولنا : « بعض الشر واجب » على ما يدل عليه اسم « الضروري » ، ودل في قولنا : « والواجب خير » على ما يدل عليه « المؤثر والشئ الذي ينبغي <sup>(١)</sup> » .

وأما اشتراك التأليف فهو أصناف ، وذلك أنه قد يكون من قبل التقديم والتأخير ، كمن يقول : الشريف هو العالم ، إذا أراد أن العالم هو الشريف ،

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٤ - ٣٨ : καὶ παλιν οὐτι τὰ κακὰ ἀγαθὰ· τὰ γὰρ δέοντα ἀγαθὰ، τὰ δὲ κακὰ δέοντα. διττὸν γὰρ τὸ δέον, τό τ' ἀναγκαῖον, ὃ συμβαίνει πολλάκις καὶ ἐπὶ τῶν κακῶν (ἔστι γὰρ κακόν τι ἀναγκαῖον), καὶ τ' ἀγαθὸν δὲ δέοντά φραμεν εἶναι.  
 = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة يدوى ، ص ٧٥٥ : « وأيضاً أن الشرور خيرات هذه اللواتي تجب خيرات ، والشرور تجب ، وذلك أن التي تجب مشاة : الضرورية التي تعرض كثيراً في الشرور ( فإنه موجود شر ما ضرورى ) ، والخيرات نقول إنها واجبة » ؛ نقل عيسى ابن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ - ٧٥٧ : « وأيضاً أن الشرور خيرات ، والأمور الواجبة خيرات ، والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمور وعلى الشرور ، لأن بعض الشرور ضرورى ، وقد نقول في الخيرات إنها واجبة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « وكقولك إن الضرر خير ، والخير قد ينبئ أن يكون ، فالضرر إذاً ينبئ أن يكون . وقولك « ينبئ » على جهتين : إحداهما الواجب الذى يعرض كثير من فنون الضرر والشرور ، فقد يكون الشر باضطراب ، والجهمة الأخرى أن الخير ينبئ أن يكون غير مدافع » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٧ ب : ومثال المشكك : أن الشر ينتفع به ، والذي ينتفع به خير ، فالشر إذاً خير . فإن قولنا « الشر » و « ينتفع به » و « الخير » يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩ : « وكذلك قول القائل : « هل شيء من الشرور بواجب أو ليس بواجب ؟ فإن كان واجباً ، وكل واجب خير ، فبعض الشرور خير ...  
 والمغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب العمل به ، وإنما يقال له واجب باشتراك الاسم .  
 ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضرورى . ومفهوم الواجب الآخر أن إشارته محمود » .

فيوهم بتقديم الشريف وتأخير العالم أن المحمول في هذا القول هو العالم ،  
والشريف هو الموضوع <sup>(١)</sup> .

وقد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر من  
واحد . مثل قول القائل : ما يعرف الإنسان فهو يعرف ، والإنسان يعرف  
الحجر ، فالحجر إذن يعرف .

ولما وقعت هذه المغالطة ، لأن لفظ « يعرف » قد يقع على العارف  
والمعروف <sup>(٢)</sup> .

ومثل قول القائل : ما قال الإنسان إنه كذلك ، فهو كذلك . وقال الإنسان  
صخرة ، فالإنسان صخرة :

١ — بتقديم : يتقدم ل .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : « وقد يكون فيه بسبب اختلاف إيهام التقديم والتأخير ،  
فإن القائل إذا قال : « إن العالم شريف » أسكن أن يختلف الاعتبار ، فإنه يجوز أن يكون « العالم »  
أخذه موضوعاً ، و « الشريف » أخذه محمولا ، ويجوز أن يكون المحمول هو « العالم » ، ولكن  
آخره ، كما يقال : « عالم زيد » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٦ - ٩ : παρὰ δὲ τὴν ἀμφιβολίαν : ... καὶ ἂν ὁ τις γινώσκει τοῦτο γινώσκει ; καὶ γὰρ τὸν γινώσκοντα  
καὶ τὸ γινωσκόμενον ἐνδέχεται ὡς γινώσκοντα σημῆναι τούτῳ τῷ λόγῳ  
= ت . ع . النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٢ : « والشك في الكلام كقولك :  
الشيء الذى يعرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر ، والحجر إذا يعرف ، فإن قولك  
« يعرف » قد يقع على العارف والمعروف » .

لاحظ التطابق بين متن ابن رشد والنقل القديم . انظر الهامش التالى .

ابن سينا ، السفسطة ، ١٠ : « وأما الأنسب بالغرض من الكلام العربى ، فإن يقول قائل :  
« هل الشيء الذى يعلمه الإنسان ، فذلك يعلمه الإنسان ، أو ليس كذلك ؟ فإن كان الشيء الذى يعلمه  
الإنسان فذلك يعلمه ، والإنسان يعلم الحجر ، فالحجر يعلم الحجر » .

والسبب في ذلك أن لفظة « هو » مرة تعود على الإنسان ، ومرة تعود  
على القول .<sup>(١)</sup>

وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة مثل قولك : أعجبني ضرب زيد  
فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروراً وضارباً .<sup>(٢)</sup>

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٠ - ١٢ : καὶ ἄρα οὗτο  
τὸ φησὶ εἶναι τοῦτο οὗ φησὶ εἶναι ; φησὶ δὲ λιθὸν εἶναι τὸ ἄρα φησὶ  
λίθος εἶναι . ت . ع . النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٣ : « وأيضاً ما قال  
الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ، والإنسان قال حجر ، فهو إذن حجر » .

لاحظ أن المطابقة تكاد تكون تامة بين متن ابن رشد والنقل القديم .

الفراغ ، الأمكنة المخلطة ، ورقة ١١٨ - ١١٨ ب : « ومنها القول المشترك التركيب ،  
المتواطىء الأجزاء ، مثل قولنا : ما قال زيد إنه كذا فهو كذا قاله ، وقال زيد إن هذا حجر ، فزيد  
إذن حجر ؛ وما علم الإنسان فهو ما علمه ، والإنسان يعلم الثور ، فإن الإنسان إذاً هو ثور ، فإن  
الاشتراك في هذه الأقاويل هو في تركيبها وترتيبها فقط . فإن قولنا : « هو » متى رتب في هذا  
الموضع أمكن أن يرجع على العالم والمعلوم . فذلك صارت أمثال هذه التركيبات منخلصة » ؛  
ورقة ١١٩ - ١١٩ ب : « ومنها تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه ، مثل قولنا : الذي يبصر  
الإنسان - يبصر إذا غبر وقيل هكذا : الذي يبصر الإنسان يبصر ، ثم أضيف إليه قولنا : والإنسان  
يبصر الحجر ، لزم منه في الظاهر أن « الحجر يبصر » .

قارن : ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : « ما يعلمه الإنسان فهو ما يعلمه ، ويعلم الحجر  
فهو حجر » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ : « مثال المتمايزة في الوضع دون الاتساق ، قول القائل :  
كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه ، والفيلسوف يعلم الحجر ، فهو إذن حجر » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٧ - ٢١ : τρίτος δὲ ὅταν τὸ  
συντεθεὲν πλείω σημαίνει , κεχωρισμένον δὲ ἀπλῶς . οἷον τὸ ἐπίσταται  
γράμματα· ἑκάτερον μὲν γὰρ , εἰ ἔτιχεν , εἴ τι σημαίνει , τὸ ἐπίσταται  
καὶ τὰ γράμματα· ἄμφω δὲ πλείω , ἢ τὸ τὰ γράμματα αὐτὰ ἐπιστήμην  
ἔχειν ἢ τῶν γραμμάτων ἄλλον .

= ت . ع . نقل عيسى بن إسحق بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٧٦١ - ٧٦٢ :  
« والثالث عندما يكون القول إذا ركب دل على كثير ، وإذا فصل دل على واحد ، مثال =

وقد يكون من قبل الحذف والنقصان ، مثال ذلك أن يقول القائل :  
 إن الذى لا يمشى ، يستطيع أن يمشى : والذى لا يكتب ، يستطيع أن يكتب :  
 فيكون ذلك صادقاً . فإذا حذف لفظة « يستطيع » فقال : الذى لا يمشى ، يمشى ؛  
 والذى لا يكتب ، يكتب ، أوهم أن الذى ليس بـ ماش ماش : والجاهل  
 بالكتابة كاتب . ويشبه أن يعهد هذا فى باب الأفراد والتركيب . وذلك أن  
 النقصان هو تصيير المركب مفرداً<sup>(١)</sup> ،

= ذلك قولنا : معرفة الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظي الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدل  
 على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة معرفة ، أو على  
 أن الكتابة معروفة عند آخر .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٢ : « كقول القائل : « معرفة الكتابة » فقد تفهم به معرفة  
 يكون العارف بها الكتابة ، وتفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة . وتركيبه يقع كثرة  
 فى مفهومه . وكل واحد من لفظي الكتابة والمعرفة ليست مشتركة فى هذا الموضع » .

فى التعبير اليونانى : ἐπίσταται γρ. يمكن أن تصبح كلمة γρ. فاعلا ، ويمكن أن  
 تعرب مفعولا به . وإذا عربت كلمة γρ. مفعولا به ، كان فاعل ἐπίσταται مستترا جوازا  
 وتقديره « هو » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٢٣ - ٣٠ : παρὰ δὲ τὴν σύνθεσιν  
 τὰ τοιαῦτα, οἷον τὸ δυνασθαι καθιήμενον βαδίζειν καὶ μὴ γράφοντα  
 γράφειν. οὗ γὰρ ταῦτο σημαίνει, ἂν διελὼν τις εἴπη καὶ συνθῇς ὥς  
 δυνατόν τὸ καθιήμενον βαδίζειν [καὶ μὴ γράφοντα γράφειν]· καὶ τοῦθ'  
 ὡσαύτως, ἂν τις συνθῇ τὸ μὴ γράφοντα γράφειν· σημαίνει γὰρ ὥς ἔχει  
 δύναμιν τοῦ μὴ γράφον γράφειν. ἐὰν δὲ μὴ συνθῇ, ὅτι ἔχει δύναμιν,  
 ὅτε οὐ γράφει, τοῦ γράφειν.

= ت. ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « فأما التركيب  
 فأمثال هذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس  
 يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قسم وإذا ركب أنه يمكن الجالس أن يمشى ، والذى  
 لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن  
 له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب ، وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب =

وأما الموضع الذى يكون من قبل إفراد اللفظ المركب، فمثل قولك: سقراط عالم بالطب، فسقراط إذن عالم.

وذلك أنه قد يصدق على | سقراط أنه عالم بالطب، وليس يصدق عليه أنه عالم بإطلاق. وإنما كان ذلك كذلك، لأنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء.

وأما الموضع الذى من القسمة: فهو أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت، أو على الشيء بأسره صدقت. فإذا ركب بعضها إلى بعض، كذبت. فيوهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة. وهو عكس الموضع الأول<sup>(١)</sup>.

١ - المركب: والمركب ف. ٤ - عليه: سقطت من ل.

٦ - الموضع الذى: سقطت من ف.

= على أن يكتب « نقل عيسى بن زرة، المرجع نفسه، ص ٧٦٣: «وأما المواضع التى من التركيب فتكون على هذا النحو: مثال ذلك: قد يمكن الجالس أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب، وإذا ركب فقيل: الجالس يمكن أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب - واحدة بعينها. وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت، مع أن الذى ليس يكتب يكتب. وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب، وإن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب»؛ النقل القديم، المرجع نفسه، ص ٧٦٤: «وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها، كقولك: قد يستطيع الجالس أن يمشى، ومن لا يكتب أن يكتب، فلا تكون دلالة هذين القولين بحال واحدة، إذا كان القول مؤلفاً أو مفترقاً. وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دللت على أن له قوة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب».

(١) أرسطو، ٤، ١٦٦، ٣٥ - ٣٦: ὁ γὰρ αὐτὸς λόγος διηρημένος καὶ συγγεόμενος οὐκ ἀεὶ ταὐτὸ σημαίνειν ἂν δόξειεν.

= ت. ع. نقل يحيى بن على، طبعة بدوى، ص ٧٦٠: «وأيضاً إن فى القول إذا قسم وركب مثنى فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه»؛ نقل عيسى بن زرة، المرجع نفسه، ص ٧٦٢-٧٦٣: «وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء فليس يظن به دائماً إذا فصل وركب أنه يدل على معنى واحد بعينه»؛ النقل القديم، المرجع نفسه، ص ٧٦٥: «وليس ما فصل (طبعة بدوى: فصل) من الكلام، ثم ألف كانت دلالة واحدة وإن ظن به ذلك».

فمثال التي تصدق على أجزاء الشيء مفردة ، ولا تصدق على كلمه  
مجموعة ، قول القائل : الخمسة منها زوج ، والخمسة منها فرد ، فالخمسة إذن  
زوج وفرد .<sup>(١)</sup>

وذلك كذب . فإن الزوجية والفردية إنما صدق كل واحد منهما على  
جزء من الخمسة غير الجزء الذي صدق عليه الآخر : فاذا حمل على الكل ،  
كان كذباً :

ومثال المحمولات التي تصدق مفردة على كل الشيء ، ولا تصدق عليه  
مركبة ، قول القائل : أنت عبد ، وأنت لى ، فأنت عبد لى ؛  
وذلك مما قد يكذب .<sup>(٢)</sup>

٧ - مثال : مثل ل .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ، ٣٣ - ٣٤ :  $\pi\alpha\rho\alpha\ \delta\epsilon\ \tau\eta\nu\ \delta\iota\alpha\mu\epsilon\rho\epsilon\sigma\iota\nu$  : « فأما من القسمة : فالخمسة هي اثنان  
وثلاثة ، أفراد وأزواج » ؛ فنقل عيسى بن إسحق بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٢ :  
« وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان وثلاثة ، وأزواج وأفراد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٦٥ : « ونقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد » .  
(٢) انظر ص من هذا الكتاب .

وقارن الفارابي ، الأمكنة المخطئة ، ورقة ١٢١ أ : « ومنها أنه يغاظ في تركيب الأشياء التي  
تقال فرادى على شيء واحد ، فيتوهم أنها تتركب ، فيغاظ ، مثل قول القائل : هذا ابن ماحق ،  
وهو لك ، فهو إذاً بذلك ابن لك . وهذه متى قيلت فرادى صدقت ، وإذا جمعت كذبت من قيل  
أن حلها بعضها على بعض بالعرض » ؛ ورقة ١٢٤ ب : « ومنها المطلقات فإنها توهم أنها قد تقيد  
بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات ، فإذا قيدت لزم عنها إما كذب ، وإما فضل وهذيان  
وتكرير ، مثال ما يلزم عنه كذب قولنا : « هذا ابن ، وهو لك » ، فهو إذاً ابن لك » ؛ ورقة ١٢٤ ب -  
١٢٥ : « ومتى كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب ، فلذلك  
صدق على هذا المشار إليه أنه ابن ، وهو لك ، ولم يصدق عليه أنه ابن لك » .



وأما الموضع الذى من الإعجام فثل أن يتغير إعراب اللفظ ، فيتغير مفهومه ، أو يغير من المد إلى القصر ، أو من التشديد إلى التخفيف ، أو من الوصول إلى الوقف ، أو يهمل إعرابه ، أو يبدل لفظه وإعجامة :

والذى يكون من قبل النقط إنما يكون من قبل المكتوب فقط ، مثل ما يعتذر به جالينوس عن أبقرات في مواضع انتقدت عليه :

وأمثلة تغير المفهوم بتغير الإعراب ، أو لإهماله كثيرة موجودة ، مثل قول القائل : ضرب زيد عمراً . إذا كان زيد هو المضروب ، وعمرو هو الضارب . وذلك كثير . وكذلك ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله ، وهو الذى يسمى التصحيح<sup>(١)</sup> .

١ - يتغير : يغير ل .

٤ - ه - والذى يكون ... عليه : وهذا إنما يكون في المكتوب دون الملفوظ ل .

٧ - زيد عمراً : زيداً عمرو ل .

٨ - ما : عما ل .

٩ - التصحيح : + وإن كان هذا كما قلنا إنما يعرض في الخط فقط ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١ وما بعده : παρὰ δὲ τὴν προσοδίαν ἔν μὲν τοῖς ἀνεν γραφῆς διαλεκτοῖς οὐ ῥᾶδιον ποιῆσαι λόγον, ἐν δὲ τοῖς γεγραμμένοις καὶ ποιήμασι μάλλον...

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٦٥ ؛ « فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول في الأقاويل دون الكتابة ، وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار ... » ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٧ : « وأما الموضع الذى من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة ، بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ - ٧٧٠ : « فأما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتعجيم اللفظ والعلامات ، فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس بكتاب مقدمات أهل الجادلة ، ولكننا سنبين منه شيئاً بما قد كتب وقيل من الأشعار الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٩ : « ومنها تغيير الشكل وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة ، وذلك في الحروف التى تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات ، مثل قوله تعالى : =

وأما الموضع الذى من شكل الألفاظ فنل أن تكون صيغة لفظ الميسذكر صيغة لفظ المؤنث ، أو صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل ، فيوهم أن المذكور مؤنث ، والمفعول فاعل ، مثل قول القائل : عاصم بمعنى معصوم : قال :

فهذه هى المضاللات التى تكون من قبل الألفاظ ، وقد يظهر أنها ستة بطريق القسمة . وذلك أن اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى : وإذا لم يطابق المعنى : فظاهر أنه دل على معنى أكثر من واحد . لأنه لا يخلو أن يدل على

٣ - القائل : العرب ل . || معصوم : + وماه دافق بمعنى مدفوق ل .  
ه - هى : سقطت من ل || انها : انه ل .

= « عذاب أصيب به من أشاء » ومن أساء ؛ « وهذا صراط على مستقيم » وعلى مستقيم . ومنها تغيير الإعراب مثل ما قيل فى : لا يقتل قرشى صبراً ، فإن اللام من قوله « لا يقتل » إذا رفعت ، دلت على معنى « وإذا جزم دلت على معنى ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٧ - ١٨ : « وأما الموضع الذى من الإعجام ، فن الناس من قصره على المكتوب ، ونحن نجعله أعم من ذلك ، وهو أن نغير المعنى بترك الإعراب ، أو أن نغير لفظاً ، وبالنبرات ، والتثنيات ، والتخفيفات ، والمدات ، والتشديدات ، بحسب المصادات فى اللغات ، وبالعجم كتابة ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١٠ وما بعده : οἱ δὲ παρὰ τὸ σχῆμα : τῆς λέξεως συμβαίνουσιν, ὅταν τὸ μὴ ταῦτὸ ὡσαύτως ἐρμηνεύηται, οἷον τὸ ἄρρεν θῆλυ ἢ τὸ θῆλυ ἄρρεν ἢ τὸ μεταξὺ θιάτερον τούτων, ἢ πάλιν τὸ ποιὸν ποσὸν ἢ τὸ ποσὸν ποιόν, ἢ τὸ ποιοῦν πάσχον ...

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٥ - ٧٦٦ : « فأما اللواتى تعرض من شكل القول ، ففى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو بعينه - مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً ، والمتوسطات الأخر من هذين ، أو أيضاً الكيفى كىا ، والكى كيفياً ، أو الفاعل المنفعل أو الموضوع الذى يفعل وهذه الأخر كما قسمت أولاً ... » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٨ ؛ النقل القديم ، ص ٧٧٠ - ٧٧١ .

ذلك المعنى وعلى معنى زائد عليه ، أو على ذلك المعنى وعلى معنى ناقص عنه . وإذا كان ذلك كذلك ، فقد دل على معنى أكثر من واحد إما بزيادة منه على المعنى ، أو نقصان منه : وإذا كان ذلك كذلك ، فلا تخلو دلالة على معنى أكثر من واحد إما من قبل ما يؤخذ مفرداً ، وإما من قبل ما يؤخذ مضموماً إلى غيره . ثم إذا كان من جهة ما هو مفرد ، فلا يخاو ذلك من ثلاثة أقسام :

إما أن يكون ذلك لا من قبل صيغته الأولى الموضوعية ، وهذا هو الاسم المشترك :

وإما أن يكون ذلك له من قبل زيادة أو نقصان في حروفه ، أو تبديل ترتيبها . وهو التخليط الذى قيل فيه إنه من قبل الشكل :

وإما أن يكون فى أحواله الخارجة وهو التخليط الذى يعرض من قبل الإعراب ، والتثقيب ، والتشديد ، وغير ذلك من الأشياء التى جرت بها العادة فى الألسنة .

وإذا عرض له ذلك من قبل ما هو مضموم إلى غيره . فلا يخلو أن يعرض

٣ - ذلك : سقطت من ف . ١٤ - له : سقطت من ل .

= الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٨ أ : « ومنها الألفاظ المشتركة فى الأبنية ووزن اللفظ فقط ، مثل قولنا فى اللسان العربى : خلق الله ، فإنه لمسا كان وزنه وزن الألفاظ الدالة على أن يفعل أوهم ذلك . وكذلك قول القائل : اللهم أنت رجاؤنا ، فإن وزن قولنا : « الرجاء » فى اللسان العربى < العربى > وزن قولنا : « الذهاب » ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التى تدل على أن يفعل أو يتفعل فيوهم المعنى بحال أن يفعل أو أن يتفعل ، وكذلك الألفاظ التى أوزانها أوزان الجميع توهم الكثرة ، مثل قولنا فى اللسان العربى : قميص أخلاق . وكذلك ما كانت بنيته بنية ، ما تدل على الإثبات أوهم فى الشيء أنه أنثى ، مثل قولنا : طلحة ، والحليفة ، وما أشبه ذلك . وكذلك فى شيء مما يتفق فى لسان لسان مما يجانس هذا فى أصناف الأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ : « وأما المتعلق بشكل اللفظ : فإن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصارييف ، والتأنيث والتذكير ، والفاعل والمفعول .... » .

له ذلك في نفس التركيب ؛ وإما أن يعرض له عند تغيره من أفراد إلى تركيب ، وهو موضع القسمة ، وإما من تركيب إلى أفراد وهو موضع التركيب :

وإذا كان من المعروف بنفسه أن ليس هاهنا قسمة سابعة للفظ يدل بها على أكثر من معنى واحد من جهة ما هو مغلط بذاته ، لا من جهة ما هو مغلط بالعرض ، مثل التخليط الذي يعرض عنه عند الإبدال ، أعني إبدال لفظ مكان لفظ . فظاهر أن المواضع المغلطة من الألفاظ هي هذه الستة :<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢٠ - ٢١ : οἱ μὲν οὖν περὶ τὴν λέξιν ἑλεγχον ἐκ τούτων τῶν τρόπων εἶσιν.

= ت . ع . نقل يحيى بن علي ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٦ : « فالتبكيثات من القول هي أمثال هذه المواضع » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ : « فهذه هي التبكيثات التي في القول ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع » .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ١١٩ ب : « فهذه جميع ما يمكن أن تغلط الناظر من الألفاظ ، فقد عدناها . وقد يمكن أن تقسم قسمة أخرى يظن بها أنها أخرى أن تكون قسمة صناعية ، فإن قسمتنا هذه إنما جرت مجرى ما يعد ويقصد تفهيمها بأى وجه كان . والقسمة التي يظن أنها أخرى أن تكون صناعية في هذه ، وهي أن الألفاظ المغلطة هي إما مشتركة ، وإما متغيرة . والمشاركة منها مفردة ، ومنها مركبة . والمفردة منها ما هي مشتركة في أنفسها ، ومنها ما هي مشتركة في أبنيتها . والمشاركة في أنفسها ما يقال باتفاق ، ومنها ما هو مشكك ، ومنها مستعار ، ومنها مقبول » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ - ١٩ : « فهذه هي الأنحاء التي يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ ، وهي هذه لا غير ؛ وذلك لأن اللفظ إذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط . وإذا لم يطابق المعنى بعينه ، فإما أن يدل أو لا يدل . فإن لم يدل لم يغلط ، فإن مالا يفهم لا يغلط منه . وإن دل على معنى ، فواضح أن ذلك المعنى لا يكون هو المعنى المقصود . فلا يتخلو إما أن يكون المعنى المقصود قد يفهم منه وحده ، أو يفهم منه لا وحده . فإن كان منه يفهم وحده ، فإما أن يكون وهو منفرد ، وإما أن يكون وهو مركب . فإن كان اعتبار ذلك من انفراده ، فإما أن يكون من جوهره ، وإما أن يكون من حال فيه ، وإما أن تكون حالة تلحقه من خارج . » .

## القول في المغلطات من المعاني

قال :

والمواضع المغلطة من المعاني سبعة مواضع :

أحدها : إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات ؛

والثاني : أخذ المقيد مطلقاً ، بأن يؤخذ ما سيباه أن يصدق مقيداً فقط ، على أنه صادق بإطلاق . وأعني ما كان مقيداً بصفة . أعني بصفة ما ، إما بزمان ، أو بمكان ، أو غير ذلك من أنواع التقييدات ؛

والثالث : الغلط الذي يقع من قلة العلم بشروط التبيكيت ، وإنتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده ؛

والرابع : موضع اللاحق ؛

والخامس : المصادرة على المطلوب ؛

والسادس : أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ؛

والسابع . أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة .<sup>(١)</sup>

١ - المغلطات : المغلطة ف .

٥ - ٦ - فقط ... مقيداً بصفة : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢١ - ٢٧ : τῶν δ' ἔξω τῆς λέξεως παραλογισμῶν : εἶδη ἐστὶν ἑπτὰ, ἓν μὲν παρὰ τὸ συμβεβηκός, δεύτερον δὲ τὸ ἀπλῶς ἢ μὴ ἀπλῶς ἀλλὰ πῇ ἢ ποῦ ἢ ποτὲ ἢ πρὸς τι λέγεσθαι, τρίτον δὲ τὸ παρὰ τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνοιαν, τέταρτον δὲ τὸ παρὰ τὸ ἐπόμενον, πέμπτον δὲ τὸ παρὰ τὸ < τὸ > ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν, ἕκτον δὲ τὸ μὴ αἴτιον ὥς αἴτιον τιθέναι, ἕβδομον δὲ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα ἐν ποιεῖν. = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٦ : « فأما التضييلات الخارجة عن القول فأنواعها سبعة : أما الأول فن الأعراض . وأما الثاني فأن يقال على الإطلاق ، أو لا على الإطلاق ، =

فالمغلطات التي تكون مما بالعرض تقع متى اتفق أن يحمل شيء على شيء بالذات ، ويتفق لأحد الشئيين أمر بالعرض ، فإنه يظن أن ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشئيين بالذات :

ومثال ذلك قول القائل : زيد المشار إليه غير الإنسان ، وزيد إنسان ، فالإنسان غير الإنسان :

وذلك أن حمل الإنسانية على زيد هو بالذات : وعرض لزيد من جهة ما هو شخص أن كان غير الإنسان الذي هو نوع كلي ، فظن لذلك أنه يلزم أن يكون الإنسان غير إنسان :

= ولكن في شيء، أو أين، أو متى ، أو بالإضافة إلى شيء . والثالث الذي من الجهل بالتبكيئات . والرابع الذي من التي تلزم . والخامس فإن يأخذ الذي من البدء . والسادس أن يضع لا كلمة كلمة . والسابع أن يجعل مسائل كثيرة مسألة واحدة « ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ .

تسمى المصادرة على المطلوب الأول في اليونانية  $\pi\alpha\rho\alpha\tau\acute{o}\ \epsilon\nu\ \alpha\rho\chi\eta\lambda\alpha\mu\beta\acute{\alpha}\nu\epsilon\iota\nu$  ، ويطلق عليها في اللاتينية *petitio principii* . وقد نقلها يحيى بن عدى بأخذ الذي من البدء ، كما نقلها ابن زرعة بالأمور المأخوذة بدءاً ، ونجد في النقل القديم ما يكون من أول المسألة .

الفارابي، الأماكن المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب وما بعدها ؛ ابن سينا، السفسطة ، ص ٢٠ : « وأما المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة : الأول من جهة ما بالعرض ؛ والثاني من سوء اعتبار الحمل ؛ والثالث من قلة العلم بالتبكييت ؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم ؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول ؛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة ؛ والسابع من جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة » .

ابن سينا، النجاة ، ٩٣ : « وأما المعنوي فإما أن يكون بالعرض ، وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق في الحمل ، وإما لعقم القرينة ، وإما لإيهام عكس اللوازم ، وإما للمصادرة على المطلوب الأول ، وإما لأخذ ما ليس بعلة علة ، وإما لجميع المسائل في مسألة ، فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه » .

ومثال ذلك أيضاً قول القائل : زيد غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد

(١)

غير إنسان .

(١) أرسطو ، ص ١٦٦ ب ٢٨ - ٣٦ : οἱ μὲν οὖν παρὰ τὸ συμβεβηκὸς : παραλογισμοὶ εἰσιν, ὅταν ὁμοίως ὀτιοῦν ἀξιωθῇ τῷ πράγματι καὶ τῷ συμβεβηκότηι ὑπάρχειν. ἔπει γὰρ τῷ αὐτῷ πολλὰ συμβέβηκεν, οὐκ ἀνάγκη πᾶσι τοῖς κατηγορουμένοις καὶ καθ' οὗ κατηγορεῖται ταῦτα πάντα ὑπάρχειν. οἷον εἰ ὁ Κορίσκος ἕτερον ἀνθρώπου, αὐτὸς αὐτοῦ ἕτερος· ἔστι γὰρ ἄνθρωπος. ἢ εἰ Σωκράτους ἕτερος, ὁ δὲ Σωκράτης ἄνθρωπος, ἕτερον ἀνθρώπου φασὶν ὁμολογηκέναι διὰ τὸ συμβεβηκέναι, οὗ ἔφησεν ἕτερον εἶναι, τοῦτον εἶναι ἄνθρωπον.

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٧ ، ٧٧٢ - ٧٧٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ ، ٧٧٣ - ٧٧٤ : « فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء اتفاق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قيل أنه قد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراض كثيرة . فليس من الاضطرار أن توجد جميع هذه لساير المحمولات . مثال ذلك . إن كان قوريسقوس غير الإنسان ، فإنه يكون غير نفسه ، لأنه إنسان ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ ، ٧٧٥ - ٧٧٦ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب : والمغلطات التى هى معان منها التى يقال بالعرض ، وهى التى تتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفى طباعه أن يقرن إلى الآخر ، مثل أن يعرض لحبوان ما أن يذبح فيموت ، وينبل بمطر فى ذلك الوقت . فإن ذلك الحيوان بوصف بهذه المحمولات الثلاث : وهو أنه مذبوح وميت وممطر . وتوصف هذه الثلاث بعضها ببعض . فحملنا الميت على المذبح ليس بالعرض ، ولا حملنا المذبح على الميت . وأما حملنا الممطر على الميت فهو بالعرض ، وكذلك حملنا إياه على المذبح ، وكذلك حملنا ذينك الأمرين على الممطر » ؛ ورقة ١٢١ أ - ١٢١ ب : « ومنها أن يغلط فى اللازم فيوهم فجاً ليس بلازم عن القول أنه لازم ، مثل قولنا : « زيد إنسان ، وزيد ليس بعمرو ، وعمرو إنسان ، فإذاً من هو إنسان ليس بإنسان ، أو الإنسان غير الإنسان ، بسبب أنه عرض لمسلم يكن زيدا أن كان إنساناً ، فإن زيدا ليس بعمرو ، لا من جهة ماهو إنسان . ومثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جنس ، فالإنسان جنس . وذلك كذب ، من قبل أنه عرض لمسلم هو صفة للإنسان أن كان جنساً ، فلذلك لزم عنه كذب » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٠ - ٢١ . « فأما التضليل الكائن بالأعراض فهو أن يؤخذ شيء عرض له مقارنته شيء على سبيل ما يعرض عروضا غير واجب فيؤخذ واجبا ، أو تعرض له أعراض كثرية ، فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض فى كل موضع ، أو يعرض شيء لشيء فيؤخذ فى حكمه ، مثل أن تقول : « إن زيدا غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد غير إنسان ..... » .

وأما التعليل الذى يعرض من أخذ المقيّد مطلقاً ، فمثل أن يقول قائل :  
إن كان ما ليس بموجود فهو متوهم ، والمتوهم موجود ، فما ليس بموجود  
فهو موجود .

أو يقول : إن كان ما هو موجود متوهماً ليس بموجود ، فما هو موجود ،  
فليس بموجود :

وهذا إنما يصدق إذا قيد ، لا إذا أطلق . وذلك أن ما ليس بموجود خارج  
الذهن ، فهو موجود فى الوهم لا بإطلاق . وكذلك ما هو موجود فى الوهم ،  
فهو غير موجود خارج الوهم لا بإطلاق .

وأعنى أن يكون الشيء يصدق لا بإطلاق ، فيلزم منه أن يصدق ، وإنما  
يعرض الغلط فى هذا الموضع إذا عرض أن يكون الخلاف بين المطلق والمقيّد  
فى المعنى سيراً وخفياً . وكلما كان الخلاف أخفى ، كان الغلط فيه أكثر ،  
والوقوف على وجه الغلط فيها أعسر . وكلما كان أظهر . كان الغلط فيه  
أقل ، والوقوف عليه أسهل . وذلك يختلف بحسب المواد . وفى بعض المواضع  
يمكن أن يعرض فيه غلط ليس يسهل حله . وفى بعض المواضع يعرض فيه  
غلط يسهل حله .

ومثال ذلك أن يقول قائل : الزنجى أسود ، والزنجى أبيض الأسنان ،  
فالزنجى إذاً أسود أبيض معاً .

فإنه قد يمكن أن يعرض فى مثل هذا هذا الغلط ، إذ كان الخلاف الذى  
بين سواد الزنجى وبياض أسنانه خفى . ولذلك يمكن أن يسلم إنسان ما أن الزنجى

١ - قائل : الفائل ل .

٨ - خارج : سقطت من ل .

٩ - وأعنى ... إن يصدق : سقطت من ف .



أسود ، ويسلم أنه أبيض من قبل بياض أسنانه : وذلك أنه ليس بخفى جداً ،  
ولذلك قد يسهل على كثير من الناس حله .<sup>(١)</sup>

١ - وذلك أنه : ولكنه ف .

(١) أرسطر ، ٥ ، ١٦٦ ب ٣٧ - ١٦٧ ٢٠١ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἀπλῶς τὸδε  
ἡ πῆ λέγεσθαι καὶ μὴ κυρίως, ὅταν τὸ ἐν μέρει λεγόμενον ὡς ἀπλῶς  
εἰρημένον ληθῇ, οἷον εἰ τὸ μὴ ὄν ἐστι δοξαστόν, ὅτι τὸ μὴ ὄν ἔστιν  
οὐ γὰρ ταῦτόν εἶναι τέ τι καὶ εἶναι ἀπλῶς...

=ث.ع.فقل يحيى بن علي، طبعة بدوى، ص ٧٧٢؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه،  
ص ٧٧٣ - ٧٧٤ : « فأما التي تكون من قبل الحمل على الإطلاق ، أو من جهة لاعلى التحقيق فهي  
أن يكون محمولا على جزء ما ، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق . ومثال ذلك : ليكن ما ليس  
بموجود يوجد مطلقاً، فيكون غير الموجود موجوداً ، وذلك أنه ليس معنى أن يوجد الشيء وأن  
يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه ، أو يلزم أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير  
موجود شيئاً من هذه الموجودات - مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشيء  
غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه . وقد يظن ذلك بهما لتقارب  
لفظيهما، وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود، وأن يكون موجوداً على الإطلاق... » ؛  
النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٥ - ٧٧٦ .

الفارابي، الأمكنة المغلطة، ورقة ١٢٤ أ وما بعدها : « ومنها المقصورات على شيء ، إما على  
مكان ، وإما على زمان ، وإما على حال ما ، وباجملة ما كان منسوباً إلى شيء ما ، أي شيء كان .  
فإن هذه تغلط ، فتوهم أنها قد تكون على الإطلاق . مثل قولنا : أميرش موجود شاعراً ، فهو  
إذاً موجود ؛ وزيد غير موجود عمرأ ، فزيد إذاً غير موجود ؛ وما قد سلف فهو موجود الآن  
متوهماً ، فهو إذاً يوجد الآن ؛ والمذبوح حيوان ميت ، فهو إذاً حي ، فإثبت أداً حي .

وكذلك الموجود للبعض ، فإنه يوهم أنه موجود للشيء على الإطلاق ، مثل ما بين بعض الناس  
أن بعض الكواكب لمسا كان كرى الشكل ، أوهم أن كل كوكب كرى الشكل ...

ومنها المطلقات ، فإنها توهم أنها قد تقيد بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات . فإذا قيدت  
لزم عنها إما كذب ، وإما فضل وهذيان وتكرير ، مثال ما يلزم عنه كذب قولنا : هذا ابن ،  
هولك ، فهو إذاً ابن لك .

وفي بعض المواضع لا يقع في ذلك غلط لظهور الخلاف بينهما ، مثل أن يقول قائل : الزنجي إنسان أسود ، والإنسان أبيض . فإنه ليس يعرض عن هذا القول أن يظن أن الإنسان الأسود أبيض ، إذ كان الأبيض والأسود صنفين من الناس معاومين ، والخلاف بينهما ظاهر جداً ، ومكتشف للجميع : ولذلك ليس يمكن أحد أن يسلم أن الإنسان الزنجي أسود ، والإنسان أبيض . ويمكن أن يسلم أن الزنجي أسود وأبيض من قبل أسنانه .

وأما الموضع الذي يعرض الغلط فيه من إغفال أحد شروط التبكيث ، فذلك يقع من عدم المعرفة بشروط القياس المنتج للتبكيث ، وعدم معرفة شروط النقيض . وذلك أن النقيض ليس هو الذي يتناقض في اللفظ فقط ، بل وفي المعنى ،

٢ - قائل : القائل ل .

= ومثال الفضل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان أبيض ، فإذا زيد إنسان إنسان أبيض . وقولنا : زيد إنسان ، وزيد حيوان ، فإذا زيد إنسان حيوان . وذلك كله فضل وتكرير .  
وينبغي أن نقول في المطلقات التي يصدق كل واحد منها بانفراده ، وإذا قيل على الشيء بإطلاق وإذا قيد بعضها ببعض ، لم يكن حمل بعضها على بعض حملاً بالعرض . فإن المطلقات متى كانت كذلك ، فقيد بعضها ببعض ، صدق الحمل ، مثل قولنا : زيد حيوان ، وزيد ذو رجلين ، وزيد ماش ، فإذا زيد حيوان ماش ذو رجلين .

ومتي كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢١ - ٢٢ : وأما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل ، فلأن المحمول قد يكون محمولاً بشرط ، وقد يكون مطلقاً ، وقد يكون محمولاً في نفسه ، وقد يكون محمولاً بالعرض ، أعني محمولاً لأجل غيره كالرابعة ، كما يقول : « إن ما ليس بموجود فهو مطلق ، وكل مطلق هو موجود » ؛ فإنه لا سواء أن يحمل الموجود على الإطلاق ، وأن يحمل كأنه رابطة ، أو كأنه موجود شيئاً ما . وكذلك فرق بين غير الموجود على الإطلاق ، وغير الموجود شيئاً ما ، وكذلك إذا كان الحمل على جزء وأخذ على الكل ، أو على جزء آخر .

أعني أن يكون المعنى بعينه في القضية الموجبة هو بعينه المعنى في القضية السالبة التي تقابلها من جميع الجهات . وإنما يكون كذلك ، إذا كان المعنى المحمول فيهما واحداً والموضوع واحداً ، وتكون سائر الشرائط التي تشترط بعينها في إحدى القضيتين المتقابلتين هي بعينها مشترطة في الثانية : من زمان ، ومكان ، وجهة ، وغير ذلك مما قيل في الكتاب المسمى « باري أرميناس » . وإنما كان هذا الموضع مغلطاً ، لأن بعض الناس يرى أنهم إذا نقضوا القضية التي يدعيها الخصم أنهم قد بكتوا ، من غير أن ينقضوها على الشروط التي حددت فيما سلف ، مثل أن يضع واضح أن هذا ضعف لهذا ، فيبين أنه ليس بضعف . ويكون قولنا فيه إنه ليس بضعف ، يصدق عليه بجهة غير الجهة التي صدق بها أنه ضعف ، فيظن الفاعل لهذا أنه قد بكت ، مثل أن يصدق أن الخط ضعف للخط من جهة الطول ، وغير ضعف من جهة العرض ، إذ كان الخط طول لا عرض له .<sup>(١)</sup>

٧ - قد : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ص ٥ ، ١٦٧ ، ٢١١ - ٢٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ μὴ διαوریσθαι τί ἐστι συλλογισμὸς ἢ τί ἔλεγχος [ἀλλὰ] παρὰ τὴν ἔλλειψιν γίνονται τοῦ λόγου ἔλεγχος μὲν γὰρ ἀντίφασις τοῦ αὐτοῦ καὶ ἑνός، μὴ ὀνόματος ἀλλὰ πράγματος، καὶ ὀνόματος μὴ συνωνύμου ἀλλὰ τοῦ αὐτοῦ، ἐκ τῶν δοθέντων ἐξ ἀνάγκης، μὴ συναριθμουμένου τοῦ ἐν ἀρχῇ, κατὰ ταῦτο καὶ πρὸς ταῦτο καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ τὸ ψεύσασθαι περὶ τινος . .

= ت . ع . نقل يحيى بن علي ، طبعة بلوى ، ص ٧٧٧ - ٧٧٨ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٩ - ٧٨٠ : « فأما التبكيت فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم ، بل في المعنى والاسم ... ولإغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم بكتوا . مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعفاً وليس بضعف ... وذلك أنه يكون أما من جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العرض فليس بضعف ... ؛ النقل القديم ، المرجع عنه ، ص ٧٨١ : »

وأما التعليل الذي يعرض من قبل المصادرة على المطلوب الأول ،  
فذلك يقع على عدد الأتحاء التي يمكن أن يؤخذ فيها مقابل الشيء عند السؤال  
على أنه غير المقابل ، أعني مقابل الشيء الذي يقصد إبطاله ، فيقع بذلك  
التبكيك ، وذلك إذا قرن بالشيء نفسه ، على ما تبين في المقاييس التي تتركب  
من المتقابلات ، وهي صنفان :

مصادرة على المطاوب ، وهي التي ذكرها أرسطو هاهنا ، لأنها التي  
يعرض فيها التبكيك أكثر ذلك .<sup>(١)</sup>

٦ - لأنها : فإنها ل ٧ - فيها : لها ف .

☞ الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٧ - ١٢٧ ب : « ومنها أن لا تؤخذ المقدمات  
مقابلة على الحقيقة ، وذلك أن لا يستوفى فيها شرائط التقابل التي عدت فيما سلف . فإنه لما كانت  
المتقابلة هي التي إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما في أحد المتقابلين مجال ما ، أو في زمان ،  
أو متسولين أو أحدهما في الإيجاب إلى شيء ما كانا جميعاً في السلب بتلك الحال بعينها . فإذا كانا ،  
أو أحدهما في الإيجاب مجال ، ثم لم يوجد أو أحدهما في السلب بتلك الحال ، أو بتلك الجهة ،  
أو في ذلك الجزء من الجسم كان ذلك سبباً للغلط ، وذلك في موضعين : أحدهما فيما يقصد بيانه بقياس  
الخلف ... والثاني عند التوبيخ ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٢ : « وأما الموضع المبني على أن القياس ، أو التبكيك ، لم يورد  
صواباً ، والتبكيك الحقيقي هو الذي تناقض به شيئاً ليس في الاسم بعينه ، بل وفي المعنى ، وفي المحمول  
وفي الموضوع ، وفي الإضافة ، والجهة ، والزمان ، وغير ذلك على ما علمت ، وإنما يدخل الكذب  
فيها بسبب إغفال شيء منها ... » .

(١) أرسطو ، ١٦٧ ، ٣٦ - ٣٩ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὸ ἐν ἄρχῃ : λαμβάνειν γίνονται μὲν οὕτως καὶ τοσαυταχῶς ὁσαυχῶς ἐνδέχεται τὸ ἐξ  
ἀρχῆς αἰτεῖσθαι, φαίνονται δ' ἐλέγχειν διὰ τὸ μὴ δύνασθαι συνορᾶν τὸ  
ταῦτόν καὶ τὸ ἕτερον

☞ ت. ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ٧٧٨ : « فأذا هؤلاء  
الوائق من أخذ التي في البدء ، فإنها تكون بحسب ما يمكن أن يصادر على التي في البدء ، ويرون أنهم  
يبيكون من قيل أنهم لا يمكنهم أن يبينوا معنى الواحد بعينه والغير » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع  
نفسه ، ص ٧٨٠ : « فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو ، ☞

ومصادرة على المطلوب نفسه . وقد قيل في الأنحاء التي يمكن أن يعرض  
منها هذا العارض حقيقة في كتاب القياس ، وفي الأنحاء التي يظن أنه قد  
عرض هذا ، ولم يعرض ، في كتاب الجدل :

وأما الموضع الذي يعرض فيه التخليط في التبكيث من قبل اللاحق فالسبب  
فيه توهم عكس الموجبة الكلية كلية .

مثال ذلك : أنه إذا كان عند الإنسان أن كل حامل منتفخة الجوف ، فقد  
يغلب على ظنه أن كل منتفخة الجوف حامل :

= وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر ، وإنما يظن أنهم قد بكتوا ، لأنه يتعذر عليهم  
أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه ، والمخالف ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٢ .  
الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ١٢٧ ب وما بعدها : « ومنها المصادرة على المطلوب الأول ،  
وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذي يرام به بيان ذلك المطلوب . وهو صنفان : أحدهما  
في إثبات الموضوع الأول ، والثاني في إبطالة . والذي يؤخذ في إثباته : منه ما يكون موضوع  
المطلوب هو الحد الأوسط ، وهو أيضاً بعينه الطرف الباقي من القياس ؛ ومنه أن يكون انحول  
هو الحد الأوسط ، وهو الطرف الباقي من القياس . وأما إذا أخذت أجزاء المقابيل ثلاثاً شيئاً  
واحداً فإن حز أي المطلوب لا محالة يكون شيئاً واحداً بعينه . وليس يمتنع أن يعرض ذلك بسبب  
الاشياء المترادفة ، فيظن فيما لم يتبين أنه تبين ، وليس يمكن أن تبلغ الغبارة بالسائل والقعة بالمخاطب  
أن يأخذ الشيء المطلوب بعينه من كل جهة جزء القياس المطلوب ، لكن إنما يغلط الناظر ويغالط  
المخاطب متى كان بين المطلوب وبين الذي يؤخذ جزء قياس عليه خلاف ١٠ ، بمقدار ما لا يوقع  
في الحقيقة بينهما تبايناً ، لكن يكون ذلك بحسب الظن . ومن الخلاف ما يوقع التباين في المساهية  
في الحقيقة ، ولا يوقع ذلك في الظن ، فلا يعد تبايناً ، فيكون ذلك الخلاف كأنه لم يوقع بينهما  
تبايناً في ذواتهما أصلاً ... » .

ابن سينا ، السقطة ، ص ٢٣ : « وأما المصادرة على المطلوب الأول وكيف يقع الغلط الأول ،  
فقد علمته وتحققت أنه من العجز عن التفرقة بين الهو هو ، والغير ؛ النجاة ، ص ٥٦ :  
« المصادرة على المطلوب الأول هو أن يحمل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد به إنجازه ، كن  
يقول : إن كل إنسان بشر ، وكل بشر ضحاك ، فكل إنسان ضحاك ، والكبرى ههنا والنتيجة  
شيء واحد ، ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة ... » .

ومن هذا الموضع يعرض كثيراً الغلط للحس ، حتى يظن بالمرار مثلاً أنه غسل ، لمكان الصفرة التي أحسها في العسل ، ويظن بالأرض المبلولة أنها أمطرت ، لأنه أحس أن الأرض الممطرة مبلولة. وهذا ليس بصحيح : ولذلك قيل إنه لا ينتج قياس من موجبتين في الشكل الثاني :

وقياس العلامة الذي يكون في الخطابة قديكون من موجبتين في الشكل الثاني ، لأن أمثال هذه الأقيسة قد تستعمل في الخطابة من الأمور التي تلحق الطرفين ، مثل إذا أراد الخطيب أن يبين أن هذا زان ، أخذ الذي يلحق الزاني ، وهو التزين مثلاً ، والمشي بالليل ، فيقول : هذا متزين ، والزاني متزين ، فهذا زان : وهذا ليس بصحيح : فإن الزينة قد توجد للزاني ولغير الزاني ، وكذلك المشي بالليل<sup>(١)</sup> :

٧ - يلحق : لحن ل .

٥ - قياس : سقطت من ف .

٨ - و(المشي) : أو ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ١ - ١٢ : ὁ δὲ παρὰ τὸ ἐπόμενον ἔλεγχος : διὰ τὸ οἴεσθαι ἀντιστρέφειν τὴν ἀκολουθίαν· ὅταν γὰρ τοῦδε ὄντος ἔξ ἀνάγκης τοῦδὲ ᾗ, καὶ τοῦδε ὄντος οἴονται καὶ βιάτερον εἶναι ἔξ ἀνάγκης. ὅθεν καὶ αἱ περὶ τὴν δόξαν ἐκ τῆς αἰσθησεως ἀπάται γίνονται...

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٨ - ٧٧٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٠ : « وأما التبعييت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس ... » ومن هذا الموضع تقع الصلابة في الاعتقاد دائماً من قبل الحس ، وذلك أنا كثيراً ما نظن بالمرار أنه غسل للزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت . فإن كانت ندية توهنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجباً ضرورة . والبراهين الخطبية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم ... ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٢ .

وهن هذا الموضع غلط ما ليس حين قال : إن الكل ليس له مبدأ : وذلك أنه إما وجد صادقاً أن كل متكون فله مبدأ ، ظن أن كل ما له مبدأ فمتكون . وإما ظن هذا ، صح له عكس نقيضه : وهو أن ما ليس بمتكون ، فليس له مبدأ . والعالم ليس بمتكون . فأوجب ألا يكون له مبدأ ، وأن يكون

الفارابي ، الأمكنة المخلطة ، ورقة ١٢٣ - ١٢٣ ب وما بعدها : « ومنها اللاحق للشيء ، وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له بالحس أو بغيره ، ثم يرى ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر ، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول ، أو أن أحدهما محمول على الآخر . مثال ذلك أن الصغرة لازمة المسل موجودة ، ثم رأينا الصغرة في المرة ، ظننا على المكان أنها غسل . ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثيرة ... فاللاحق يغلط نحوين من الغلط : أحدهما أنه يوهم عكسه في الحمل ، والثاني أنه يوهم صدق عكس نقيضه . فالتحر الأول يلتزم منه القياسات البلاغية التي تسمى قياسات العلامة . مثال ذلك : زيد يتزين فهو إذاً فائق ، وعمرو يدور بالليل ، فعمرو إذاً لص ، ومن هذا الموضع يظن بالافتراض الكائن عن الموجبتين في الشكل الثاني أنه ينتج ، وهذا هو سبب لأغاليط كثيرة في الصنائع وفي العلوم وفي المحاطبات المتبدلة ... فلذلك الحامل من الحيوان يلحقه أن يعظم بطنه ، فيوهم ذلك أن ما عظم بطنه من الحيوان فهو حامل ، فيصير عظم البطن علامة للحمل . فإذا حصلت هذه علامة ، صح حينئذ عكس نقيضها ، وهو أن ما ليس بحامل ليس بعظم البطن بحسب الظن ، لا في الحقيقة ... » ورقة ١٣٣ أ : « فلذلك صارت المقدمات التي أخذت أولاً ليست سبباً للنتيجة ، وأخذت على أنها سبب . وقد يفعل هذا كثيراً في البلاغة والخطب ، مثال ذلك : زيد لص لأنه يلور بالليل » .

يسمى مثل هذا القياس في الخطابة ضميراً . انظر : أرسطو ، الخطابة ، ١ ، ١١٤ ، ١ ( ١٣٥٥ ) ٨ ؛

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ١٧ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ١٨ ؛

الحكمة المروضية ، ٢٣ - ٢٤ ؛ النجاة ، ٥٨ - ٥٩ ؛ عيون الحكمة ، ١١ .

ابن سينا ، السفطة ، ٢٣ - ٢٤ : « وأما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس .

وأعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتي أو عرضي ، وكل لازم للوضع في المنصلا... وأكثر

ذلك من قبل الحس ... » ؛ الموضع عينه ، ص ٢٤ : « والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات

فإنها تؤخذ من اللوازم ..... » .

غير متناه . وليس إن كان كل مكون له مبدأ ، فواجب أن يكون ما له مبدأ مكوناً . كما أنه إن كان كل محمول حار البدن ، فليس واجباً أن يكون كل حار البدن محمولاً<sup>(١)</sup> .

(١) أرسطو ، ١٦٧، ٥ ب ١٢-٢٠ : οἷον :

ὁ Μελίσσου λόγος ὅτι ἄπειρον τὸ ἅπαν, λαβὼν τὸ μὲν ἅπαν ἀγένητον (ἐκ γὰρ μὴ ὄντος οὐδὲν ἂν γενέσθαι), τὸ δὲ γενόμενον ἐξ ἀρχῆς γενέσθαι· εἰ μὴ οὖν γέγονεν, ἀρχὴν οὐκ ἔχειν τὸ πᾶν, ὥστ' ἄπειρον. οὐκ ἀνάγκη δὲ τοῦτο συμβαίνειν· οὐ γὰρ εἰ τὸ γενόμενον ἅπαν ἀρχὴν ἔχει, καὶ εἴ τι ἀρχὴν ἔχει, γέγονεν, ὥσπερ οὐδ' εἰ ὁ πυρέττων θερμός, καὶ τὸν θερμὸν ἀνάγκη πυρέττειν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ش ٧٨٣ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٤-٧٨٥ : « وكذلك تكون الحال في الأوراقياسية - مثال ذلك قول مالنس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكون ، والكائن يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكون شيء مما ليس بموجود) ، والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له ، فإذن ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطراب . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائن . كما لا يلزم إن كان كل محمول يكون حاراً ، أن يكون كل حار من الاضطراب محمولاً » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٦-٧٨٧ .  
الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ أ : « والنحو الثاني من تغليب اللاحق هو أيضاً سبب لأغاليط كثيرة ... وكذلك قول مالنس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ . غير أنه لم يتكون فليس له إذاً مبدأ . فإنه لما صح أن كل متكون فله مبدأ ، أوهم أن ما له مبدأ فهو إذاً متكون . وعكس نقيض هذا أن ما لم يتكون ، فليس له إذاً مبدأ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٤ : « وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس ، مثل ما وقع لرجل يقال له مالنسوس ، لما كان عنده أن كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون ، أخذ أن كل غير مكون ، فهو غير ذي مبدأ . وكان عنده الكل غير مكون ، فجعله غير ذي مبدأ ، وتعدى بخطئه إلى أن جعل ذلك المبدأ مبدأ مقدارياً ؛ ومن وجه آخر : لما ظن أن كل كائن له مبدأ ، ظن أن كل ما له مبدأ كائن ، كمن يظن أن كل حار محمول ، لأنه رأى كل محمول حاراً » .

عن ميليسوس Melissus ، انظر : جورج سارثون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ج ٢ ، ص ٤٩ ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٣-٣٤ ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهواني ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٥٥ وما بعدها .



وأما الموضع الذى يعرض فيه التبكيك المغالطى من أخذ ما ليس بعلة  
للتنتيجة على أنه علة<sup>(١)</sup> ، فذلك يكون إذا أخذ فى القياس مقدمة ما مع

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ : ὁ δὲ παρὰ τὸ μὴ αἴτιον ὡς αἴτιον ، ὅταν προσληφθῇ τὸ ἀναίτιον ὡς παρ' ἐκεῖνο γινόμενου τοῦ ἐλέγχου. συμβαίνει δὲ τὸ τοιοῦτον ἐν τοῖς εἰς τὸ ἀδύνατον συλλογισμοῖς. ἐν τούτοις γὰρ ἀναγκαῖον ἀναιρεῖν τι τῶν κειμένων εἰν οὖν ἐγκαταριθμηθῇ ἐν τοῖς ἀναγκαίους ἐρωτήμασι πρὸς τὸ συμβαῖνον ἀδύνατον, δόξει παρὰ τοῦτο γίνεσθαι πολλάκις ὁ ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ ؛ نقل عيسى  
ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ : « فأما المواضع التى تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا  
أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة - وقد يعرض مثل ذلك فى القياسات السائفة إلى الحال . وذلك  
أننا قد نضطر فى هذه إلى رفع شيء من التى وضعت ؛ فإن كان واحداً وعدد فى جملة ما يسأل عنه من  
الاضطرار فى لزوم ما يعرض . وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبكيك يكون من هذا » .

فان ترجمه بيكارد - كبر دج : If, then, the false cause be reckoned in  
among the questions that are necessary to establish the resulting  
impossibility, it will often be thought that the refutation depends  
upon it

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣١ ب وما بعدها : « ومنها أن يؤخذ ما ليس بسبب  
للزوم النتيجة على أنه سبب له ، وذلك فى المستقيم والخلف جميعاً . أما فى المستقيم فهو على وجوده  
منها ألا يكون القول منتجاً لمسا فرض مطلوباً ، ولا لشيء آخر غير ه ، لا إذا ترك على حالته ،  
ولا إذا غير بزيادة شيء على جملة ، أو بنقصان شيء من جملة ، وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة  
إلا جميعاً أو معظمها ، أو تكون غير مشهورة . وهذا إنما يكون متى جمع الفساد فى الصورة والمادة  
جميعاً . وهو أن يكون شكله شكل ما ليس بمنتج ، ونقيضه مقدماته كاذبه أو غير مصدق بها ،  
لا بأنها مشهورة ، ولا بأنها مقبولة ، ولا بأنها محسوسة ، أو حاسلة عن الحس . وهذا مثل  
قياس مالميس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ ، غير أنه لم يتكون فليس له إذاً مبدأ ، فلذلك  
كان الموجود واحداً وغير متناه . ويسمى ما كان هكذا القول الوخيم ... » .

ابن سينا ، السفطة ، ٢٥ : وأما التفضيل العارض من وضع ما ليس بعلة علة ، فهو  
فى القياسات الخلفية ، وذلك إذا أورد فى القياس شيئاً ، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ، ثم  
لا يكون هو علة لذلك الخلف ، بل يكون ذلك الخلف لازماً - كان هو أو لم يكن » .

مقدمات تلزم عنها نتيجة كاذبة ، فأوهم الآخذ أن النتيجة إنما لزمّت عن تلك المقدمة . وهذا يعرض في القياس السائق إلى المحال ، وهو قياس الخلف . فإن هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعية فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة ، يعرض فيه كثيراً أن تدخل المقدمة التي يقصد المغالط بإبطالها في جملة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب . فإذا عرض الكذب ، أوهم أنه إنما عرض عن تلك المقدمة التي غلط في إبطالها . والكذب نفسه لا يرمي لا عن تلك المقدمة ، بل عن ما عداها من المقدمة أو المقدمات الكاذبة التي وضعها . مثال ذلك أن يقول قائل : إنه ليس النفس والحياة شيئاً واحداً ، لأنه إن كانت النفس والحياة شيئاً واحداً ، وكانت جميع أصناف الكون مضادة لجميع أصناف الفساد ، فلصنف صنف من أصناف الفساد صنف من أصناف الكون يخرجه ، هو له ضد . والموت فساد ما ، فله صنف من أصناف الكون هو ضده . والذي يضاد الموت هو الحياة . والموت فساد ما ، فالحياة كون ما . وإذا كانت الحياة كوناً ، والحياة هي ما كان وفرغ ، والكون ما يتكون ، فما يتكون فقد كان . هذا خلف لا يمكن . فإذاً ليست النفس والحياة شيئاً واحداً .

فإن هذا المحال يلزم عن هذا القول وإن لم نضع أحد مقدماته أن النفس والحياة شيء واحد . ولذلك لا نقول إنه غير منتج على الإطلاق ، لكن نقول

٧ - لا عن : دون ف || بل : سقطت من ف .

٧-٨ - المقدمة أو المقدمات : المقدمات أو المقدمة ف .

(١) إنه غير منتج بالقياس إلى ما قصد إنتاجه .

١ - بالقياس : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ص ١٦٧ ب ٢٧ - ٣٥ : οἷον ὅτι οὐκ ἔστι ψυχὴ καὶ ζωὴ ταυτόν. εἰ γὰρ φθορὰ γενέσεις ἐναντίον, καὶ τῇ τινὶ φθορᾷ ἔσται τὴς γενέσεως ὁ δὲ θάνατος φθορὰ τις καὶ ἐναντίον ζωῇ, ὥστε γενέσεις ἢ ζωὴ καὶ τὸ ζῆν γίνεσθαι· τοῦτο δ' ἀδύνατον· οὐκ ἄρα ταυτὸν ἢ ψυχὴ καὶ ἢ ζωὴ. οὐ δὲ συλλόγιστοι· συμβαίνει γάρ, καὶ μὴ τις ταυτὸ φῆ τὴν ζωὴν τῇ ψυχῇ, τὸ ἀδύνατον, ἀλλὰ μόνον ἐναντίον ζωὴν μὲν θανάτῳ ὄντι φθορᾷ, φθορᾷ δὲ γενέσιν· ἀσυλλόγιστοι μὲν οὖν ἀπλῶς οὐκ εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι, πρὸς δὲ τὸ προκειμένον ἀσυλλόγιστοι.

= ت . ح . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ - ٧٨٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ - ٧٨٦ : « مثال ذلك : أن النفس والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد ، ففساد ما يضاده كون ما . والموت هو فساد ما ، وهو مضاد للحياة ، فالحياة إذن كون ، والنفس يحيا يتكون . وذلك غير ممكن . فليس النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولا يكون عن ذلك قياس . وقد يعرض أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه ، بل قال : إن المضاد للحياة هو الموت الذى هو فساد فقط ، وإن الكون مضاد للفساد . فأما هذه المقدمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر الذى تقدم وضعه » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٧ - ٧٨٨ .

هناك تعليق قديم على هذا الموضوع لا يخلو من طرافة : انظر طبعة بدوى ، ص ٧٨٨ ، هامس ٢ : « إن كانت النفس هي الحياة ، والحياة ضد الموت ، فالنفس ضد الموت . والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضد العرض . والعرض إنما هو في الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية . وهذا شنع من القول . فإذا ليست النفس هي الحياة » .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣٣ ب وما بعدها : « مثال ذلك أن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً بعينه . فإن لم يكن كذلك ، فلتكن النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه ، والكون مضاد للفساد . فإذا كان كذلك ، ففساد ما يضاده كون ما . والموت فساد ما ، وهو مضاد للحياة . فإذا الحياة تكون ، فإن كان كذلك ، فإن يحيى الإنسان هو أن يتكون ، وما يتكون فهو غير موجود ، وإما يحيى ما هو موجود . فالموجود إذاً غير الموجود . وذلك محال . فإذا ليست النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولأن الحياة تكرر في القول مراراً كثيرة ، فقد يعرض أن يتصل بين المحال وبين جزء ما من الموضوع ، فيظن لذلك أن المحال عرض من هذا القول ، على أن الموضوع هو أحد أجزاء ما من جملة لزوم المحال ، وليس كذلك في الحقيقة ، لأن الموضوع لو رُفع من هذا القول ، لكان هذا المحال بعينه سيلزم لاحتمال في باقي أجزاء القول . فإذاً إنما لزوم المحال من أجزاء القول ، دون الموضوع . فإذاً لم يلزم عنه محال يبين فيه كذبه . فإذاً الموضوع غير بين الصلح » . =

وفي نفس هذا المثال مغالطة ما ، لكنها لم يعرض لها هنا . ومن أجل هذا صار هذا المثال مضللاً كثيراً . والتفصيل الذي يعرض فيه من موضع اللاحق ، ومن أخذ ما ليس بعلة للإنتاج على أنه علة <sup>(١)</sup> .  
هكذا يكون .

فأما التفصيل الذي يعرض من أخذ مسئلتين / كسئلة واحدة فإنه يعرض من جهة أن ما يحتمل جوابين مختلفين يرد فيه جواب واحد . وإنما يعرض هذا الغلط إذا أخذ بدل المحمول الواحد في القضية أكثر من محمول واحد ، أو بدل الموضوع الواحد أكثر من موضوع واحد .

فمثال أن يأخذ بدل المحمول الواحد محمولين قول القائل : هل الأرض بر أو ماء ؟ فإن هذه قضيتان ومسئلتان ، لا واحدة .

ومثال أخذ الموضوع اثنين قول القائل : هل هذا وهذا إنسان ؟ فإن هذه أيضاً قضيتان ، لا قضية واحدة .

فن الناس من إذا سُئل في أمثال هذه المسائل الكثيرة على أنها مسئلة واحدة ، ربما شعر بالكثرة التي في السؤال فتوقف وانقطع . وربما أجاب بجواب واحد ،

١٠ - أو : و ل .

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ : « كن يريد أن يبين أن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً ، بأن يقول : « إنه إن كان الكون مطلقاً مقابل للفساد مطلقاً ، فكون ما مقابل لفساد ما . والموت فساد وبضاد الحياة . فالحياة كون . فايحيا يتكون » . وهذا محال ، فليس النفس والحياة شيئاً واحداً ، فإن هذا المحال إن كان لازماً مما قيل فيلزمه ، وإن لم تكن النفس والحياة شيئاً واحداً . وههنا فإن القياس منتج ، ولكن لا للمطلوب » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٣٥ - ٣٦ : καὶ λανθάνει πολλάκις οὗχ

ἥττον αὐτοὺς τοὺς ἐρωτῶντας τὸ τοιοῦτον.

= ت . ع . نفل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٦ : « ولذلك تفضل السائلين هذه الأشياء مراراً كثيراً ضلالة ليست باليسيرة » .

فيلحقه التبكيت والتشنيع ، مثل أن يقول : إن كان هذا وهذا إنسان ، فن ضرب هذا وهذا ، فإنما ضرب إنساناً واحداً ، لا إنسانين .

وأكثر ما يعرض الغلط في هذا الموضوع إذا اتفق أن كانت الأشياء التي يسئل عنها سؤالاً واحداً محمولاتها متضادة ، مثل أن تكون جماعة أشياء فيها خير ، وفيها ما ليس بخير ، فسأل عن جميعها سؤالاً واحداً : هل هي خير ، أو ليس بخير . فأى الجوابين أجيب فيها كان كاذباً ، إلا أن يفصل الأمر فيها ويأتى الجواب فيها على عدد المسائل التي فيها <sup>(١)</sup> .

(١) أرسطو ، ص ١٦٧ ، ب ٣٨ - ١١١ ١٦٨ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ δύο :

ἐρωτήματα ἐν ποιεῖν, ὅταν λανθάνῃ πλείω ὄντα καὶ ὥς ἐνὸς ὄντος ἀποδοθῇ ἀποκρίσις μία. ἐπ' ἐνίων μὲν οὖν ἡδέϊον ἰδεῖν ὅτι πλείω καὶ ὅτι οὐ δοτέον ἀποκρισιν, οἷον πότερον ἢ γῆ θάλαττα ἐστὶν ἢ ὁ οὐρανός; ἐπ' ἐνίων δ' ἦρτον, καὶ ὥς ἐνὸς ὄντος ἢ ὁμολογοῦσι τῇ μὴ ἀποκρίνεσθαι τὸ ἐρωτῶμενον ἢ ἐλέγχεσθαι, φρίνονται. οἷον ἂρ' οὗτος καὶ οὗτός ἐστιν ἄνθρωπος; ὥστ' ἂν τις τύπῃ τοῦτον καὶ τοῦτον, ἄνθρωπον ἄλλ' οὐκ ἄνθρωπους τυπῇ. ἢ πάλιν, ὅν τὰ μὲν ἔστιν ἀγαθὰ τὰ δ' οὐκ ἀγαθὰ, πάντα ἀγαθὰ ἢ οὐκ ἀγοιὰ; ὁπότερον γὰρ ἂν φῃ, ἔστι μὲν ὥς ἐλέγχον ἢ ψευδὸς φαινόμενον δόξειεν ἂν ποιεῖν· τὸ γὰρ φάναι τῶν μὴ ἀγαθῶν τι εἶναι ἀγαθὸν ἢ τῶν ἀγαθῶν μὴ ἀγαθὸν ψευδὸς.

= ت. ع. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٤ ، ٧٨٩ ؛ نقل عيسى بن زرة ، ص ٧٨٦ : « فأما التي تكون من تصيير السؤالين سؤالاً واحداً ، فإنما تفضل إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد . ( ص ٧٩٠ - ٧٩١ ) : فأما في بعض الأمور فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض الأشياء أقل وكأنها أمر واحد ، فأما اعترفوا بأنهم لا يجيبون مما عنه كانت المسألة ، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا . مثال ذلك : أترى هذا وهذا هما إنسان - فإذا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان ، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضاً بعض هذه الأشياء هي خيرات ، وبعضها ليست خيرات ، فما حال جميعها : أخيرات هي أم ليست خيرات ؟ فبأى شيء أجاب من هذين ، فإنه يكون أحياناً كالمبكت ، وكالذي يظن أنه قد أظهر كذباً . وذلك أنا إن قلنا في شيء من هذه التي ليست خيرات إنه خير ، أو في شيء من الخيرات إنه ليس بخير ، هو كذب » .

مثل أن يسأل سائل : هل لذة المحسوسات ولذة المعقولات خير أو ليس بخير . فإنه إن قال : خير ، أخطأ ، لأن اللذات المحسوسة ليست بخير ، وإن قال : شر ، أخطأ ، لأن اللذات المعقولة خير ومحمودة .

٢ - ( قال ) خير : خير أ ل .

== في نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٩ ، نجد : « مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟ » وفى النقل القديم ، المرجع عينه ، ص ٧٩٢ : « ومثال هذا كأن سائلا سأل فقال خبيرنى عن الأرض : بحر هى أم سماء » .

ولكن هذه الترجمة العربية التى سار وراءها ابن رشد وابن سينا ربما كانت تعتمد على نص حذفته منه أداة التعريف قبل كلمة سماء ، لأن وجود أداة التعريف يتطلب ترجمة أخرى للنص : هل الأرض بحر ، أم السماء ؟ . قارن ترجمة بيكار - كبر دج : Does the earth consist of sea, or the sky ? الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ١٢٦١ وما بعدها : « ومتى أن تؤخذ المسألة المنظور فيها وهى فى الحقيقة مقدمات كثيرة على أنها مسألة واحدة . ويغلط هذا الموضع خاصة فى الموضوع الذى يلحقه حكمان متقابلان فى حالين مختلفين ، فيؤخذ على الإطلاق ، مثل قولنا : هل الطين ماء و تراب ، أو ليس كذلك ؟ ، وهل هذا وهذا كلاهما إنسان ، وهل العشرة تسعة و واحد ، أو لا ؟ ، وهذا النوع هو أحد ما يؤلف التشكيك السوفسطائى الذى سيقال فيه من بعد . وشكوك زين فى الحركة تأتلف من هذا الموضع . منها مسألة الأنصاف ، وهو أن التنقل إذا قطع مسافة ما ، فظاهر أنه قطع نصف تلك المسافة قبل أن يقطعها ، وأنه قطع نصف ذلك النصف قبل أن يقطع تمام نصفها . وإذا كان الجسم ينقسم أنصافاً غير متناهية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية فى زمان متناه . وذلك محال . وإنما لزم من قبل أن المسافة تكون غير متناهية بإحدى جهتين : إما فى الطول ، وإما فى القسمة . وكذلك الزمان . والمتحرك لا يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية فى الطول فى زمان متناه فى الطول ، ولا أن يقطع مسافة متناهية فى الطول فى زمان غير متناه فى الطول ، ولا أن يقطع مسافة غير متناهية بالقسمة فى زمان متناه بالقسمة ، وكذلك بالعكس . ولما أخذ المسافة غير متناهية بالقسمة ، وأخذ الزمان متناهياً فى الطول غلط ، وأوهم أن تنهى الزمان من جهة لاتنهى المسافة . ولو كان هذا متناهياً من جهة ما ، وذلك غير متناه فى تلك الجهة بعينها ، لزم فى الحقيقة محال . وترك تلخيص عدم المتناهى فى المسافة والمتناهى فى الزمان يوهم التناهى فى الزمان ، ولا تنهى فى المسافة من جهة واحدة فيغلط . فإذا قست الجهات التى بها تكون المسافة متناهية أو غير متناهية ، وكذلك الزمان ، وجد حينئذ المتحرك قد قطع إما مسافة متناهية فى زمان متناه ، أو غير متناهية فى زمان غير متناه . وليس واحداً منهما محالا . وكذلك قياس برمانيرس : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وكل ما هو لا موجود فليس هو شيئاً » .

برمانيرس هو حقاً برمنيدس Parmenides الفيلسوف اليونانى المشهور .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ وما بعدها : « وأما التفصيل الواقع من جمع المسائل فى مسألة واحدة ، فهو أن تجميع المسائل فى مسألة واحدة ، ليلتمس عنها جواب واحد ، ... » .

وإنما يكون هذا غير مضلل إذا كانت الأشياء الكثيرة حكمها حكم واحد :  
وذلك بأن يكون حكم الجميع منها حكم الواحد بعينه . فإن السؤال حينئذ  
عن جميعها هو كالسؤال عن واحد منها ، مثل أن يقول : هل هذا وهذا أعمى ؟  
وهل هذا وهذا مبصر ؟ إذا اتفق أن كان كلاهما أعمى أو كلاهما مبصر . فإن  
الأعمى لا يخالف الأعمى من جهة ما هو أعمى ، إذ كان العمى فقد البصر ؛  
ولا البصير يخالف البصير من جهة ما هو بصير .

ففي مثل هذا الموضع يكون الجواب عن القضية الواحدة بعينها جواباً عن  
القضايا الكثيرة .

وأما متى كان أحدهما أعمى ، والآخر مبصراً ، فليس يمكن أن يكون  
الجواب واحداً<sup>(١)</sup> .

٢ - منها : فيها ف .

٤ - و ( هل ) : أو ل .

(١) أرسطو ، ص ١١١ ، ١٦٨ - ١٦ : « τὸ δὲ προσληφθέντων τινῶν : καὶ ἐλεγχος γίνοιτο ἀληθινός, οἷον εἴ τις δοῖη ὁμοίως εἶναι καὶ πολλὰ λέγεσθαι λευκὰ καὶ γινεῖν καὶ τυφλά. εἰ γὰρ τυφλὸν τὸ μὴ ἔχον ὕψιν περὶ τοῦ δ' ἔχειν, καὶ τυφλὰ ἔσται τὸ μὴ ἔχοντα ὕψιν περὶ τοῦ δ' ἔχειν. ὅταν οὖν τὸ μὲν ἔχῃ τὸ δὲ μὴ ἔχῃ, τὸ ἄμφορ ἔσται ἢ ὁρῶνται ἢ τυφλά· ὅπερ ἀδύνατον. »

= ت ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٩١ : « فإن كان قد أخذ زيادة ما ، فإن  
التبكيك يكون صحيحاً - مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهم بعض  
وإنهم عرأة ، وإنهم عى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا يبصر له في الوقت  
الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العمى يكونون الذين لا يبصر لهم في الوقت الذى من شأنه أن يوجد  
لهم . فإن كان موجوداً لبعضهم وغير موجود لبعضهم ، فإن القسمين جميعاً يلزم أن يكونا مبصرين  
أو عمياً . وهذا غير ممكن » .

قال :

وهذه المواضع التي عددناها، وإن كان عدد أنحائها هي هذه التي ذكرناها فهي كلها راجعة إلى قلة العلم بالتبكيك، أعني إغفال شيء من شروط التبكيك الحقيقي. وذلك أنه لما كان التبكيك الحقيقي قياساً منتجاً لنقيض النتيجة المعترف بها، فإنه من البين أن جميع هذه المواضع يظهر تغليبها من حد القياس على الإطلاق، ومن أجزاء حده، ومن حد النقيض.

أما من حد القياس : فلأنه قد قيل في ذلك إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عن تلك الأشياء شيء آخر غيرها باضطرار .

وإذا كان ذلك كذلك ، فبين أنه إذا كان اللازم ليس باضطراب ، بل مما يظن أنه باضطراب ، من غير أن يكون باضطراب ، فليس هو تبكيثا حقيقياً .

وأما من أجزاء حده: فلأنه قد قيل إن الأشياء التي توضع فيه هي مقدمتان وثلاثة حدود تشترك في حد واحد وهو الذي سمي الأوسط .

فتى لم يكن الحد الأوسط واحداً فيهما ، أو كان أحد الطرفين في المقدمتين  
غير أحد الطرفين في النتيجة ، فهو بن أن ذلك ليس قياساً في الحقيقة <sup>(١)</sup>.

٤ - الحقيقى ( فى أول السطر ) : سقطت من ل .

٥ - من : + جهة ل .

۱۰۔ تَبَكُّتًا حَقِيقًا : تَبَكُّيتِ حَقِيقَةٍ فِ

ἡ δὲ οὕτως διαιρετέον τοὺς : ۲۳ - ۱۷ | ۱۶۸ , ۶ , ۱ (۱) أوسطو

φαινομένους συλλογισμούς καὶ ἐλέγχους· ἢ πάντας ἀνακτέον εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου, ἄγνοϊαν, ἀρχὴν ταύτην ποιησαμένους· ἔστι γὰρ ἀπαντας ἀναλῦσαι τοὺς λεγθέντας τρόπους εἰς τὸν τοῦ ἐλέγχου διορισμόν. πρῶτον μὲν εἰ ἀσυλλόγιστοι· δεῖ γὰρ ἐκ τῶν κειμένων συμβαίνειν τὸ συμπέρασμα ὥστε λέγειν ἕξ ἀνάγκης ἄλλῃ μὴ φρίνεσθαι, ἔπειτα καὶ κατὰ τὰ μέρη τοῦ διορισμοῦ.



وكذلك إذا أخذ أحد الطرفين في المقدمات بشرط غير مأخوذ في النتيجة .  
وإذا كان هذا هكذا ، فجميع المغلطات التي تكون من اشتراك اسم الألفاظ  
المفردة ، واشتراك التركيب ، وشكل اللفظ كلها راجعة إلى كون الحد  
الأوسط غير واحد في القياس . بل اثنين : أو إلى كون أحد الطرفين  
في المقدمات غيره في النتيجة <sup>(١)</sup> .

٣ - وشكل : واشتراك شكل ف .

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ،  
ص ٧٩٢ : « وقسمنا القياسات المظنونة والتبكيث إما أن يكون على هذا النحو ، أو بأن ترفع  
جميعاً إلى الجهل بالتبكيث ، ويجعل هذا مبدأ لذلك . ولنا أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت  
في حد التبكيث - أما أولاً فإنهم إن كان فيما تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات الموضوعة ،  
حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار ، لا أنها مظنونة . وننظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد » ؛  
النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٣ - ٧٩٤ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « وقد يمكن أن ترد هذه الوجود اللفظية والمنوية إلى أصل  
واحد ، وهو الجهل بالقياس والتبكيث . فإن حد القياس مقول على التبكيث . والتبكيث تخصيص  
أن نتيجته مقابل وضع ما . فإنه لما كان القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحققة ، لا الذي  
يظن أنه يلزم عنه قول آخر ، وكان التبكيث قياساً ، لم يكن شيء مما وقع فيه شيء من التضليلات  
قياساً . وكذلك إذا اعتبرت سائر أجزاء حد القياس ، لم تصادف لهذه التضليلات حقيقة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ، ٢٣ - ٢٦ : τῶν μὲν γὰρ ἐν τῇ λέξει οἱ μὲν εἴσι : παρὰ τὸ διτινόν, οἷον ἢ τε ὁμωνυμία καὶ ὁ λόγος καὶ ἡ ὁμοιοσχημοσύνη  
(σύνηθε γὰρ τὸ πάντα ὥς τούδε τι σημαίνειν) .

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ : « وذلك أن هؤلاء الرائي التي في الكلمة ؛  
أما هؤلاء فهم من أنها مثناة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معتاد  
أن يكون الذي لكل كأنه يدل على هذا الشيء » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ :  
« فأما التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث يقال على نحوين - مثال ذلك اشتراك الاسم  
والكلمة والاشتراك في الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدال على مثل هذا » ؛ النقل  
القديم ، المرجع نفسه ؛ ص ٧٩٤ .

والذى يكون من القسمة والتركيب هو راجع إلى أخذ المقدمات بجهة غير الجهة التى هى مأخوذة فى النتيجة ، فلا تكون واحدة فى العدد أيضاً ، لا فى القياس ، ولا فى النتيجة<sup>(١)</sup> .

For of the fallacies that consist in language, = ترجمة بيكارد - كبر دج : some depend upon a double meaning, e.g. ambiguity of words and of phrases, and the fallacy of like verbal forms (for we habitually speak of everything as though it were a particular substance)

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغير ، فلم يكن اشتراك بين المقدمات ، أو بينها وبين النتيجة . ويدخل فى هذا حال الاشتراك فى التركيب ، والاشتراك فى الشكل ، وجميع ما يتعلق باللفظ ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف فى المفهوم لاحتمال ، وتثنية وتضيق فيها لاحتمال ، سواء صدقت التثنية أو كذبت . فإذا اختلف المفهوم فى شئ من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى ، بل بحسب تأليف اللفظ » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ، ٢٦١ - ٣٠ : ἡ δὲ σύνθεσις καὶ διαίρεσις καὶ προσφθία τῷ μὴ τὸν αὐτὸν εἶναι τὸν λόγον ἢ τὸ ὄνομα τὸ διαφέρειν. ἔδει δὲ καὶ τοῦτο, καὶ ἀπὸ τοῦ πρᾶγμα ταῦτόν, εἰ μέλλει ἔλεγχος ἢ συλλογισμὸς ἔσεσθαι.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ، ٧٩٤ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ ، ٧٩٦ : « التركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم واحدة بعينها ، أو كانا مختلفين . والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها ، إن كان التبيكيت والقياس مما شأنه أن يوجد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٤ ، ٧٩٧ .

ترجمة بيكارد - كبر دج : while fallacies of combination and division and accent arise because the phrase in question or the term as altered is not the same as was intended. Even this, however, should be the same, just as the thing signified should be as well, if a refutation or proof is to be effected.

وأما التغليب الذى يكون مما بالعرض ، فهو راجع إلى إغفال شرط من شروط القياس البرهانى : وذلك أن من شرطه أن تكون مقدماته ضرورية وكلية . وما بالعرض فليس ضرورياً ولا كلياً ، بل جزئياً . فإنه إذا وجد شئ ما أبيض بالعرض / فليس يلزم أن يكون كل ما كان من ذلك الشئ أبيض ، ولا حيث كان ، ولا متى كان . وبالجملة : ففى اقترن شئ بشئ عند شئ ما فليس يلزم أن يوجد ذلك الشئ مقترناً بذلك الشئ فى كل موضع<sup>(١)</sup> . مثال ذلك : أنه لما اقترن فى وجود المثلث أنه شكل ، وأنه ذو خطوط مستقيمة ، وأنه ذو زوايا مساوية لقائمتين ، فليس يلزم متى وجد

٦ - بشئ : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨ ، ٦ ، ٤١٠ - ٣٤١ : οἱ δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς ὁρισθέντος τοῦ συλλογισμοῦ φανεροὶ γίνονται, τὸν αὐτὸν γὰρ ὁρισμὸν δεῖ καὶ τοῦ ἐλέγχου γίνεσθαι, πλὴν προσκεῖσθαι τὴν ἀντίφασιν· ὁ γὰρ ἐλέγχος συλλογισμὸς ἀντιφάσεως· εἰ οὖν μὴ ἔστι συλλογισμὸς τοῦ συμβεβηκός, οὐ γίνεται ἐλέγχος· οὐ γὰρ εἰ τούτων ὄντων ἀνάγκη τὸδ' εἶναι, τοῦτο δ' ἔστι λευκόν, ἀνάγκη λευκὸν εἶναι διὰ τὸν συλλογισμόν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٦ : « فأما التى من العرض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس . وذلك أن حد القياس بعينه يجب أن يكون حد التبيكيت ، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قبل أن التبيكيت هو قياس على التقيض ، فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبيكيت ، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فن الاضطراب أن يكون ذلك موجوداً ؛ وهذا هو أبيض ، فن الاضطراب أن يكون أبيض على طريق القياس » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ - ٧٩٨ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٠ : « وأما التى من المعاني منها الذى من العرض ، فإنه ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازماً للشئ ، حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر ، حتى إن كان شئ وافق الأبيض فى موضوع فصاير أبيض ، يجب أن يكون بالإضطراب حيث كان أبيض » ،

شكل أن يكون ذا خطوط مستقيمة ، وأن تكون زواياه مساوية لقسائمتين .<sup>(١)</sup>  
 فتي تحفظ أن تكون المقدمات ذاتية ، وأن تكون المقدمتان المأخوذتان من  
 في القياس اثنتين فقط في المعنى ، تشتركان بحد أوسط في المعنى ، لا في اللفظ ،  
 فهو بين أنه لا يعرض للمتحفظ بهذا ، العالم به ، هذا النحو من الغلط ، أعني  
 ٢ - المأخوذتان : الموجودتان ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨ - ٤٠١ ب ٤ : οὐδ' εἰ τὸ τρίγωνον δυοῖν ὀρθαῖν ἴσα; ἔχει, συμβέβηκε δ' αὐτῷ σχήματι εἶναι ἢ πρῶτω ἢ ἀρχῇ, ὅ τι σχῆμα ἢ ἀρχὴ ἢ πρῶτον, τοιοῦτον· οὐ γὰρ ἢ σχῆμα οὐδ' ἢ πρῶτον ἀλλ' ἢ τρίγωνον ἢ ἀπόδειξις.

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ : « ولا إن كان المثلث ذا <زويا> ،  
 مساوية لقائمتين وعرض له أن يكون شكلاً ما ، أو أن يكون في الشكل أولاً ، ففي الأول أوفى المبدأ  
 من قبل أن البدء شكل أو الأول الذى هو هكذا : وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى  
 أول ، لكن بمعنى المثلث » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ص ٧٩٦ : « ولا أيضاً إن كان  
 المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، وقد عرض له أن يكون شكلاً ما ، وأن يكون  
 أولاً في معنى الشكل أو في الأول ، أو في الابتداء ، من قبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى  
 هذه حاله ، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما هو أول . بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب » ؛  
 النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ : « وكذلك الأطرينون وهى المثلث ، لما كان زواياه  
 مساوية لقائمتين لم يجب أن يكون الإسكيم عارضاً له ، فتكون لمكان الإسكيم أولية أو ابتداء ،  
 وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث » .

أطرينون = τρίγωνον . اسكيم = σχῆμα

فان ترجمة بيكارد - كبردج : So, if the triangle has its angles equal to two right angles, and it happens to be a figure, or the simplest element or starting point, it is not because it is a figure or a starting point or simplest element that it has this character.

For the demonstration proves the point about it not *qua* figure or *qua* simplest element, but *qua* triangle.

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٠ : « وكذلك لا يجب إذا كان المثلث موصوفاً بأنه شكلي ، وبأنه  
 مستقيم الخطوط ، وبأنه مساوي الزوايا لقائمتين ، أن يصير الجميع في حكم واحد » .

الذى يكون من قبل اللفظ ، أو من قبل ما بالعرض : ولذلك كان العالم بالقياس قد يمكن أن يغط ما ليس عالمياً بالقياس ، كما أن العالم بالتبكييت ، المفصل لهذه المواضع التى عددناها أخرى ألا يغط من العالم بها ، الغير المفصل لها ، ولا قادر على قسمتها إلى هذه الأقسام<sup>(١)</sup> .

٢ - قد يمكن : سقطت من ف . || بالقياس : به ف .

٣ - (الغير) المفصل : مفصل ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ١٠ - ١٠ : ἀλλὰ παρὰ τοῦτο καὶ οἱ τεχνῖται καὶ ὅλως οἱ ἐπιστήμονες ὑπὸ τῶν ἀνεπιστημόνων ἐλέγχονται . κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ ποιοῦνται τοὺς συλλογισμοὺς πρὸς τοὺς εἰδότας . οἱ δ' οὐ δυνάμενοι διαιρεῖν ἢ ἐρωτώμενοι διδόντες ἢ οὐ δόντες οἴονται δεδωκέναι .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زوعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ : « إلا > أن < من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبالجملة العلماء إنما يكتفون من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العرضية ، وهؤلاء [ هم ] الذين لا يمكنهم أن يسموا ؛ إما الذين يجيبون عندما يسألون ، أو الذين يظن بهم - وما سلموا - أنهم قد سلموا ؛ نقل القدم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ .

ترجمة بيكارد - كبر دج : It is, however, just in this that the experts and men of science generally suffer refutation at the hand of the unscientific: for the latter meet the scientists with reasonings constituted *per accidens*; and the scientists for the lack of the power to draw distinctions either say 'Yes' to their questions, or else people suppose them to have said 'Yes', although they have not.

لاحظ أن النص الذى اختاره بيكارد - كبر دج به δόντες يدلنا من القراءة التى نجدها فى طبعة توينبر وهى δόντες .

الفارابى ، الأمكنة المخلطة ، ورقة ١٢٢ ب - ١٢٣ أ : ولهذا السبب صار كثير من أصحاب العلوم ينقطعون فى أيدي من ليس هو من أهل ذلك العلم من قبل أن من ليس هو من أهل العلم بالشئ إنما يلقى أهل العلم به بالأشياء العرضية الصادقة على الأشياء التى تشتمل عليها تلك العلوم . والأشياء العرضية التى الشئ تلزم فيه خلاف ما يلزمه الذاتية . فإذا كان صاحب ذلك العلم عرف الأمر بالمعنى الذاتى أنه بحال ما ، وكان ما بالعرض يلزم أنه بغير تلك الحال ولم تكن هذه مميزة عنده فلقى بها .

وأما الغلط الذى يعرض من قبل أخذ الشيء المقيد مطلقاً ، فهو راجع إلى قلة العلم بشروط التقيض ، لأن الشيء الذى هو أبيض بالجزء ليس نقيضه أنه ليس بأبيض مطلقاً . بل إنه ليس بأبيض ذلك الجزء الذى قد وضع أبيض : وكذلك ما وضع أنه أبيض بإطلاق ليس نقيضه أنه ليس بأبيض ما ، بل إنه ليس بأبيض بإطلاق . ولكن يظن بمثل هذا أنه مناقض لقلة العلم بالتبكيث ، ولقرب ما بينهما من الاختلاف . وأكثر ما يلحق من إغفال شروط التقيض الموضع الذى يخص باسم التبكيث : وهو أن يأخذ المبطل بمقابل النتيجة ما ليس بمقابل . وكأن موضع المطلق والمقيد من هذه الجهة هو جزء من هذا الموضع . ومن جهة أنه يعرض منه أن تكون المقدمة فيه مأخوذة بجهة غير الجهة التى أخذت بها فى النتيجة هو موضع مفرد برأسه ، ويكون الحلل الداخلة من قبله من هذه الجهة راجعاً إلى إغفال أن تكون الحدود المأخوذة فى المقدمات هى بعينها المأخوذة فى النتيجة <sup>(١)</sup> .

٢ - بالجزء : الجزء ل .

٣ - ٥ - ذلك ... بأبيض : سقطت من ل .

٧ - ٨ - ما ليس بمقابل : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ١١ - ١٦ : οἱ δὲ παρὰ τὸ πῆ καὶ ἀπλῶς, ὅτι οὐ τοῦ αὐτοῦ ἢ κατὰφασις καὶ ἢ ἀπόφασις. τοῦ γὰρ πῆ λευκοῦ τὸ πῆ οὐ λευκόν, τοῦ δ' ἀπλῶς λευκοῦ τὸ ἀπλῶς οὐ λευκὸν ἀπόφασις· εἰ οὖν δόντος πῆ εἶναι λευκὸν ὥς ἀπλῶς εἰρημένον λαμβάνει, οὐ ποιεῖ ἔλεγχον, φαίνεται δὲ διὰ τὴν ἄγνοιαν τοῦ τί ἐστὶν ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة يدوى ، ص ٧٩٥ ، ٧٩٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ ، ٨٠١ : «فأما التى تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون ، لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه ، وذلك أن الذى يناقض قولنا : «إنه أبيض من جهة» إنما هو إنه «غير أبيض من جهة» ، وسالبة قولنا : «أبيض على الإطلاق» : «ليس بأبيض على الإطلاق» . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لم يبكت ، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بماهى التبكيث » .

وأما موضع اللاحق فإنه راجع إلى ما بالعرض ، وداخل بجهة ما تحته ، إلا أن الفرق بينهما أن هاهنا ظن بالواحد أنه كثير . مثال ذلك : أنه لما عرض للأصفر المشار إليه أنه عسل ، ظن أن كل أصفر عسل : وذنالك

οἱ τε παρὰ τὸ λαμβάνειν τὸ ἐν : ٢٦ - ٢٢ ب ١٦٨ ، ٦ ، ارسطو (١)  
 ὁρχῇ καὶ τὸ ἀναίτιον ὡς αἴτιον τιθέναι δῆλοι διὰ τοῦ ὀρισμοῦ. δεῖ γὰρ  
 τὸ συμπεράσασθαι ‘τῷ ταῦτ’ εἶναι’ συμβαίνειν, ὅπερ οὐκ ἦν ἐν τοῖς  
 ἀναιτίοις· καὶ πάλιν ‘μὴ ἐναρτιημμένον τοῦ ἐξ ὁρχῆς’, ὅπερ οὐκ  
 ἔχουσιν οἱ παρὰ τὴν αἴτησιν τοῦ ἐν ὁρχῇ.

ت. ع. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٩ - ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠١ : « وهذه التى تكون من المأخوذة فى أول الأمر ، وعن التى تضع علة ما ليس بعلة ، فن الحلد يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه ؛ وهذا ليس بموجود فيها لاعلة له ، وألا يكون ذلك أيضاً عندما نعد فى جملة الأنشاء المأخوذة أولاً ، وهذا ما لا يوجد لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها فى أول الأمر » ؛ نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٣ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٠ - ٣١ : « وكذلك المصادرة على المطاوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، إذ كان يجب من اعتبار حكم حد القياس أن يكون المقول فى القياس علة للإنساج ، وتكون النتيجة من غير الموضوعات فى القياس ، بل لازماً عنها من بعد » .

ظن بالكثير أنه واحد ، وذلك أنه لما عرض للكاتب أن يكون أبيض ،  
ظن أن الكاتب هو الأبيض<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الموضع ، أعنى من موضع اللاحق ، ظن مالميس أن كل ما له

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٢٧ - ٣٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἐπόμενον μέρος εἰσι : τοῦ συμβεβηκότος· τὸ γὰρ ἐπόμενον συμβέβηκε· διαφέρει δὲ τοῦ συμβεβηκότος, ὅτι τὸ μὲν συμβεβηκὸς ἔστιν ἐφ' ἑνὸς μόνου λαβεῖν, οἷον ταῦτ' εἶναι τὸ ξανθὸν καὶ μέλι καὶ τὸ λευκὸν καὶ κύκνον, τὸ δὲ παρεπόμενον ἀεὶ ἐν πλείοσιν· τὰ γὰρ ἐνὶ ταῦτ' ταῦτ' καὶ ἀλλήλοις ἀξιοῦμεν εἶναι ταῦτά· διὸ γίνεται παρὰ τὸ ἐπόμενον ἔλεγχος. ἔστι δ' οὐ πάντως ἀληθές, οἷον ἂν ἦ κατὰ συμβεβηκὸς καὶ γὰρ ἡ χιὼν καὶ ὁ κύκνος τῷ λευκῷ ταῦτόν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠١ - ٨٠٢ : « فأما التي من اللوازم فهي جزء للتي من العرض ، وذلك أن التي من اللوازم عارضة . والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضاً في شيء واحد فقط ، ( مثال ذلك أن يكون الأحمر والحمل شيئاً واحداً بعينه ، وكذلك الأبيض وققنس ) ، فأما اللازم فيحصل أبداً على كثيرين : وذلك أن الحملات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده ، فإننا نحمل تلك بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون النبكية من اللوازم . وليس هولا محالة صادقاً إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج وققنس هما في البياض شيء واحد بعينه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣١ : « فأما التي من اللوازم فتتبعه بوجه ما بالعرض ، إذ يؤخذ اللازم الذي هو أعم ، والشيء الملزوم له شيئاً واحداً ، كما كان يؤخذ العرضان شيئاً واحداً ، أو يؤخذ الشيء وعارضه أو ممول الشيء وعارضه شيئاً واحداً . وبالجمله فإن موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض أعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم ، وذلك أن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الملو هو ؛ وذلك قد يصرح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد ، ولا يلتفت إلى كثرة تحته . وأما سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي ، ولذلك يجوز إلى التلفت نحو الكثرة ، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر ، وإن كان كل اعتبار باباً برأسه ليس جزءاً للآخر يقسم منه ، لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة قد مرت لك » .



مبدأً فله كون ، لأنه ظن أن ما عرض للمبدأ من أن وجد للمتكون ، أنه عرض لكل ما له مبدأ ، أعنى أن يكون متكوناً<sup>(١)</sup> .

وأما التخليط الذى يعرض من قبل أخذ المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فسببه إغفال ما قيل فى حد المناقضة من أنه ينبغى أن يكون المحمول فيهما واحداً ، والموضوع واحداً ، وألا يكون للإيجاب الواحد إلا سلب واحد ، ولا للسلب الواحد إلا إيجاب واحد . فإنه متى كان واحداً ، كانت المناقضة صحيحة . ومتى ظن به أنه واحد ، وليس بواحد ، كانت مباكته سوفسطائية<sup>(٢)</sup> .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٣٥ - ٤٠ : ἡ πάλιν, ὥς ἐν Μετίσσοις λόγῳ, τὸ αὐτὸ εἶναι [λαμβάνει] τὸ γεγονέναι καὶ ἀρχὴν ἔχειν, ἢ τὸ ἴσοις γίνεσθαι καὶ ταὐτὸ μέγεθος λαμβάνειν. ὅτι γὰρ τὸ γεγονὸς ἔχει ἀρχήν, καὶ τὸ ἔχον ἀρχὴν γεγονέναι ἀξιοῖ, ὥς ἄμφω ταὐτὰ ὄντα τῷ ἀρχὴν ἔχειν, τὸ τε γεγονὸς καὶ τὸ πεπερασμένον.  
= ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٢ : « وبحسب قول مالمس أيضاً الذى أخذ أن المتكون والذى له مبدأ هما شئ واحد بعينه فى أن لهما كوناً ، فلأن الذى يتكون له مبدأ يوجب لهما أن يكون متكوناً ، وكأنهما جميعاً شئ واحد بعينه فى أن لهما جميعاً مبدأ ، وكذلك الذى يتكون وما له نهاية : النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٤ .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ ، ١٠ - ١٠ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα ἐν ποιεῖν ἐν τῇ μὴ διαρθροῦν ἡμῶς τὸν τῆς προτύπης λόγον. ἡ γὰρ πρότασις ἐστὶν ἐν καθ' ἑνός. ὁ γὰρ αὐτὸς ὅρος ἐνὸς μόνου καὶ ἀπλῶς τοῦ πράγματος, οἷον ἀνθρώπου καὶ ἐνὸς μόνου ἀνθρώπου ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.

= ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ، ٨٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٢ ، ٨٠٧ : « فأما التى تكون من تصوير المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فكونها من قبل أن ألفاظ المقدمة تكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هى حل واحد على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لهما هو أحد واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسان واحد فقط ؛ وكذلك فى الأشياء الأخر .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣١ - ٣٢ : « وأما التى من أخذ المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة ، فالسبب فيه أنه يجب أن يكون فى كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد ، وكذلك ما يجرى مجرى الموضوع والمحمول ، وهذا خلافاً لذلك . . . » .

فجميع هذه الأنحاء إنما ترجع إلى قلة العلم بالتبكيث : وذلك هو قياس صحيح الشكل ، منتج لنقيض الشيء المقصود إبطاله . فتى أغفل شيء من شروط القياس الصحيح الشكل ، أو من شروط النقيض ، عرضت هذه المواضع المغلطة<sup>(١)</sup> .

فقد تبين من هذا أن جميع هذه المواضع الثلاثة عشر : الستة اللفظية ، والسبعة المعنوية ، هي راجعة إلى إغفال حد التبكيث الصحيح ، أو أجزاء حده ، أعنى إغفال حد القياس ، أو إغفال حد النقيض ، وأن منها ما يرجع إلى إغفال حد النقيض ، ومنها ما يرجع إلى إغفال حد القياس ، وأن منها ما يرجع إلى الأمرين جميعاً .

والمواضع المغلطة من / الألفاظ تشترك كلها في أنها تخيل في الشيء الذي ليس بنقيض أنه نقيض :

والمواضع المغلطة من المعاني تشترك كلها في أنها تخيل فيما ليس بقياس أنه قياس .

وسبب الضلالة العارضة من قبل اشتراك الألفاظ هو العجز عن تفصيل

٨ - وأن منها : ومنها ف . ١١ - فيما : بما ل .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ أ ١٨ - ٢١ : ὥστε πάντες οἱ τρόποι πίπτουσιν εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνοιαν, οἱ μὲν οὖν παρὰ τὴν λέξιν, ὅτι φαινομένη <ή> ἀντίρρασις, ὅπερ ἦν ἴδιον τοῦ ἐλέγχου, οἱ δ' ἄλλοι παρὰ τὸν τοῦ συλλογισμοῦ ὅρον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٧ : « فجميع الأنحاء إذن ترتق إلى عدم المعرفة بالتبكيث . فالتى تكون عن القول هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة التبكيث ؛ وهذه الأخر تكون من حد القياس » .

ابن سينا ، ص ٣٢ : « والسبب المقدم فى ذلك ، وفى كل ضلالة ، سبب واحد وهو : العجز من الفرق بين الشيء وغيره ، والفرق بين النقيض وغير النقيض ... وهذا المنع من الجهل قد يوجد ، أو لا يخص أنواع الغلط الواقع من طريق اللفظ .... » .

المعاني الكثيرة التي يقال عليها اللفظ الواحد ، وبخاصة في الألفاظ المفردة التي يكثر وجود المعاني الواقعة عليها ، ويعسر تمييزها وتفصيلها ، مثل تفصيل المعاني التي يقع عليها اسم الواحد والموجود :

وأما سبب الضلالة التي تعرض من قبل قسمة اللفظ وتركيبه : فهو قلة الشعور بالاختلاف الذي يقع في مفهوم اللفظ إذا قسم تارة ، ثم ركب أخرى : وكذلك الغلط الذي يدخل من قبل اشتراك الشكل واختلاف الإعجام : السبب فيه العجز عن تفصيل المعاني التي تدل عليها تلك الأشكال واختلاف أحوال الإعراب والنقط في دلالاته .

قال :

ومن كانت عنده قوة على تمييز الأغاليط العارضة من قبل اللفظ ، فقد قارب ألا يغالط في الأشياء ، ولا يغلط إلا غلطاً يسيراً . وذلك أنه يبادر فيميز المعنى الذي يصدق عليه ذلك الوصف ، أو يكذب ، لأنه يتخيل جميع تلك المعاني التي يدل عليها ذلك اللفظ ، كأنها محسوسة عنده ومشار إليها ، فيبادر ويقضي على المعاني اللاتق بها ذلك الوصف قضاء صواباً . مثال ذلك : أنه إذا سمع أن الشيء الموجود واحد ، قضى على أن ذلك الشيء هو شخص الجوهر المشار إليه ، لأن الشيء الموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه ، الواحد بالعدد . ولهذا ما يظهر لنا أولاً أن التغليط العارض لنا إنما هو من قبل الألفاظ . وإن كان يظهر أيضاً وقوع الغلط من قبل المعاني المغلطة التي عدت . وذلك أن الغلط الذي يكون من قبل مناظرة الغير والسماع منه السبب فيه تغليط تلك المواضع اللفظية . والغلط الذي يكون عندما يفكر الإنسان

١١ - يبادر : يبادر ل . || فيميز : فيميز ل .

١٤ - بها : به ف .

٢٠ - تغليط : سقطت من ف .

في نفسه السبب في تلك المواضع المعنوية . وإن كان قد يعرض عند الفكرة الغلط من قبل الألفاظ فيه . وذلك أن الإنسان إذا فكر ، كثيراً ما يخاطب نفسه ، كما يفعل مع من يناظره ، ويتخيل الألفاظ مع المعاني <sup>(١)</sup> . وبالجملة فسبب الغلط في هذه المواضع هو الاشتباه وقلة الاقتدار على التفصيل بين ماهو غير ، وبين

(١) أرسطو ، ص ١٦٩ ، ٣١١ - ١٦٩ ب ٢ : (σχεδὸν γὰρ ὁ τοῦτο δυνάμενος ποιεῖν· ἔγγυς ἐστὶ τοῦ θεωρεῖν τὰληθές, μάλιστα δ' ἐπίσταται συνεπινεύειν), ὅτι πᾶν τὸ κατηγορούμενόν τινος ὑπολαμβάνομεν τόδε τι καὶ ὡς ἐν ὑπακούομεν· τῷ γὰρ ἐνὶ καὶ τῇ οὐσίᾳ μάλιστα δοκεῖ παρέπεσθαι τὸ τόδε τι καὶ τὸ ὄν. διὸ καὶ τῶν παρὰ τὴν λέξιν οὗτος ὁ τρόπος θετέος, πρῶτον μὲν ὅτι μᾶλλον ἢ ἀπίτη γίνεται μετ' ἄλλων σκοπομένοις ἢ καθ' αὐτοὺς (ἢ μὲν γὰρ μετ' ἄλλου σκέψις διὰ λόγων, ἢ δὲ καθ' αὐτὸν οὐχ ἦττον δι' αὐτοῦ τοῦ πράγματος)· εἶτα καὶ καθ' αὐτὸν ἀπατᾶσθαι συμβαίνει, ὅταν ἐπὶ τοῦ λόγου ποιῇται τὴν σκέψιν· ἔτι ἢ μὲν ἀπίτη ἐκ τῆς ὁμοιότητος, ἢ δ' ὁμοιότης ἐκ τῆς λέξεως.

ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٦ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٨ : « لأن الذي يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق . وكثيراً ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود . ولهذا العلة يكون هذا النحو هو الموضوع لشيء يلفظ بها : أما أولاً فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم . ( المرجع نفسه ، ص ٨١٢ ) : أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ، وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضاً أن يضل بنفسه إذا كان مفكراً في القول . والضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع في اللفظ » .

تارن ترجمة بيكارد - كيردج : For a man who can do this is practically next door to the understanding of the truth. A special reason why a man is liable to be hurried into assent to the fallacy is that we suppose every predicate of anything to be an individual thing, and we understand it as being one with the thing: and we therefore treat it as a substance: for it is to that which is one with a thing or substance, as also to substance itself, that "individuality" and "being" are deemed to belong in the fullest sense. For this reason, too, this type of fallacy is to be ranked among those that =

ما هو هو . فسبب تغليب الألفاظ هو العجز عن التفريق بينها وبين المعاني ،  
وأخذ ما هو مغاير على أنه هو هو .

وهذا هو بعينه سبب التغليب فيما بالعرض ، وذلك ألا يفصل المرء ما يلحق  
واحدًا واحدًا من المحمولات الذاتية من الأمور التي بالعرض<sup>(١)</sup> .

٣ - ما يلحق : سقطت من ف .

=depend on language; in the first place, because the deception is effected the more readily when we are inquiring into a problem in company with others than when we do so by ourselves (for an inquiry with another person is carried on by means of speech, whereas an enquiry by oneself is carried on quite as much by means of the object itself); secondly a man is liable to be deceived, even when inquiring by himself, when he takes speech as the basis of his inquiry: moreover the deception arises out of the likeness (of two different things), and the likeness arises out of the language.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٣ - ٣٤ : « ومن قدر على التمييز بادر فلاحظ الشيء نفسه ، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى إنه إذا قال : « موجود واحد » تميز له ، فلا ما هو الأول بذلك ، والأخص به كالجوهر الشخصي . وبالحرى ما يخص هذا الجهل والعجز بالألفاظ أولاً ، وإن شاركها المعنى في ذلك ؛ فإن الألفاظ أكثر تضليلاً من المعاني ، ولذلك ما يقع الغلط في المحاوراة أكثر منها في الفكرة ، والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة ، لأن السماع اللفظي أدخل في المحاوراة واستلذه المعنى أدخل في الفكرة ؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضاً ، فإن الفكرة قد تقع بالألفاظ متخيلة لا محالة »

(١) أرسطو ، ص ٧ ، ١٦٩ ب ٣ - ٦ : τῶν δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς διὰ τὸ μὴ δύνασθαι διακρίνειν τὸ ταῦτὸν καὶ τὸ ἕτερον καὶ ἐν καὶ πολλά, μηδὲ τοῖς ποίοις τῶν κατηγορημάτων πάντα ταῦτα καὶ τῷ πρῶγματι συμβέβηκεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « فأما التي تكون من العرض فلأننا لا نفكر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحمل . وجميع هذه أعراض للأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٤ : « أما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه يعجز عن التفصيل بين الذي هو بالعرض وغير الحقيقة ، وبين ما هو بالحقيقة » .

ومن هذا السبب بعينه عرض تغليط موضع اللاحق ، لأن هذا الموضع ،  
كما قلنا ، داخل فيما بالعرض بجهة ما ، وجزء منه <sup>(١)</sup> .

والغلط الذى يعرض من قبل المطلق والمقيد سببه أن يظن أن الغير هو هو ،  
وذلك يعرض لقلة الاختلاف الذى بينهما <sup>(٢)</sup> .

وكذلك الغلط الذى سببه المصادرة ، والذى سببه أخذ ما ليس بعلة علة ،  
والذى سببه أخذ المسائل الكثيرة على أنها واحدة السبب فيه قلة الشعور

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ٦ - ٩ : ὁμοίως δὲ καὶ τῶν παρὰ τὸ ἐπόμενον μέρος γὰρ τι τοῦ συμβεβηκότος τὸ ἐπόμενον. ἔτι καὶ ἐπὶ πολλῶν φαίνεται καὶ ἀξιοῦται οὕτως, εἰ τόδε ἀπὸ τοῦδε μὴ χωρίζεται, μὴδ' ἀπὸ θατέρου χωρίζεσθαι θιάτερον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « وعلى هذا المثال أيضاً تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزء ما لى من العرض ؛ من قبل أنه أيضاً ما يظن مقولاً على كثير على هذا النحو ، إن كان هذا غير مفار ، لهذا ، فإن الآخر يكون غير مفارق لذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٤ : « وأما الذى من جهة اللوازم فقد بان الحال فى مشاركة جهة اللوازم لجهة العرض ، وأنه أخص منه فى موضوعاته ، أو مقتصر أعلى ما يجب أن تراعى فيه الكثرة ، كما قد مضى ذكره ، ويجعل بينهما مساواة حين يظن أنه إذا لم يفارق الملزوم اللازم ، فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ٩ - ١٢ : τῶν δὲ παρὰ τὴν ἔλθειν τοῦ λόγου καὶ τῶν παρὰ τὸ πῆ καὶ ἀπλῶς ἐν τῷ παρὰ μικρὸν ἢ ἀπάτη· ὥς γὰρ οὐδὲν προσσημαῖνον τὸ τί ἢ πῆ ἢ τὸ πῶς ἢ τὸ νῦν καθόλου συγχωροῦμεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « ونحن نلغى بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من نقص ، وهى التى تكون من وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها ما تكاد أن تكون ضاللة ، لأن القول لم يستثن فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو أو متى ؟ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وأما الغلط الواقع لسوء التبكيث ، والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والإطلاق وما قيل فى شروط النقيض ، فالسبب فيه إغفال ما بوجبه نقصان يسير فى تفاوت كثير » .

(١) بالاختلاف الذى بينها ، وذلك لقلة الاختلاف الذى بينها فى نفسه .

أما أخذ علة ما ليس بعلة ، فلقلة الاختلاف الذى بينه وبين ما هو علة فى الحقيقة .

وأما المصادرة فالسبب فيه قلة الاختلاف الذى يكون هنالك بين صورة القياس الذى وضع فيه المطلوب نفسه وبين القياس الحقيقى ، إذ كانت صورته صورة القياس :

وإذا كان الأمر كذلك ، فالسبب فى تغليب هذه المواضع يرجع فى الحملة إلى شيئين :

أحدهما أن يظن ما ليس بقياس أنه قياس لقلة الاختلاف بينهما ، وأن يظن بما ليس بنقيض أنه نقيض لقلة الاختلاف أيضاً بينهما ، وذلك يعرض

١ - بالاختلاف : والاختلاف ل .

٢ - (أخذ) علة : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ١٢-١٧ :  $\delta\mu\acute{o}\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\acute{o}\nu\ \tau\acute{o}\ \epsilon\acute{\nu}\ \alpha\rho\chi\eta\iota$  λαμβανόντων καὶ τῶν ἀναιτίων καὶ ὅσοι τὰ πλείω φρωτήματα ὡς ἐν ποιῶσιν· ἐν ἅπασιν γὰρ ἡ ἀπάτη διὰ τὸ παρὰ μικρόν· οὐ γὰρ διακριβοῦμεν οὔτε τῆς προτάσεως οὔτε τοῦ συλλογισμοῦ τὸν ὄρον διὰ τὴν εἰρημένην αἰτίαν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٤ : « وكذلك أيضاً يضرب عن التى يؤخذ فيها المطلوب ، وعن التى لغير علة ، وعن جميع التى المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة فى جميعها تكون لأننا لانكاد نبحث بحثاً مستقصى : لا من حدود المقدمات ، ولا من القياس للسبب المذكور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٥ : « وكذلك المصادرة على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، وجمع المسائل فى مسألة ، وذلك لأنه فى المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليل شئ من حد القياس ، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات . وفى أخذ ما ليس بعلة علة يغفل شئ يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة . وفى جمع المسائل فى مسألة يغفل شئ يسير من اعتبار ما يزيد مفهوم الجميع ، أو يزيد مفهوم التفصيل . وبالحملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو ، إذا كان يسيراً » .

إذا لم تعرف حدود كل واحد منهما على التمام ، ولم يتحفظ بهما ، أعنى القياس والتقيض .

ولأنه إن تبين لنا من كم من سبب تكون القياسات السوفسطائية المغلطة ، فبين أنه يظهر لنا من ذلك كم أنحاء القياسات السوفسطائية ، والمباكتات السوفسطائية المغلطة . وأعنى بالتبكيئات / السوفسطائية ليس كل تبكييت يظن به أنه تبكييت ، وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكييتا ، بل التبكيئات العامة الغير المناسبة التي لا تخص صناعة صناعة من الصنائع البرهانية ، وهي التبكيئات التي يظن بها أنها تبكيئات من لم يرتض بتلك الصناعة مثل أن يكون التبكييت في الصنائع البرهانية تبكيئات صادقة غير مناسبة <sup>(١)</sup> . فإن غير المناسبة إنما تستعمله صناعة الجسد ، وإنما يغلط في هذا المبرهنون الذين لا يعلمون أن هذا الجنس هو خاص بصناعة الجسد ، أعنى إن استعمل

٥ - تبكييتاً : تبكييت ف ٦ - المناسبة : مناسبة ف .

٩ - المناسبة : المناسب ف . ١٠ - استعمل : يستعمل ف .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ١٨ - ٢٣ : ἐπει δ' ἔχομεν παρ' ὅσα γίνονται οἱ φαινόμενοι συλλογισμοί, ἔχομεν καὶ παρ' ὅποσα οἱ σοφιστικοὶ γένοιντο ἂν συλλογισμοὶ καὶ ἔλεγχοι. λέγω δὲ σοφιστικὸν ἔλεγχον καὶ συλλογισμὸν οὐ μόνον τὸν φαινόμενον συλλογισμὸν ἢ ἔλεγχον μὴ ὄντα δέ, ἀλλὰ καὶ τὸν ὄντα μὲν φαινόμενον δὲ οἰκεῖον τοῦ πράγματος.

ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨١٢ ؛ نقل عيسى بن زرة ، المرجع نفسه ، ص ٨١٤ : « فإذا حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات المظنونة ، فإننا نكون قد وجدنا أيضاً كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعنى بالتبكييت والقياس السوفسطائي ليس الذي يظن قياساً وتبكييتاً ، وليس كذلك فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قبل الموضوع الخاص بالأمر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨١٦ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وإذا قد بان لنا كمية الأسباب التي لأجلها نظن بمسا ليس قياساً أنه قياس ، فقد علمنا أصناف القياسات المغالطية والتبكيئات المغالطية . والقياس المغالطي ليس وحده هو الذي يظن قياساً أو تبكييتاً ولا يكون ، بل والذي يكون قياساً ولا بحسب الظن فقط ، ولكنه لا يكون مناسباً للموضوع الخاص بالأمر ، ومن مقدمات مناسبة ، وإن كانت صادقة ، أو مشهورة ، أو متباعدة » .



غير المناسب . وذلك أن هذه الصناعة قد تستعمل الكاذب إذا كان مشهوراً ، فضلاً عن غير المناسب ؛ وكذلك تستعمل التبيكات الكاذبة العامة التي تستعملها هذه الصناعة . كما تستعمل الصنائع البرهانية التبيكات الخاصة :<sup>(١)</sup>

والفرق أيضاً بين استعمال هذه الصناعة التبيكات العامة وبين استعمال صناعة الامتحان الجدلية لها أن صناعة الامتحان تستعمل هذه لتبصر وتعلم ، وهذه لتغلط . فإذا هذه الصناعة هي بجهة ما جزء من صناعة الجدل . وكما أن التبيكات الذي يكون في الصنائع البرهانية من مقدمات صادقة غير مناسبة هي سوفسطائية ، كذلك التبيكات التي تكون في صناعة الجدل من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وهي غير مشهورة ، هي سوفسطائية ، وإن كانت صادقة ، فإذا المباكتة السوفسطائية اثنتان :

منها مباكتة يظن بها أنها صادقة ، وهي كاذبة .

ومنما ما يظن بها أنها من تلك الصناعة ، وليست من تلك الصناعة : سواء كانت صادقة أو كاذبة .

وإذا قد تبين هذا ، فارجع فنقول :

١٠ - اثنتان : اثنا ف . ١٣ - كاذبة : + قلت ف .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ٢٣ : εἰσι δ' οὗτοι οἱ μὴ κατὰ τὸ πρᾶγμα ἐλέγχοντες καὶ δεικνύοντες ἀγνοοῦντας.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، ص ٨١٤ : « هؤلاء هم الذين ليس يكتون ، ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر » .

ترجمة بيكارد - كبردج : These are those who fail to refute and prove people to be ignorant according to the nature of the thing in question.

إن جميع القياسات المغلطة إما أن يكون جميعها يتولد عن هذه المواضع ،  
 إن كانت هذه المواضع هي جميع المعاني المغلطة ، وإما أن يكون بعضها يتولد  
 وينشأ من هذه - إن لم تكن هذه التي ذكرت هي جميع المعاني المغلطة : وقد  
 يظهر أن هذه جميع المعاني المغلطة من أنه قد تبين أن جميع التبيكات والمناقضات  
 المغلطة إنما هي التبيكات والمناقضات التي يظن بها أنها تبيكات صحيحة ،  
 وليست تبيكات صحيحة ، لأنه ينقصها شيء يسير من حدود التبيكات  
 الصحيحة . وإذا كان الأمر هكذا ، فواجب أن يكون عدد أصناف التبيكات  
 الغير الصحيحة عدد أصناف النقصان الداخل على التبيكات الصحيحة ،  
 وواجب أن يكون عدد النقصان الداخل على أجزائها ، أعني على أجزاء التبيكات  
 الصحيحة ، على عدد أجزائها .

ولما كان قد تبين أن التبيك الصحيح هو قياس منتج لنقيض الأمر  
 الذي يعترف بوجوده ، وكان قد تبين أن هذا التبيك إنما يكون صادقا إذا  
 كان فيه ثلاثة شروط :

أحدها أن يكون صحيح الشكل ،

والثاني أن يكون صادق المقدمات ،

والثالث أن يكون النقيض المنتج نقيضا بالحقيقة للشيء المعترف به ، أعني  
 للنتيجة المقصود إبطالها ، فبين أنه يجب أن تكون المواضع المغلطة المبكته من  
 المعاني ، ما عدا مواضع الألفاظ ، راجعة إلى هذه الثلاثة . وهذا ، كما ترى ،  
 برهان واضح ، لا خفاء به .

فأما التوهم فيما ليس بنقيض أنه نقيض ، فإن أرسطو يرى أنه ليس يعرض  
 فيه من المواضع المغلطة إلا موضعان :

أحدهما إغفال الشرائط التي ذكرت في باب النقيض ،  
والثاني أخذ مسئلتين في مسألة واحدة :  
وأما التوهم العارض من قبل الظن فيما ليس بقياس أنه قياس فإنه ذكر  
أيضاً أنه ليس يعرض فيه إلا موضعان فقط :  
أحدهما القياس الذي يسمى مصادرة ،  
والثاني الذي يسمى أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب .  
وأما التوهم العارض من قبل أجزاء القياس ، وهي المقدمات ، أعني أن  
يظن فيما ليس بصادق منها أنه صادق ، فإنه ذكر أيضاً فيه ثلاثة مواضع :  
أحدها موضع ما بالعرض ،  
والثاني موضع الإطلاق والتقييد ،  
والثالث موضع اللاحق ، وهو العكس :  
فإن لم يوجد في هذه الثلاثة الأجزاء التي تقدمت من القول التبكيتي  
مغلطات إلا هذه ، فهذه المواضع سبعة ضرورة ، كما ذكر أرسطو ، لا يمكن  
أن يزداد فيها ولا أن ينقص منها ، فنقول :  
أما كون المعاني المغلطة منحصرة إلى هذه الأجزاء التي ينتج منها التبكيت  
فأمر بين بنفسه .

وأما كون هذه الأجزاء لا يوجد منها إلا ما ذكره / أرسطو فأمر  
يحتاج إلى تأمل . ويشبه أن يكون ترك القول فيه ووضعه وضعاً لئتمه نحن ،  
أعني من يأتي بعده ، فإن في ذلك موضع فحص ونظر : ونحن نجد أبا نصر  
في كتابه قد زاد في هذه المواضع موضعاً ثامناً ، وهو موضع الإبدال والنقلة ،  
٣ - ذكر : يذكر ل .

أعنى أن يؤخذ بدل الشئ شبيهه أو لاحقه أو المقارن له . فهل أغفل أرسطو هذا الموضوع أم لم يغفله ؟ وإن كان أغفله ، فهل أغفل معه مواضع أخر غيرها ؟ أو كيف الأمر في ذلك ؟

والسبيل إلى الوقوف على ذلك يكون من هذه الجهة التي شرع أرسطو في بيان عدد المواضع المغلطة منها ، فنقول نحن :

أما أن الأسباب التي توهم فيما ليس بتقيض أنه تقيض هي أكثر من هذه التي عددها هنا أرسطو ، فذلك شئ قد تبين في كتاب بارى أرمنيانس ، مثل أن يؤخذ الضد مكان التقيض في المادة الممكنة ، أو تؤخذ الأضداد مكان الموجبة والسالبة ، إلى غير ذلك مما قيل في ذلك الكتاب . وكذلك قد تبين أيضاً في كتاب القياس أن القياس يكون فاسد الصورة من أسباب كثيرة غير السببين اللذين عددها هنا ، مثل أن يكون عن مسألتين أو جزئيتين ، إلى غير ذلك من أصناف المقدمتين الغير المنتجة . وكذلك تبين أنه يعرض لنا أن نصدق بالمقدمات الكاذبة من قبل أشياء أخر غير هذه ، مثل الشهادات والأمور التي من خارج . وقد يعرض لنا ذلك أيضاً من قبل الاستقراء والتمثيل ، إلا أن هذه عددت في صنائع أخر ، ولم تعد في صناعة السفسطة ، أعنى أنه جعل الاستقراء خاصاً بالجدل ، ومفيداً للتصديق الجسدي ، والتمثيل خاصاً بالخطابة ، ومفيداً للتصديق البلاغي ، وكذلك التصديق الذي يكون من الشهادات والأشياء التي من خارج جعل خاصاً بصناعة الجدل وصناعة الخطابة على الشرائط التي قيل فيها هنالك . وهذا كله مما يوجب النظر فيه ، فنقول : إنه يظهر من أرسطو في هذا كله — إذ كان هو المفيد لنا جميع هذه

المواضع — أنه ليس يرى أن المواضع المغلطة المنسوبة إلى هذه الصناعة هي جميع المواضع التي يعرض منها الغلط لنا كيف ما اتفق . بل وبشرطين :

أحدهما : أن يكون تغليطها ذاتياً ، أعنى أن يكون الغلط فيها عارضاً لنا بالطبع كثيراً ، مثل الأوضاع التي توجب بطبعها من غلط الحواس فيها ، لأنه إنما استنبط هذه المواضع من استقراء الغلط الواقع في نظر النظاري في الأشياء الموجودة ، كالحال في استنباطه سائر قوانين هذه الصنائع .

والشرط الثاني : أن يكون الموضع يفيد الكذب دائماً أو على الأكثر ، ولا يكون جزءاً من صناعة غيرها من الصنائع المنطقية .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإنما لم يعدد في الأشياء التي توهم فيما ليس بنقيض أنه نقيض إلا ذينك الموضعين فقط ، لأنهما سبب الغلط الواقع بالطبع للجميع أو للأكثر في هذا الجزء من التبكيث . وسائر المواضع — فإنما تغلط في الأقل . وما كان فعله أقلها ، فليس يجب أن يعد جزءاً من هذه الصناعة ، إذا قصد أن تكون هذه الصناعة صناعة فاعلة للتغليط . وذلك أنه كما أن الصناعة المعتنية بفعل السموم ليس تضع جزءاً من صناعتها ما هو سم في الأقل ، بل ما هو سم على الأكثر أو بالضرورة ، كذلك الأمر في الأشياء التي تنزل من هذه الصناعة منزلة الاسطهقات .

فإذن المواضع التي ينبغي أن تعد جزءاً من هذه الصناعة هي التي تكون قلة شعورنا بها أكثرها ، وتكون مع ذلك إفادتها الكذب إما دائماً ، وإما أكثرها .

٤ — فيها : فيه ل .

٨ — ولا يكون ... المنطقية : سقطت من ل .

١٣ — إذا : إذ ف .

١٦ — منزلة : بمنزلة ل .

ولهذا المعنى قال قدماء المفسرين إن المقدمات الكاذبة إما دائماً وإما في الأكثر هي خاصة بهذه الصناعة ، كما أن الصادقة في الأكثر خاصة بالجدل ، والصادقة دائماً خاصة بالبرهان ، والكاذبة والصادقة على التساوى خاصة بالخطابة :

وإذا كان ذلك كذلك ، فيشبه إذا استقرت المواضع المغلطة التي تضمنتها هذه الصناعة ، أعني صناعة السوفسطائية ، ألا يوجد بهذه الصفة إلا هذه السبعة فقط . وذلك أن سائر الأشياء التي يدخل منها الفساد على صورة القياس ، ما عدا السبيين اللذين ذكرا في هذا الكتاب ، يشبه ألا تكون قلة شعورنا بها أكثرياً . فإننا لانجد من النظار من قد غلط من قبل استعمال سالتين في الأشكال الحملية ، ولا من قبل جزئيتين ، إلا قليلاً . وكذلك يشبه أن تكون سائر المواضع المغلطة في النقيض ، ما عدا ما ذكرها هنا ، منها فقط : وأما الأشياء / التي تغلط في المقدمات فتوهم أنها صادقة ، فإن الذي عدد أيضاً منه ها هنا هو ما كان قلة شعورنا به أكثرياً ، وكان فعله الكذب دائماً أو أكثرياً . وأما الذي يفعل الغلط أقلياً فهو خاص بالجدل ، والذي يفعله على السواء فيشبه أن يكون خاصاً بصناعة الخطابة . وهذه هي حال المثال . ولذلك ليس ينبغي أن يعد تغليطه جزءاً من هذه الصناعة ، كما لا يعد تغليط الاستقراء .

لكن قد يتشكك في هذا القول ، فيقال : إنا نجد أرسطو قد استعمل موضع اللاحق في هذا الكتاب ، واستعمل قياس العلامة في الخطابة ، فكيف الأمر في ذلك ؟ فنقول :

إنه إنما استعمل موضع اللاحق هنا من حيث هو مغلط في المقدمات أنفسها ، وقلة الشعور به هو أكثرى ، وفعله الغلط أيضاً أكثرى . وأما إذا

٦ - السوفسطائية : المنطق ف .

١٦ - الاستقراء : + وأيضاً فإن المثال خاص بالسعر ف .

أخذ من حيث يأتلف منه في الشكل الثاني فقط ، فهو معدود في المقنعات لأنه لا يستعمل فيه العكس من حيث هو في الشكل الثاني . ولذلك لم يعدد هاهنا من أصناف المواضع التي تغلط في صورة القياس استعمال موجبتين في الشكل الثاني . ولهذا السبب لم يعدد أرسطو موضع الإبدال هنا ، لأنه موضع شعري ، والغلط العارض عنه هو ما يعرض لا بالذات ، والمقصود هنا المغلطات بالذات : وموضع الإبدال إنما يفيد بالذات التمثيل .

وإذ قد تبين هذا ، فلنرجع إلى ما كنا فيه من تلخيص كليات معاني هذا الكتاب .

قال :

فإذ قد تبين هذا ، فقد تبين من كم وجه تكون الأمور المغلطة العامة ، وأنها تكون من هذه ، لا من غيرها . فأما أن يكون لنا من هاهنا علم بكل تبكيث واقع في كل صناعة من الصنائع البرهانية ، فذلك شيء ليس في قوة هذه القوانين المعطاة هاهنا . ولا ينبغي أن يتعاطى علم ذلك من هاهنا ، بل إنما يقدر على معرفة ذلك في صناعة صناعة من أحاط علماً بالأشياء الموجودة في تلك الصناعة . ولذلك ما ترى التبكيثات العارضة في صناعة صناعة غير متناهية ، كما أن المطلوبات فيها غير متناهية . فإن عدد التبكيثات فيها هو على عدد المطالب ، وحلها هو لها . وذلك أن الذي يحل التبكيث الذي يوجب

١ - في : سقطت من ل . ١٤ - أحاط : حاط ف .

(١) أرسطو، ١٧٠، ٩، ٢٠١ - ٢٥ : πῶτα δ' ἐλέγχονται οἱ ἐλεγχόμενοι . οὐ δὲ πειρᾶσθαι λαμβάνειν ἄνευ τῆς τῶν ὄντων ἐπιστήμης ἀπόντων . τοῦτο δ' οὐδεμῶς ἐστι τέχνης· ἀπειροὶ γὰρ ὥσως οἱ ἐπιστήμῃ , ὥστε δῆλον ὅτι καὶ αἱ ἀποδείξεις . ἐλεγχοὶ δ' εἰσὶ καὶ ἀληθεῖς· ὅσα γὰρ ἔστιν ἀποδείξει , ἔστι καὶ ἐλέγξει τὸν θέμενον τὴν ἀντίφασιν τοῦ ἀληθοῦς .

أن يكون ضلع المربع مشاركاً للقطر هو الذى يبرهن أنه غير مشارك<sup>(١)</sup>. لأن هذه التبيكات ، كما قلنا ، هى من الأمور الذاتية . والأمور الذاتية إنما تحصل فى الصنائع أكثر ذلك من قبل التجربة ، وحلها إنما يكون لمن أحاط علماً بذلك المطلوب . فعرفة هذه التبيكات الجزئية ، أعنى الخاصة بصناعة صناعة ، ليس لصناعة واحدة ، بل لصنائع كثيرة . فتكون معرفة حل التبيكات الهندسية المناسبة لصاحب صناعة الهندسة ، والطبية للطبيب . ولذلك ما نرى أن هذه التبيكات ليس لها غاية ، وأما التبيكات العامة فعرفتها لصناعة عامة ، إلا أن هذه الصناعة ، إذ كان ليس من شأنها أن تبصر ، أعنى صناعة السفسطة ،

٣ - التجربة : الجزئية ل . ه - لصناعة : بصناعة ل .

٧ - لصناعة عامة : فى الصناعة العامة ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٠ ، ٨٢٤ « وليس يجب أن يروم تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يكتنون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحدة من الصنائع . وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية - فعلوم إذن أن البراهين أيضاً كذلك . والتبيكات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين ، فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٢ ، ٨٢٦ : « فأما سائر وجوه التبيكات والتجهين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء . وذلك لا يكون لصناعة واحدة ، فعى أن العلوم لانهائية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك ، وقد تكون تبيكناً محققاً صادقاً ، لأن كل ما جاز لأحد أن ثبت فيه برهاناً ، قد يجوز تبيكيت لمن وضع نقيض الحق » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ، ٢٥١ - ٢٦ : οἷον εἰς σύμμετρον τὴν διάμετρον : ἐβλήκειν ἄν τις τῇ ἀποδείξει ὅτι ἀσύμμετρος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٣ : « مثال ذلك إن كان وضع القطر مساوياً للضلع يكتفه إنسان يبرهان أنه غير مشارك » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٤ : « مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع مقداراً مشتركاً : فإننا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس له مقدار مشترك » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ٨٢٦ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣٣ ب : « وأما فى الخلف فهو صنفان : أحدهما أن لا يتصل المحال بالموضوع أصلاً ، مثل أن القطر غير مشارك للضلع : فإن لم يكن كذلك ، فليكن مشاركاً » .



فعرقتها إذن وحلها يكون لصناعة معلمة عامة ، وتلك هي صناعة الجدل .  
ولذلك ما نرى أن الذى قيل من ذلك فى هذا الكتاب هو ، من جهة ، جزء  
من صناعة الجدل .<sup>(١)</sup>

فقد تبين من هذا أنه ليس لهذه الصناعة حل المغلطات الجزئية ، ولا العامة ،  
إلا من جهة أنها جزء من صناعة الجدل . لكن أرسطو لما نظر فى هذه الصناعة  
من جهة أنها جزء من صناعة الجدل ، أعطى هاهنا القوانين التى بها تحل  
هذه المغلطات ، وجعلها جزءاً من هذا الكتاب .

قال :

وليس الكلام ينقسم قسمين : فيكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم  
واعتقاده ، وهى الدلالة التى تخص المتكلم ، ومنه ما يدل بنحو الاسم ، وهى  
الدلالة التى تخص السامع ، وأن الخطأ العارض من قبل دلالة المسموع ، لا من  
قبل دلالة الضمير ، بحسب ما اعتقد فى ذلك قوم — يشير به إلى أفلاطون<sup>(٢)</sup> :

٣ - حل : حال ف .

٤ - الجدل : + قلت ف . || الصناعة : هـ ف .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ، ٢٧١ وما بعده : ὥστε πάντων δείξει ἐπιστήμονας : οἱ μὲν γὰρ ἔσονται παρὰ τὰς ἐν γεωμετρίας ἀρχὰς καὶ τὰ τούτων  
συμπεράσματα, οἱ δὲ παρὰ τὰς ἐν ἰατρικῇ, οἱ δὲ παρὰ τὰς τῶν ἄλλων  
ἐπιστημῶν ἀλλὰ μὴν καὶ οἱ ψευδεῖς ἔλεγχοι ὁμοίως ἐν ἀπείροις· καθ'  
ἑκάστην γὰρ τέχνην ἐστὶ ψευδὴς συλλογισμός, . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٤ - ٨٢٥ : « فتحن محتاجون إلى أن  
نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ،  
وهذه من الأمور التى فى الطب ، وهذه من العلوم الأخرى ، وكذلك التبيكات الكاذبة قد تكون غير  
متناهية ، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب ... فعلوم إذن أنه ليس إنما نأخذ المواضع  
من جميع التبيكات ، بل من المأخوذة من الجدل ، وذلك أن هذه التى تعم كل صناعة وقوة » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٢ - ١٤ : οὐκ ἔστι δὲ διαφορὰ τῶν λόγων : ἦν λέγουσιν τινες, τὸ εἶναι τοὺς μὲν πρὸς τοῦ νομα λόγους, ἑτέρους δὲ  
πρὸς τὴν διάνοιαν .

قال :

فإنه خطأ أن يظن أن اللفظ ينقسم هذين القسمين ، بما هو لفظ ، حتى يكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم . ومنه ما يدل بحسب الاسم المشترك عند السامع . فإن اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالة بحسب ضمير المتكلم هي بعينها دلالة عند السامع .<sup>(١)</sup>

٤ - بحسب : عند ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وليس الذى يقوله بعض الناس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، وبعضها بحسب الاعتقاد فصلا لها » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٥ : « فال المعلم الأول : والذى يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل - ويعنى به أفلاطون - أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، وبعضها بحسب المفهوم ... ، فليس إشاراً صواباً » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٤ : ἀποπον γὰρ τὸ ὑπολαμβάνειν ἄλλους : μέν εἶναι πρὸς τοῦνομα λόγους, ἑτέρους δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ἀλλ' οὐ τοὺς αὐτοὺς. τί γὰρ ἐστὶ τὸ μὴ πρὸς τὴν διάνοιαν ἀλλ' ἢ ὅταν μὴ χρῆται τῷ ὀνόματι ἐφ' ᾧ οἴομενος ἐμωτῶσθαι ὁ ἐρωτώμενος ἔδωκεν, τὸ δ' αὐτὸ τοῦτό ἐστι καὶ πρὸς τοῦνομα. τὸ δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ὅταν ἐφ' ᾧ ἔδωκεν διανοηθεῖς.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك انه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى ينحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى ينحى بها نحو الاعتقاد ، فإنها ليست واحدة بأعيانها . وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المستول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى نحو الاسم . فأما التى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه » .

ترجمة بيكار - كبردج : For it is absurd to suppose that some arguments are directed against the expression and others against the thought, and that they are not the same. For what is failure to direct an argument against the thought except what occurs whenever a man does not in using the expression think it to be used in his question in the same sense in which the person questioned granted it? and this is the same thing as to direct the argument against the expression. On the other hand, it is directed against the thought whenever a man uses the expression in the same sense which the answerer had in mind when he granted it. =

فأما متى تكون دلالاته بحسب مسموع الاسم، لا بحسب ضمير المتكلم ، فعندما يسئل السائل / المحيَّب عن مقدِّمة ما باسم مشترك ، فيفهم المحيَّب من ذلك الاسم معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها ، فيلقاه السائل على معنى غير ذلك المعنى ويغالطه به ، فإن دلالاته بحسب المسموع عند السائل تكون غير دلالاته بحسب ضمير المحيَّب واعتقاده :<sup>(١)</sup>

فأما إذا كان الاسم لا يفهم المحيَّب منه ولا السائل إلا معنى واحداً ، فإن دلالاته عند ضمير المتكلم هي دلالاته عند السامع ، وسواء كان الاسم مشتركاً يدل على كثيرين ، أو كان واحداً ، إذا لم يفهم منه السائل والمحيَّب إلا معنى واحداً ، كانت دلالاته بحسب المعنى الذي في النفس هي دلالاته بحسب المسموع . وقد يعرض للاسم أن يقال على معان كثيرة ، وتكون الدلالات فيه واحدة ، أعنى دلالاته من حيث هو مسموع ، ودلالاته من حيث يعبر به عن المعنى الذي في النفس ، وذلك إذا فهم السائل والمحيَّب من ذلك اللفظ جميع المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، مثل إن سأل سائل زين في اعتقاده أن الموجود واحد ، مع أنه كثير عنده في الحس ، والسائل يفهم من لفظ الموجود والكثرة الذي يفهم

٩ - واحداً : + إذ ل .

١٠ - للاسم أن : أن يكون الاسم ف .

١٣ - زين : زينون ف .

١٤ - الذي : التي ل .

== ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٥ - ٤٦ : « فإنه ليست قسمته للألفاظ بالفصول ، ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ، ولا الألفاظ التي تنجبه إلى المسموع هي في ذاتها غير الألفاظ التي تنجبه نحو المفهوم . فإن اللفظ بعينه يصح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المحيَّب فيقال به » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٦ - ١٨ : τὸ γὰρ ἔστι τὸ μὴ πρὸς τὴν διάνοιαν ἀλλ' ἢ ὅταν μὴ χρῆται τῷ ὀνόματι ἐφ' ᾧ οἰόμενος ἐρωτᾶσθαι ὁ ἐρωτώμενος ἔδωκεν ,

منها زين ، ومن معنى الواحد أيضاً المعنى الذى يفهمه منه زين ، فأجابه بأن الموجود واحد ، فإن دلالة المسموع هى بعينها دلالة ما فى ضمير المتكلم<sup>(١)</sup> .

وأيضاً فإن قسمنا الألفاظ ، فقلنا : إن منها بحسب الاسم ، ومنها بحسب الضمير الذى هو المفهوم على ما تقتضيه القسمة الذاتية للشيء ، حتى لا تكون قسمة متداخلة ، فقد نفينا الدلالة عن اللفظ المسموع . لأن الدلالة للفظ إنما

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المستول أعطاه إياه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤٧ : « فإن كان الاسم واحداً ، ومفهوماً كثيراً ، فيسلم السائل من المحيب على معنى ذهب إليه المحيب ، ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى فى الحكم ، وقاوم به ، فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٩ - ٢٤ : *ei dh̄ tis pleiōn signaínontos tou̐ onómatos oĩoito en signaínein kaī ō xerōtōn kaī ō xerōtōmenos (oĩon ἴσως τὸ ὄν ἢ τὸ ἐν πολλὰ signaínei, ἀλλὰ καὶ ὁ ἀποκρινόμενος καὶ ὁ xerōtōn Zēnōn en oĩōmenos eĩnai ἡρώτησε, καὶ ἔστιν ὁ λόγος ὅτι ἐν πάντῃ), οὗτος πρὸς τοῦνομᾶ ἔσται ἢ πρὸς τὴν διάνοιαν τοῦ xerōtōmenos διελεγμένος.*

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ - ٨٣١ : « فإن ظن - إذا كان الاسم دالا على كثير - أنه يدل على واحد ، سائلا كان أو مستولاً ، فإنه يكون دالا على واحد وكثير معاً ؛ إلا أن المحيب والسائل - شبيهاً بزَيْن فى مسئلته - وهو يظن أن الموجود واحد ؛ وقوله هو هذا : « إن الكل واحد » . فهذا الكلام متوجه نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل » .

ترجمة بيكار - كبرديج : If now any one (i. e. both the questioner and the person questioned), in dealing with an expression with more than one meaning, were to suppose it to have one meaning — as e. g. it may be that 'Being' and 'One' have many meanings, and yet both the answerer answers and the questioner puts his question supposing it to be one, and the argument is to the effect that 'All things are one' — will this discussion be directed any more against the expression than against the thought of the person questioned? =

هى على ما فى النفس والضمير . وإذا انتفت الدلالة التى بحسب الضمير ، فلا يوصف حينئذ اللفظ بأنه مغلط ، ولا بأنه غير مغلط ، لأن هذين الوصفين إنما لحقا اللفظ من قبل أنه دال على ما فى النفس .

فقسمنا الألفاظ إلى ما هو دال على ما فى الضمير ، وإلى ما هو دال بحسب المسموع هو شبيهه بقسمة من قسمها إلى ما هو دال ، وإلى ما هو مسموع فقط غير دال .

واللفظ من حيث هو مسموع فلا مدخل له فى التغليب ، ولا فى عدم التغليب . فهذا ما يلزم من الشناعة من قسم الألفاظ هذه القسمة ، فأوجب لها الغلط من جهة المسموع <sup>(١)</sup> :

٥ - ٦ - فقط غير دال : غير دال فقط ل .

٨ - ما : سقطت من ل .

== ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٧ - ٤٨ : « وكذلك ما كان من الألفاظ يقال قولاً جزئياً ، ويدل بها على معنى ، والنفس تأبى التصديق لمعناها فى الاعتقاد . وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك فى القول فعلى أن يكون هذا اللفظ هو الذى بحسب المفهوم ؛ إلا أن ذلك بالعرض ، لبس لأن وضع اللفظ كذلك . وهذا مثل تصريح زينون بأن الموجود واحد ، وأن الكل واحد ، فإنه إذا كان رأيه فى نفسه هو أن الموجود يشتمل على كثير ، علم أن قوله ليس بحسب الاعتقاد على أن اللفظ كذلك فى نفسه ، بل على أن المحيب أو القائل صرفه عن الاعتقاد ، وذكره كذباً ، فيكون مثل هذا إنما هو بحسب الاسم ، بمعنى أن القول لا يتعدى السماع إلى الاعتقاد » .

عن زينون الإيلي ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، ج ٢ ، الترجمة العربية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٠١ وما بعدها ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٠ وما بعدها ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهواني ، فجر الفلسفة اليونانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ وما بعدها .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٦ - ٤٧ : « فإن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم ، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم ، فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هنالك دلالة ألبتة فلا تغليب » .

على أن هؤلاء مختلفون : هل الغلط كله في المعاني من جهة الاسم المشترك فقط ، أو من جهة الألفاظ المسموعة فقط ، سواء كان اللفظ اسماً مشتركاً أو غيره . فإن ضرور تغليط الألفاظ كثيرة . وذلك أن هؤلاء يرون أن التغليط في القياس يكون من قبل الاشتراك في التركيب . ويكون في الأمور المفردة التي هي أجزاء القياس من قبل اشتراك الاسم المفرد ، وكلهم يرون أن تغليط الاشتراك إنما هو من قبل اللفظ المسموع . ولذلك من قصر التغليط وجعله من قبل اشتراك الاسم المسموع ، كما فعل أفلاطون ، فهو في غاية الخطأ . فإنه يظهر أن ها هنا مضللات كثيرة من الألفاظ ، غير الاسم المشترك المفرد ، ومن المعاني أنفسها ، من غير أن يكون هنالك تغليط من قبل اللفظ .

قال :

وقد أساء أفلاطون في التعليم حين رام أن يعلم التبعيئات السوفسطائية قبل أن يعلم القياس الصحيح ما هو ، والنقيض الحقيقي ما هو .<sup>(١)</sup> فإن المبسطة

٤ - القياس : القياسات ف .

١١ - رام : رأى ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ١ - ٥ : ὅλος τε ἄτοπον τὸ περὶ ἐλέγχου : διαλέγεσθαι ἀλλὰ μὴ πρότερον περὶ συλλογισμοῦ . ὁ γὰρ ἐλέγχος συλλογισμός ἐστιν , ὥστε χρηὶ καὶ περὶ συλλογισμοῦ πρότερον ἢ περὶ ψευδοῦς ἐλέγχου . ἐστὶ γὰρ ὁ τοιοῦτος ἐλέγχος φαινόμενος συλλογισμός ἀντιφάσεως .

ت . ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ٨٢٩ ، ٨٣٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم في التبعيئات قبل أن نبدأ بالكلام في القياس ، وذلك أن التبعيئات هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن تقدم الكلام في القياس الذي له يقدم على الكلام في التبعيئات الكاذب ، وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبعيئات مظنون . وقياس المناقضة ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٤ ، ٨٣٨ : وقبيح النية أن نتكلم في شيء من التبعيئات والتضليل ، قبل أن نتكلم في القياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس ، ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم ولا على المقاييس بل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ، ومقياس مناقضة » .

السوفسطائية إنما هي : إما قياس يظن به أنه قياس ، وليس بقياس ، أو نقيض يظن به أنه نقيض وليس بنقيض . والمغلطات تكون من قبل الغلط في القياس ، أو من قبل الغلط في النقيض ، أو من قبل الأمرين جميعاً . فمن لم يعلم ماهو القياس الصحيح والنقيض الصحيح فليس يمكنه أن يقف على تغليب أمثال هذه المواضع ، وإن كان التغليب الواقع فيها من قبل الألفاظ فقط ، كما يقولون . فمثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في النقيض قول القائل : « الساكت يتكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فالساكت ليس بساكت » ، فإن هذين ليسا بمتناقضين . فإن الساكت بالفعل ليس ساكناً فيما يستقبل<sup>(١)</sup> :

ومثال الغلط الواقع من قبل اللفظ في شكل القياس قول من قال : إن الوزن دائرة ، والدائرة شكل يحيط به خط واحد في داخله نقطة ، كل الخطوط

٣ - فن : فتي ل .

It is, too, altogether absurd to discuss : ترجمة بيكارد - كبر دح : Refutation without first discussing Proof: for a refutation is a proof, so that one ought to discuss proof as well before describing false refutation : for a refutation of that kind is merely apparent proof of the contradictory of a thesis.

ابن سينا ، السفطة ، ص ٤٨ : « والأقبح من ذلك أن الرجل قد أعرض عن تعريف القياس مطلقاً ، وأخذ بتكلم في القياس المشبه ، والتبكيث المشبه . وإنما تعرف القياس الردئ بعد أن تعرف القياس الجيد ، فعلم حينئذ أن القياس الردئ هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره ، أو يشبه صورة القياس ، ثم يفارق بالمادة » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ٧ - ٩ : ἔστι δὲ ὁ μὲν τοῦ σιγῶντα λέγειν

ἐν τῇ ἀντιφάσει, οὐκ ἐν συλλογισμῷ

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعنة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : « فأما القول إن « الساكت يتكلم » فبوجد في التناقض ، لا في القياس » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٤٩ : « وأن رداءته إما أن تكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة من طرف النقيض من غير مراعاة ، كمن يعمل أن الساكت متكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فينتج مثلاً أن الساكت ليس بساكت »

الخارجة منها إلى المحيط متساوية ، فالوزن شكل بهذه الصفة . فإن المقدمتين  
 المأخوذتين في هذا القياس صادقتان ، لكنهما لا تشتركان في حد واحد ،  
 إلا في اللفظ فقط . فمن لم يعلم أن القياس إنما يكون بأن تشترك /  
 المقدمتان فيه بحد واحد في المعنى ، لا في اللفظ ، لم يقف على وجه الغلط من  
 قبل اللفظ في هذا القول <sup>(١)</sup> .

ومثال ما وقع التغليب فيه من قبل اللفظ في الوجهين جميعاً ، أعنى في التقيض  
 وفي القياس ، قول القائل : « الإنسان يعطى الشيء المعطى ، والمعطى ليس له ،  
 فالإنسان يعطى ما ليس له » <sup>(٢)</sup> .

٢ - صادقتان : صادقتين ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٩١١٧١ - ١١ : δ δὲ ὅτι ἡ Ὀμήρου ποίησις σχῆμα  
 διὰ τοῦ κύκλου ἐν τῷ συλλογισμῷ  
 = ت . ع . نقل يحيى بن عدي ، طبعة بدوي ، ص ٨٣٤ : وأما التي « شعر أوميروس الشكل  
 الذي بالدائرة » ففي القياس « ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وأما  
 القول بأن « شعر أوميروس له شكل الدائرة » ، فإن ذلك يكون في القياس ؛ النقل القديم ،  
 المرجع نفسه ، ص ٨٣٨ : « وتوكل إن « شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة » فهذا بقول  
 مضل بالمقياس » .

ترجمة بيكار - كبر دج : In the proof that Homer's poem is a figure  
 through its being a cycle it lies in the proof.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٩ : « وإما أن تكون من جهة فساد في جهة التأليف ، وإن  
 كانت المقدمات صادقة بحسب اعتبار أنفسها ، مثل قول القائل : إن شعر هوميروس دائرة ،  
 يرجع آخره إلى أوله - كأ أنه يذكر في آخر كل بيت ما ذكره في أوله - ثم يقول : وكل  
 دائرة يحيط بها خط كذا ، أو كل دائرة لها شكل ، فإن المقدمة الصغرى صادقة ، والكبرى صادقة ،  
 لكن ليس لتأليفها حد مشترك إلا في اللفظ ، فلبست من حيث المعنى لها ائتلاف » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ٩١١٧١ : δ δὲ ὅτι μὴ ἔχου τις δοῦναι, ἐν ἀμφοῖν

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوي ، ص ٨٣٦ : فأما أن « الإنسان يعطى ما ليس  
 له » فيوجد فيهما جميعاً ،



فإذا أخذ أن الإنسان يعطى ما ليس له ، وأضاف إلى ذلك : أن ما ليس له يدم على إعطائه ، أنتج من ذلك أن الإنسان يعطى ما يدم على إعطائه . فنسلم هذا القياس ، فقد غلط من قبل اللفظ في موضعين :

أحدهما : أنه أخذ « ما ليس له » الصادق على المعطى هو المناقض لما هو الصادق على المعطى .

والثاني : أنه ظن أن « ما ليس له » المأخوذ محمولاً في المقدمة الصغرى هو بعينه « ما ليس له » الموضوع في المقدمة الكبرى . وليس الأمر كذلك . فإن ما يعطى المرء هو له قبل أن يعطيه ، وليس له بعد ما أعطاه .

فإذن من لا يعرف القياس ولا النقيض لا ينتفع بمعرفة اشتراك الاسم :

فإذن واجب على من رام أن يتعلم هذه الصناعة أو يعلمها أن يعلم ما هو القياس ، وما هو النقيض . وسواء كان الغلط واقعاً من قبل اللفظ ، كما يرى ذلك أفلاطون ، أو من قبل الأمرين جميعاً ، كما تبين قبل .

قال :

ويلزم من قال إن الخطأ إنما يعرض من قبل الاسم المسموع ، لامن قبل المفهوم . أن يكون المهندس ، إذا غلط في التعليم . فظن أن المثلث المتساوي

٢ - له : سقطت من ل || إعطائه : عطائه ف . || إعطائه : عطائه ف .

١٠ - يتعلم : يعلم ل

ابن سينا ، السفطة ، ص ٤٩ - ٥٩ : « أو يكون الفساد من جهتين جميعاً ، كقول القائل : إن الإنسان يعطى المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له ؟ ثم يأخذ هذه فيستعملها : إن الإنسان يعطى ما ليس له ، وكل حرام فليس له ، فالإنسان يعطى الحرام فقط ؟ فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين ، وذلك لأن الصغرى كاذبة وقد أنتجت من قياس كاذب ، لأن المعطى يقال للشيء عندما يريد أن يعطيه المعطى وهو له ، وإنما يصير لغيره عند القبول ، وذلك بعد فعلي المعطى ، فإن الإنسان يعطى ما له ، ليس ما ليس له . »

الساقين ليس بمثلث ، أن يكون غلطه من قبل الاسم المشترك المسموع ، لا من قبل المفهوم . وهو بين أن الغلط إنما وقع منسبه بحسب المعنى الذى فى ضميره المفهوم . ولو سلمنا أن المثلث اسم مشترك لأن المعلم ليس فى حقه لفظ مسموع .<sup>(١)</sup> وأيضاً إن كان الاسم يدل على كثيرين ، وكان المحيب لا يفهم دلالة ذلك الاسم وعلى كم من معنى يدل ، فهو إذا جاب ، لم يجاب بحسب أنه يفهم معنى<sup>١٠</sup> ، وإنما سلم لفظاً لا يدري ما يدل عليه . ولا يمكن أيضاً هذا المحيب أن يقسم المعانى التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويستفهم السائل أى معنى من تلك المعانى هو الذى قصده . مثال ذلك : أنه إذا سأل سائل : هل الساكت يتكلم ؟ وكان هذا يصدق على الساكت فيما يستقبل ، ويكذب عليه فى حين سكوته ، فإنه إن لم يفهم المحيب هذين المعنيين ، فأجاب بأنه يتكلم مطلقاً ، أخطأ ؛ وإن أجاب بأنه لا يتكلم مطلقاً ، أخطأ . فهذا الخطأ ليس هو من قبل أن ما فى ضمير المتكلم من ذلك مخالف لمفهوم السامع ، لأن السامع لم يفهم منه شيئاً محصلاً . فإذا نـ ليس الألفاظ جنسين :

هـ - فهو : فهذا ف .

١١ - مطلقاً : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ١٣١-١٦ : καὶ εἴ τινα δοκεῖ πολλὰ σημαίνειν τὸ τρίγωνον καὶ ἔδωκε μὴ ὡς τοῦτο τὸ σχῆμα εἶναι οὐ συνεπεράνατο ὅτι δύο ὄρθαι , πότερον πρὸς τὴν διάνοιαν οὗτος διείλεται τὴν ἐκείνου ἢ οὐ ;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : « وإن استجاد قائل القول ، فى المثلث إنه يدل على معان كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل منه أن زواياه مساوية لقائمتين أرى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذلك ، أم لا ؟ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٠-٥١ : « وأن مهندساً إن استعمل لفظ المثلث على أنه مشترك ، لم نص لا على الشكل المعلوم ، بل على شئ آخر من الأشكال ، مثل قطع زائد لمخروط ، أو مثل شكل يحيط به ثلاثة خطوط قوسية ، ثم توجه إلى مخالفة مع التنبيه على معنى المثلث ، أ يكون غلطه بسبب اعتقادي أو لفظي » .

جنس يدل بحسب ما في ضمير السائل وهو الذى يكون الصواب من قبله ،  
وجنس يدل بحسب مفهوم السامع ، ومنه يكون الغلط دائماً .  
ولا أيضاً جميع المغلطات تكون من قبل الألفاظ . فإنه قد تبين أن ها هنا  
مغلطات من المعانى ، مثل تغليط ما بالعرض ، وغير ذلك من المواضع  
التي عددناها .

ولا استعمال القسمة هي التي تحفظ المحيب من الغلط مع السائل في جميع  
المواضع المغلطة على ما كان يذهب إليه أفلاطون في جميع هذه الأشياء .  
لأنه إن سلم إنسان أن للمحيب أن يقسم المعانى التي يدل عليها الاسم المشترك ،  
ويستفهم السائل عن المعنى الذى أراد من بينها ، حتى لا يغلط في الاسم المشترك ،  
فماذا يقول في الموضع الذى لا يشعر المحيب فيه بأن اللفظ مشترك ، ولا يفهم  
له دلالة ؟ فانه إن استفهمه عما يدل عليه اللفظ ، عاد متعلماً ، لا مجيئاً . وكذلك  
إن قسم له السائل تلك المعانى ، عاد معلماً ، لا سائلاً . وأيضاً إن جاز له ،  
أى للمحيب ، أن يستفهم السائل في مثل هذا الموضع ، أعنى في الموضع الذى  
لا يفهم فيه دلالة الاسم المشترك حتى يبصره السائل ، فكيف لا يجوز له أن  
يسأله عن وجه الغلط الذى لزمه من قلة شعوره بشروط القياس ، مثل أن  
يسأل سائل : هل الآحاد التي في الثنائية مخالفة للآحاد التي في الرباعية ؟ فإن  
قال : هي مخالفة لها ، قال له : فالرباعية تخالف نفسها ، لأنها إنما تركبت من  
الآحاد التي في الثنائية . وإن قال : هي غير مخالفة ، قال له : فالرباعية  
موافقة للثنائية ومساوية لها . فإن سبب التغليط في هذا إنما هو الجهل بأن

المقدمتين اللتين يأتلف منهما القياس يجب أن تشترك بحد واحد في المعنى ،  
لا في اللفظ . وهذا ليس يوقف عليه من / المعرفة بطريق القسمة .<sup>(١)</sup>

فإن جاز له أن يستفهم عن الاسم المشترك في الموضع الذي يجهل فيه أنه  
دال ، فيجوز له أن يستفهم السائل في الموضع الذي غلط فيه وجاز عليه الغلط  
من أجل أنه لم يعلم شروط القياس . ولذلك كان السائل يظن به أنه يجب أن  
يكون غير معلم ، والمحجب يظن به أنه قد يجب أن يكون غير متعلم ، لأن  
السائل يفحص لأن يعلم ، والمتعلم قد علم . وبالجملية : فإن عقد القول  
الكاذب العام ثم حله ، ليس للمبرهن ، وإنما هذا للممتحن : وصناعة  
الامتحان العامة جزء من صناعة الجدل . وهذه الصناعة هي من جهة ما صناعة<sup>(٢)</sup>

٩ - هي : سقطت من ل . ما : + هي ل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ، ٢٥١ - ٣٦ : ἀρα ἴσαι αἱ μονάδες ταῖς δυάσιν  
ἐν τοῖς τέτταρσιν; εἰσὶ δὲ δυάδες αἱ μὲν ὧδὲ ἐνοῦσαι αἱ δὲ ὧδί.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ ؛ نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ،  
ص ٨٤١ : « وثنايات هذه ، فوجودها متحدة يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو » ؛  
نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٣ : « كقولك : ليت شعري أى الآحاد مساوية للأزواج  
في الترابيع ؟ فن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ، ومنها ما هو بحال غير ها » .

ترجمة بيكار - كبرج : Are the units in four equal to the twos ?  
Observe that the twos are contained in four in one sense in this  
way, in another sense in that.

ابن سينا ، السفسطة ، ٥٣ - ٥٤ : « على أنه قد يتقدم من الألفاظ التي ليست مضاعفة  
الدلالة كثيرة المعاني مغالطات بحسب تركيبها ، مثل قولهم : هل آحاد الرباعية مساوية لآحاد  
الثنائية ؟ ، فإن أخذت متساوية ، قيل : فإذا الحملتان متساويتان ، وإن قيل : إنها غير  
مساوية ، قيل : فالآحاد التي منها تركيب الثنائية مخالفة للآحاد التي منها تركيب الرباعية ، لكن  
الرباعية مركبة من آحاد الثنائية ، فكيف يكون غيرها ومخالفا لها » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ، ٢٥ : ἔστι δ' ἡ πειραστικὴ μέρος τῆς  
διαλεκτικῆς

غير مبصرة ليس للمجيب فيها أن يسئل عما جهل ، ولا للسائل أن يعلم :  
فإذن ليست القسمة نافعة في حل الأقاويل المغالطية إلا عند المعلمين والمتعلمين  
فقط . ولو كانت نافعة ، لم تكن في كل موضوع ، لأن مواضع الغلط  
كثيرة .

قال :

والقياس المغالطى منه مرأى ومشاعى ، ومنه سوفسطائى :

والمشاعى : هو القياس الذى يوهم أنه قياس جدلى ، من غير أن يكون  
كذلك بالحقيقة ، وهو الذى يتشبه صاحبه بصناعة الجدل ، ويطلب به غاية  
صاحب الجدل ، وهى الغلبة .

والقياس السوفسطائى : هو الذى يتشبه صاحبه بالمبرهن ، فيوهم أنه  
حكيم ، من غير أن يكون كذلك . وهذا القياس أصناف <sup>(١)</sup> :

٦ - سوفسطائى : سفسطائى ف . ١٠ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٤ : « والخزاة هى جزء من الجدلية » ؛  
نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨١٢ : « والمتحنة هى جزء صناعة الجدل » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٤ - ٦ : « η γὰρ πειραστική ἐστὶ διαλεκτική τις καὶ θεωρεῖ τὸν εἰδόμενον ἀλλὰ τὸν ἀγνοοῦντα καὶ προσποιούμενον .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ : « والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل  
هذا يفكر فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن » ؛ نقل عيسى  
ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن الامتحان جزء من صناعة الجدل ، ولهذا  
العلة يكون نظرها فى هذه المعانى ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم ويظن  
ذلك به » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٦ - ١٢ : « ὁ μὲν οὖν κατὰ τὸ πρᾶγμα θεωρῶν τὰ κοινὰ διαλεκτικός ، ὁ δὲ τοῦτο φαινομένως ποιῶν σοφιστικός . καὶ συλλογισμὸς ἔριστικός καὶ σοφιστικός ἐστὶν εἰς μὲν ὁ φαινόμενος συλλογισμὸς περὶ ὧν ἡ διαλεκτικὴ πειραστικὴ ἐστὶ καὶ ἀληθὲς τὸ συμπέρασμα ἢ τοῦ γὰρ διὰ τί ἀπατητικός ἐστὶ καὶ ὅσοι μὴ ὄντες κατὰ τὴν ἐκάστου μέθοδον παραλογισμοὶ δοκοῦσιν εἶναι κατὰ τὴν τέχνην . »

منه ما يكون من الأمور الكاذبة الخاصة بجنس جنس ، وهو الذى حله لصاحب تلك الصناعة ، مثل ما فعل رجل من قدماء المهندسين يقال له بقراط : فإنه لما عمل مربعاً مساوياً للشكل الهلالي ، ظن أنه قد وجد مربعاً مساوياً للدائرة ، بأن ظن أن الدائرة تنقسم إلى أشكال هلالية حتى تفنيهاً<sup>(٢)</sup> :

٢ - يقال له : يسمى ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « فأما الذى ينظر فى الأمر من قبل الأشياء العامة فهو جدلى ، والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى - وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى - ومن أجلهما تكون الجدلية هى الممتحنة . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لم الشئ » هو الطالب و « ثانياً » جميع التضميلات هى التى ليست بحسب الحصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن أنها بحسب الصناعة » ؛ نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٠ - ٨٤١ : « فأما ذاك الذى يبصر بالأمر هؤلاء العاميات فجدى ، وأما الذى يفعل هذا تخيلاً فسوفسطائى - والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياساً من قبله الجدلية هى ممتحنة ، فإن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب من قبل ماذا . و « ثانياً » جميع التضميلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد ، ويظن أنهن موجودات بحسب الصناعات » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٥٦ : « والمشاغبي والسوفسطائى متشبه به بالبرهان والجدل ، وإنما يخالفهما بأن قياسه مطلق . وبالجمله فإن قياسات الغلط ثلاثة : قياس غلط مع طلب الحق ، وإثبات وقع سهواً . . والقياس المشاغبي الذى الغرض فيه الغلبة بغير الواجب . والقياس السوفسطائى الذى الغرض فيه إظهار الحكمة وفضل البيان . والمرائى والسوفسطائى يستعملان المشبهات بالمقدمات العامة ، والخاصية التى تجرى حدودها مجرى ما ليس خارجاً عن الصناعة » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ - ٣ : οἷον ὁ τετραγωνισμὸς ὃ μὲν διὰ τῶν

μηνίσκων οὐκ ἐριστικός

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « مثال ذلك تربيعة الدائرة الكائنة بالأشكال الهلالية غير مرائى » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٢ - ١٦ : τὰ γὰρ ψευδογραφήματα οὐκ ἐριστικά (κατὰ γὰρ τὰ ὑπὸ τὴν τέχνην οἱ παραλογισμοί), οὐδὲ γ' εἴ τί ἐστι ψευδογράφημα περὶ ἀληθείας, οἷον τὸ Ἰπποκράτους [τὸ τετραγωνισμὸς ὃ διὰ τῶν μηνίσκων]

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن الرسم الكاذب ليس يقدى إلى الحق ، ومثال ذلك تربيعة الدائرة لا الذى عمله بقراط بالأشكال الهلالية » .

فهذا الغلط هو خاص بصناعة الهندسة ، وحله على المهندس .

ومنه ما يكون من الأمور الكاذبة التي هي أعم من ذلك الجنس ، مثل من زعم من المهندسين أنه إذا عمل مربعاً ثم قسم القوس التي تحيط بكل واحد من أضلاع المربع بنصفين ، وأخرج منها خطين إلى طرفي الضلع ، ثم قسم القوس المحيطة بذيئيك الخطين بنصفين ، وأخرج ، وفعل ذلك دائماً ، فإنه ينتهي بذلك الفعل إلى أن تنطبق أضلاع الشكل المستقيم الخطوط الذي داخل الدائرة على محيط الدائرة ، فيوجد شكل مستقيم الخطوط مساوياً للدائرة . فإن هذا جحد المبادئ

ترجمة بيكار - كبرج : For false diagrams of geometrical figures are not contentious (for the resulting fallacies conform to the subject of the art) — any more than is any false diagram that may be offered in proof of a truth — e. g. Hippocrates' figure or the squaring of the circle by means of the lunules.

ابن سينا ، السفمطة ، ص ٥٨ : « ومنه ما يكون مناسباً ، ويكون الغلط واقعاً بعد حفظ أصول الصناعة ومبادئها ، وأن ما وقع ليس لمخالفتها ، بل لدوء استعمالها والبناء عليها ، مثل تربع رجل يقال له أبقرط ، فإنه فصل شكلاً هلاكياً - وهو قطع من قطع الدائرة يساوي مثلثاً - وقد ساوى مربعاً ، ثم ظن أنه إذا قسم الدائرة بهلاليات يؤدي آخر الأمر إلى أن يحصل لملئها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع ، وخفي عليه أن الدائرة لا تنقسم على تلك الهلاليات » .

عن بقراط من جزيرة خيوس ، وهو من أعظم الرياضيين في القرن الخامس قبل الميلاد ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٠٦ وما بعدها ، ولا سيما شكل ٦٣ ، ص ١٠٨ .

وقد حدث سهو في الترجمة العربية لهذا الكتاب الثمين ، إذ ورد في ص ١٠٩ أن « نصف الدائرة الكبرى يساوي نصف الدائرة الصغرى » . ومن الديهي أنه لو كان الأمر كذلك ، لكانت الدائرة الكبرى تساوي الدائرة الصغرى ولتساوى قطرها ، فتساوى الوتر وضاع في مثلث قائم الزاوية ومتساوى الساقين . وهذا محال ، والصواب أن يقال : « إن نصف نصف الدائرة الكبرى يساوي نصف الدائرة الصغرى » . قارن الأصل الإنجليزي : George Sarton, A History of Science through the Golden Age of Greece, London 1953, p. 277: "Hence, half of the larger semicircle is equal to the smaller one."

التي يستعمل المهندس وهو أن القسمة تمر في الخطوط إلى غير نهاية ، وأنه ليس ينطبق خط مستقيم على مستدير .<sup>(١)</sup>

فهذا القياس هو سوفسطائي من جهة تشبهه بالمبرهن ، وهو مشاغبى من جهة أن مقدماته الكاذبة عامة . ولذلك كان لصناعة الجدل حل أمثال هذه المقاييس . فعلى هذا يكون القياس المشاغبى هو القياس الكاذب الذى تكون نسبته إلى صناعة الجدل نسبة القياس الذى يضع رسوماً وأشكالاً كاذبة إلى صناعة الهندسة . لكن الفرق بينهما أنه ليس لصناعة الجدل موضوع محدود ، لا عام على ما عليه الفلسفة الأولى ، ولا خاص على ما عليه الصنائع البرهانية الجزئية . وقد يظن أنه قد يكون نوع من القياس صادق ، إلا أنه إذا استعمل في الصنائع البرهانية على أنه خاص بذلك الجنس ، نسب إلى صناعة السفسطة .

٣ - سوفسطائي : سفسطائي ف .

٦ - نسبة : كنسية ل .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ ، ٧١ - ٨ : ἡ ὥς Ἀντιφῶν ἐτετραγώνισεν :

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفون » ؛ نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٦ : « كاربوع أنطيفون » ؛ النقل القديم ، المجمع نفسه ، ص ٨٤٩ : « كالتربيع الذى جعل أنطيفون » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٧ - ٥٨ : « ثم بعد ذلك نعلم أيضاً التضميل : منه ما يكون خارجاً مقابل للجدلى ، وهو التضميل المشاغبى ، كما فعل رجل يقال له أنطيفون في تربيعه الدائرة ، فإنه قال : « لا زال نداخل المربعات بعضها في بعض إلى أن نستوفى بنقط زواياها ، أو بأجزاء من أضلاعها مساحة المحيط ، فنكون عندئذ قد مسحنا الدائرة » ، فخالف الموضوعات لصناعة الهندسة والمبادئ الأولى لها ، وخرج عنها ، إذ وضع الخط مؤلفاً من النقط ، أو ظن أن أجزاء المستقيمت تنطبق على المستديرة » .

عن أنطيفون هذا ، انظر : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢٠ - ١٢١ . نشأ أنتيفون Antiphon في أثينا ، وتلأله نجمه في العصر نفسه الذى اشتهر فيه سقراط . وأنتيفون جدير بالاهتمام ، فقد اقترح إنشاء مضلع بسيط منتظم داخل الدائرة المعطاة ، وإنشاء مثلثات متساوية الساقين على كل ضلع ، بحيث يكون رأس المثلث على محيط الدائرة ، وهكذا حتى تستنفد مساحة الدائرة .



وذلك أن البراهين ليس من شرطها أن تكون مقدماتها صادقة فقط ، بل وأن تكون مناسبة ، وهى الخاصة بذلك الجنس : وذلك مثل ما رجع به بروسن الدائرة . فإنه لما عمل شكلاً مستقيماً الخطوط أعظم من كل شكل مستقيم الخطوط واقسع فى الدائرة ، وأصغر من كل شكل مستقيم الخطوط محيط بالدائرة ، قال إن هذا الشكل هو مساو للدائرة ، لأن الدائرة هى أصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يحيط بها ، وأعظم من كل شكل مستقيم الخطوط تحيط به . وإذا كان شيئان كلاهما أصغر من شيء واحد بعينه ، وأكبر من شيء واحد بعينه ، فهما متساويان . فإن هذا يوهم أنه برهانى ، وليس ببرهانى . فهو مرأى<sup>(١)</sup> :

== وقد استنبذه أرسطو ، لأنه مهما تكررت عدد المرات التى يتضاعف فيها عدد أضلاع مضلع ، فإن مساحة الدائرة لا تستنفد تماماً .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٦-١٨ : ἄλλ' ὡς ἑτεροαγώνιζε τὸν κύκλον, εἰ καὶ τετραγωνίζεται ὁ κύκλος, ἄλλ' οὐ κατὰ τὸ πρᾶγμα, διὰ τοῦτο σοφιστικὸς .  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٢ : « بل كسائر بروسن الدائرة بالبرهانات ، إن كانت الدائرة ما يرجع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة ، ولذا ألمة يكون قياسه سوفسطائياً » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ ، ٣١-٤ : ὁ δὲ ἑτεροαγώνιος ἐριστικός  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « والمرأى هو الذى عمله بروسن » .  
ابن سينا ، السفطة ، ص ٥٧ : « ... عاد مغالطياً ، مثل قياس بروسن فى تربيع الدائرة ، وقد حكىناه فى كتاب البرهان » .

ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، المطبعة الأميرية ، بالقاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٧٤-١٧٧ .

عن بروسن ، انظر : جورج سارتون ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢١-١٢٣ .  
ويجب التمييز بينه وبين بروسن آخر من الفيلسوفين الحديثين ، عاش فى الإسكندرية ، أو رومة فى القرن الأول أو الثانى بعد المسيح ، وكتب فى الاقتصاد .

وقد نقل عنه مسكويه فى كتاب : تهذيب الأخلاق ، طبعة بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٥٨ : فصل فى تأديب الأحداث والصبيان خاصة نقلت أكثره من كتاب بروسن .

فإذن لا يحيط علماً بأنواع القياسات المغلطة إلا من وقف على القياس الجدلي الصحيح والقياس البرهاني الصحيح ، وهو الذى مقدماته ، مع أنها صادقة ، مناسبة . والصناعة البرهانية لما كانت تقتصر على إثبات أحد النقيضين ، وهو الصادق ، وإبطال النقيض الآخر الذى هو الكاذب . لم يضع مقدماتها من جهة السؤال . لأن المحيب قد يسلم ما ليس هو صادقاً . وأما صناعة الجدل فلما كانت معدة معرضة لأن تثبت كل واحد من / النقيضين وتبطله كانت مقدماتها مأخوذة بالسؤال ، ولم يكن قصدها تبين شيء من الأشياء إلا إذا استعملت فى تبين المبادئ الأولى مع من يجحدها ، على ما تبين فى كتاب الجدل .

والصناعة الامتحانية الجدلية تستعمل من أجناس المقاييس السوفسطائية الجنس الذى يكون من المقدمات العامة الكاذبة التى ليست بخاصة بجنس من الأجناس ، إذ كانت ليس لها موضوع خاص ، لأنها جزء من صناعة الجدل . وليس صناعة الامتحان الجدلية ، ولا بالحملة صناعة الجدل عند من يتعاطاها ، كصناعة الهندسة ، وغيرها من الصنائع البرهانية . فإن صناعة الامتحان الجدلية ، والجدل نفسه ، لما كان ليس لها موضوع خاص ، وكانت المقدمات المشهورة مشتركة للمعرفة للجميع أمكن أن يشارك العوام ومن لا علم له بصناعة الجدل والامتحان من عنده علم بهذه الصناعة ، بخلاف الأمر فى صناعة الهندسة ، أعنى أنه ليس يوجد أحد يشارك المهندس فى صناعته . لكنهم وإن شاركوا أهل هذه الصناعة ، فشاركهم هى مشاركة يسيرة . ولما كانت صناعة الامتحان الجدلي تستعمل التبيكيت العام المغالطى من جهة أنها

٧ - تبين : تبين ل . ٨ - تبين : تبين ف . || يجحدها : جحدها ف .  
 ١٠ - تستعمل : فتستعمل ل . || السوفسطائية : السفسطائية ف .  
 ٢٠ - أنها : أنه ل .

ليس لها موضوع محدود ، وكانت هذه الصناعة ، أعنى السوفسطائية ، بهذه الحال ، لأنه ليس لها جنس مخصوص ، فبين أن معرفة المباكتات المغلطة تشترك فيها صناعة الامتحان الجدلي ، وصناعة المشاغبية . ويتبين من هذا أنه ليس السوفسطائي الذي من أهل هذه الصناعة هو الذي ييكت ويغلط المغالطة الخاصة بجنس جنس من أجناس العلوم البرهانية كما تقدم : وأيضاً فإن صناعة الجدل قد يجب عليها أن تعرف أصناف المباكتات المغلطة العامة ليتحفظ منها ، كما يجب على صاحب صناعة صناعة من الصنائع الخاصة أن يعرف أصناف المغالطات التي في تلك الصناعة . ولهذا كله وجب أن تشترك هاتان الصناعتان ، أعنى الجدل والسفسطة <sup>(١)</sup> :

فأما من كم وجه وموضع تكون المباكتات السوفسطائية فقد تبين ذلك <sup>(٢)</sup> ، لكن لما كان قصد هذه الصناعة ليس التبيكت المغالطي ، بل وسائر تلك الأغراض التي قيلت ، وكان أحد تلك الأغراض الذي هو ثاب للغرض الذي

- ٣ - يتبين : تبين ل . ٤ - السوفسطائي : السفسطائي ف .  
٦ - ليتحفظ : يتحفظ ل . ٨ - لهذا : هذا ل . || وجب : أوجب ل .  
١٠ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٨ - ١٧٢ ب ١٨ = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٣ ، ٨٤٦ ، ٨٤٨ - ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٥٧ .  
ابن سينا ، السفسطة ، ٥٨ - ٦١ .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٩ : καὶ περὶ μὲν τῶν ἐλέγχων εἴρηται τῶν φαινόμενων . = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٨ : « فهذا مبلغ ما نقوله في التبيكتات المظنونة » .

هو التبكيت هو سوق المخاطب إلى الكذب الشنيع ، أو سوقه إلى الشك والحيرة ، فقد ينبغي أن ننظر في الأشياء التي بها تفعل هذه الصناعة هذا الفعل .

وأول المواضع التي يقتدر بها السائل على سوق الكلام إلى التشنيع ، هو ألا يجعل سؤاله للمخاطب على وضع محدود ويروم إبطاله بأن ينتج عن وضعه شنيعاً ، كما يفعل السائل والمحجّب في الجدل ، بل يجعل سؤاله لا على وضع محدود ، بل كيف ما اتفق ، وعلى غير وضع يتضمن المحجّب نصرته . فإنه إذا كان الأمر بهذه الصفة ، أمكن السائل أن يشنع في وجود المقدمات التي يلزم عن وضعها شنيع ما ، لأن المقدمات التي تفعل هذا ، لا بالإضافة إلى وضع محدود ، أغزر وأكثر من التي تفعلها بالإضافة إلى وضع محدود . وذلك أمر بين نفسه ، لأنه إذا رام أن ينتج الشنيع بحسب وضع محدود ضاق عليه وجود المقدمات التي تسوق إلى القول الشنيع بحسب ذلك الوضع ، ولم يمكنه النقلة إلى مقدمات آخر ، إذا لم يسلم الخصم تلك المقدمات التي بينها وبين الوضع مناسبة . ولذلك إذا سئل السائل المحجّب عن أمثال هذه المقدمات كيف ما اتفق ، أعنى التي تلزم عنها الشنعة ، فتسلمها المحجّب ، أنتج عليه من حينه الشنيع . وإن امتنع من تسليمها — مثل أن يسأله موجبة ، فيسلم سالبة ؛ أو يسأله السالبة ، فيسلم الموجبة — فإنه يمكن أن ينتقل معه في السؤال إلى أن يعثر على ما يسوقه إلى التشنيع مما يسلمه . لكن المحجّب في هذه الحال هو أوضح عذراً ، لأن له أن يقول إن هذا الشنيع لم يلزم مما سألت عنه أنت ، وإنما هو شيء وقع في أثناء القول ، ولكن لا ينفك بهذا من أنه قد سلم شنيعاً ، أو ما يلزم عنه شنيع . لأن

١ - هو (سوق) : سقطت من ف . || الشنيع : سقطت من ل .

٢ - الفعل : + المخاطب ف

٦ - وعلى : على ف . || وضع : موضع ل .

١٤ - فتسلمها : فيسلمها ل . ١٥ - تسليمها : تسلمها ف .

١٧ - التشنيع : الشنيع ل . || المحجّب : الموجب ف .

الموضع الذى من شأنه أن يسوق إلى الشنيع هو ألا يكون السؤال أو الجواب على وضع محدود . فقي لم يشعر المحيى بتغليط هذا الموضع ، ولم يتحفظ منه ، تم عليه السوق إلى الشنيع ، وإن تعسر فى موافقة السائل فى كثير مما يستله . وقد تسهل موافقة المحيى للسائل إذا استعسر عليه / بأن يخرج سؤاله مخرج سؤال المتعلم للمعلم ، وهو مع هذا يضم الغلبة ، كما قيل فى كتاب الجدل . لكن إنما يكون هذا نافعاً فى بعض المواضع ، دون بعض ، على ما قيل هنالك . فإذن ملاك الأمر فى تبصير الكاذب الشنيع الذى يلحق من هذا الموضع والتحفظ منه إنما هو الشعور به ، أعنى بهذا الموضع <sup>(١)</sup> .

٣ - تم : ثم ف .  
٤ - عليه : عنه ل .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ١٠ وما بعده :  $\text{περὶ δὲ τοῦ ψευδομένου τι δεῖξαι καὶ τὸν λόγον εἰς ἄδοξον ἀγαγεῖν (τοῦτο γὰρ ἦν δεύτερον τῆς σοφιστικῆς προαιρέσεως) πρῶτον μὲν οὖν ἐκ τοῦ συνθιάνεσθαι πως καὶ διὰ τῆς ἐρωτήσεως συμβαίνει μάλιστα. τὸ γὰρ πρὸς μηδὲν ὁρίσαντα κείμενον ἐρωτᾶν θηρευτικόν ἐστι τοῦτων· εἰκῇ γὰρ λέγοντες ἀμαρτάνουσι μᾶλλον·.... τό τε ἐρωτᾶν πολλά, καὶ ὠρισμένον ἢ πρὸς ὃ διαλέγεται... δύνανται δὲ νῦν ἥττον κακουργεῖν διὰ τούτων ἢ πρῶτον·... στοιχείον δὲ τοῦ τυχεῖν ἢ ψεύδοις τινὸς ἢ ἁδόξου τοῦ μηδεμίαν εὐθὺς ἐρωτᾶν θέσιν, ...$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة يدوى ، ص ٨٥٨ - ٨٥٩ : « وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المغلطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف رأى المشهور ، فإنه يكون : أما أولاً فن المسئلة عن الشيء كيفاً اتفق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر ، وذلك أن تصيد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعاً محدوداً . فإذا أجابوا جواباً باطلاً يخطئون على الأكثر ؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلاً ، إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة .. لأن الأصول التى عنها يعرض ، إما الكذب أو شيء غير مشهور هى ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعالم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٢ : « فكان الذى يلى القمم المذكور ، وهو التشنيع برد القول إلى كاذب وإلى شنيع ، وينبغى أن نتكلم فى أسبابه ، فنقول : إنهم إنما يتمكنون من انتاج ذلك بأن يكون ما سألوه وتسلموه غير محصل ولا محدود ، وأن يجمعوا مسائل فى مسألة واحدة بالفعل ... فإذا عاد المحيى كالتعلم المستفهم ، وواقف واستفصل لم يمكنهم الإيعان فى المغالطة ، ويجب أن نفعل هذا فى أول الأمر ، وحين نضع ونسلم ، لا حين نقرب من الخلف » .

وموضع ثان: وهو أن يعتمد إلى الأمور الشنيعة التي في جنس جنس من أجناس العلوم فيحصيها وتكون عنده عتيدة . فإذا خاطب بعض من هو من أهل تلك الصناعة ، ألزمه تلك الأمور الشنيعة التي في صناعته : وكذلك أيضاً يجب عليه أن يحصى ما هو شنيع عند أمة أمة ، أو عند الأكثر ، فيجد السبيل بذلك إلى الشنيع على الخصم . وأصل هذا كله أن يعتمد الشنيع الذي يخص تلك الأمة الذي المخاطب منها ، أو أهل تلك الصناعة الذي المخاطب منها<sup>(١)</sup> .

والنقض الملائم لهذه المواضع الذي يبصر الكذب الذي فيها أولاً هو أن يعرف المحيىب الخصم أن ما ألزمه من الشنيع أنه ليس يلزم مما سلمه : وإنما يمكن أن يفعل ذلك إذا أخذ السائل ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة . وأما متى لم يكن أخذ علة ما ليس بعلة ، فليس يمكنه مناقضته<sup>(٢)</sup> .

٧ - هو : وهو ل .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٢٩ - ٣٢ :  $\pi\acute{\alpha}\lambda\iota\nu \pi\rho\acute{o}s \tau\acute{o} \pi\alpha\rho\acute{\alpha}\delta\omicron\varsigma\alpha$  : λέγειν σκοπεῖν ἐκ τίνος γένους ὁ διαλεγόμενος, εἴτ' ἐπερωτᾷν ὁ τοῖς πολλοῖς οὗτοι λέγουσι παραδόξον· ἔστι γὰρ ἐκάστοις τι τοιοῦτον. στοιχειῶν δὲ τούτων τὸ τὰς ἐκάστων εἰληφέναι θέσεις ἐν ταῖς προτάσεσιν. = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٩ ، ٨٦٣ : « وليجل أيضاً المتكلم فكره في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس هي ، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمد القول به كثير من الناس . وذلك أن عند كل واحد شيء مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم في المقدمات » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٣ : « ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب أن يراعى مذهب كل من يريد أن يناظره ، وحينئذ ينظر إلى الأشياء التي يقولها أصحاب ذلك الرأي والمذهب مما هو مخالف للمشهور ، مكروه عند الجمهور . فإنه لا يتخلو رأي من الآراء من مثل ذلك ، فيبكته على رموس الملائم ... » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٣٣ - ٣٥ :  $\lambda\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma \delta\epsilon \kappa\alpha\iota \tau\acute{o}\upsilon\tau\omega\nu \eta \pi\rho\omicron\sigma\eta\kappa\omicron\upsilon\sigma\alpha$  : φέρεται τὸ ἐμφανίζειν ὅτι οὐ διὰ τὸν λόγον συμβαίνει τὸ ἄδοξον· ἀεὶ δὲ τοῦτο καὶ βούλεται ὁ ἀγωνιζόμενος. = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٣ : « وأحسن ما أتى به في حل هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول ، وهذا المعنى هو الذي يطلبه الخبايا في كل وقت » .

لكن للمجيب بعد ذلك أن يتأمل ذلك الشنيع هل هو مما هو شنيع عند القول به ، أو مما هو شنيع عند الطبع : فإن كثيراً ما تتقابل المحمودات في القول مع المحمودات بالطبع : لأن الجمهور يقولون كثيراً أحسن ما يكون من القول الذي ينحون نحو الجميل ، وأعمالهم مصروفة إلى الأمور النافعة التي ليست بجميلة ، مثل ما يقولون كثيراً : إن الموت مع صلاح الحال أفضل من الحياة مع الشر ؛ وإنه أن يكون المرء مع العدل محتاجاً آثر من أن يكون غنياً بالخور ، وهم مع هذا يوثرون الحياة مع الشر ، والغنى مع الخور :

فيجب علينا متى ألزمتنا الشنيع الذي بحسب القول أن نقابله بأنه محمود عند الطبع ؛ وإن ألزمتنا الشنيع بحسب الطبع قابلنا ذلك بأنه محمود بحسب الاعتقاد والقول<sup>(١)</sup> :

وقد يوجد هاهنا موضع واسع كثير المنفعة في مقاومة هذا الجنس من القول : وهو أن المحمودات عند الشريعة كثيراً ما تضادها المحمودات عند الطبيعة . فينبغي للذي يشنع عليه بمقابل المحمود في الشريعة أن يقابل ذلك بأنه

٢ - ٣ - فإن كثيراً . . . بالطبع : سقطت من ف

== ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ : « وأحسن من هذا وأفضل للنسب أن يبين أن الخلف لم يلزم مما سلم ، وهو الذي من عادة الجدلي الصرف أن يشتغل به . إلا أن هذا ليس من هذا الباب ، بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ، ومن باب سوء التبكيت » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٣٦ - ١٧٣ : « ἐτι δ' ἐκ τῶν βουλήσεων καὶ τῶν φανερῶν δοξῶν. οὐ γὰρ ταῦτα βούλονται τε καὶ φασίν, ἀλλὰ λέγουσι μὲν τοὺς εὐσχημονεστάτους τῶν λόγων, βούλονται δὲ τὰ φαινόμενα λυσιτελεῖν ὅτιον τεθνάναι καλῶς μᾶλλον ἢ πλουτεῖν αἰσχροῶς, βούλονται δὲ τῶναντία. τὸν μὲν οὖν λέγοντα κατὰ τὰς βουλήσεις εἰς τὰς φανεράς δόξας ἀκτέον, τὸν δὲ κατὰ ταύτας εἰς τὰς ἀποκεκρυμμένας ὁμοιοτέρως γὰρ ἀναγκαῖον παραδόξα λέγειν ἢ γὰρ πρὸς τὰς φανεράς ἢ πρὸς τὰς ἀφανεῖς δόξας ἐροῦσιν ἐναντία ,

محمود عند الطبيعة . ومن شنع عليه بالمقابل المحمود عند الطبيعة أن يقابل ذلك بأنه محمود عند الشريعة . فإنه كثيراً ما تتضاد المحمودات بالطبع مع المحمودات بالشرع ، فتتقضى كل واحدة منهما من حمد صاحبتها . لكن المحمودات بالطبع هي محمودات من قبل صدقتها ، والتي بالشرع هي محمودات من قبل أنفسها<sup>(١)</sup> المعمول بها عند الأكثر ، أي المشهور .

٣ - فتقضى : فنقض ل . || واحدة : واحد ل .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٣-٨٦٤ : « وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئاً واحداً بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائماً ما كان شكله أحسن ، ويعتقدون أن المظنونة هي التي تنفع - مثال ذلك : هل الواجب إثباتنا أن نموت على جهة محمودة ، أو أن نحيا على جهة مذمومة ؟ وهل أن يقتصر على جهة العدالة أكثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟ وهم يطلبون هذه المتضادات ، فن كان كلامه بحسب الاعتقادات جريئاً به إلى الآراء المشهورة ، ومن تكلم بحسب هذه ، تدناها إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرابهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم يقولون : المتضادات إذا نحو الآراء الظاهرة ، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، وهو أفصح وأبلغ وأصح وأدق .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ : « وكثيراً ما تكون المشهورات قولاً غير المشهورات عقداً في الناس ، والمشهورات بالسنة غير المشهورات بالطبع ، والمشهورات بحسب السنة العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنة الخاصة ، والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور . مثال الأول : أن المشهور المحمود لفظاً هو ما هو أحسن قولاً ، والمحمود عقداً هو ما هو أوفق . مثال ذلك : أن المحمود قولاً هو أن الأولى أن نموت محمدين ، وربما كان المحمود عقداً هو : أن الحياة في الذم خير من الموت ، والمشهور قولاً هو : أن العدالة مع الفقر أكثر ، وربما كان المشهور عقداً ضده » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ٧١ - ١٦ :  $\pi\lambda\epsilon\iota\sigma\tau\omicron\varsigma\ \delta\epsilon\ \tau\acute{o}\pi\omicron\varsigma\ \epsilon\sigma\tau\acute{\iota}\ \tau\omicron\upsilon\ \pi\omicron\iota\epsilon\acute{\iota}\nu$  :  $\pi\alpha\rho\acute{\alpha}\delta\omicron\epsilon\alpha\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\iota\upsilon$  ,  $\acute{o}\sigma\pi\epsilon\rho\ \kappa\alpha\iota\ \acute{o}\ \text{Καλλικλῆς} \epsilon\acute{\nu}\ \tau\eta\ \Gamma\omicron\rho\rho\acute{\gamma}\iota\mu\ \gamma\acute{\epsilon}\gamma\rho\alpha\pi\tau\alpha\iota\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\omega\upsilon$  ,  $\kappa\alpha\iota\ \omicron\acute{\iota}\ \acute{\alpha}\rho\chi\alpha\acute{\iota}\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\acute{\alpha}\nu\tau\epsilon\varsigma\ \acute{\omega}\nu\tau\omicron\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota\upsilon$  ,  $\pi\alpha\rho\acute{\alpha}\ \tau\acute{o}\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \tau\omicron\upsilon\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$  .  $\acute{\epsilon}\nu\kappa\epsilon\upsilon\tau\acute{\iota}\alpha\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$  ,  $\kappa\alpha\iota\ \tau\eta\ \delta\iota\kappa\alpha\iota\omicron\sigma\acute{\upsilon}\nu\eta\eta\upsilon$   $\kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$   $\mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\ \kappa\alpha\lambda\acute{o}\nu$  ,  $\kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \delta'\ \omicron\acute{\upsilon}\ \kappa\alpha\lambda\acute{o}\nu$  .  $\delta\epsilon\acute{\iota}\ \sigma\acute{\upsilon}\nu\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \tau\omicron\upsilon\ \epsilon\acute{\iota}\pi\acute{o}\nu\tau\alpha\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$   $\acute{\alpha}\pi\alpha\upsilon\tau\acute{\iota}\nu$  ,  $\pi\rho\acute{o}\varsigma\ \delta\epsilon\ \tau\omicron\upsilon\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$   $\acute{\epsilon}\pi\acute{\iota}\ \tau\eta\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \acute{\alpha}\gamma\epsilon\iota\upsilon$  .  $\acute{\alpha}\mu\phi\omicron\tau\acute{\epsilon}\rho\omega\varsigma\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \sigma\upsilon\mu\beta\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota\ \lambda\acute{\epsilon}\gamma\epsilon\iota\upsilon\ \pi\alpha\rho\acute{\alpha}\delta\omicron\epsilon\alpha$  .  $\eta\acute{\nu}\ \delta\epsilon\ \tau\acute{o}\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \phi\acute{\upsilon}\sigma\iota\varsigma\ \alpha\acute{\upsilon}\tau\omicron\iota\varsigma\ \tau\acute{o}\ \acute{\alpha}\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma$  ,  $\tau\acute{o}\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\ \nu\acute{o}\mu\omicron\upsilon$   $\tau\acute{o}\ \tau\omicron\iota\varsigma\ \pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\varsigma\ \delta\upsilon\kappa\omicron\upsilon\acute{\nu}$  ,



فقد تبين أنه كما أن لهؤلاء أن يناقضوا الأمور الشنيعة التي ينتجها عليهم  
التقابل من هذه المواضع ، كذلك للسائلين أن يضطروا المحجب من المواضع  
التي ذكرنا ، إما إلى التبيكيت ، وإما إلى الإقرار بالشنيع <sup>(١)</sup> .

وقد يكون من مفردات المسائل ما يتفق فيها أن يلزم السائل المحجب الشنيع  
بأى المتناقضين أجاب . والمواضع التي تفعل هذا هي التي تسوق مخاطب إلى  
الشك والحيرة ، وهو الغرض الثالث من أغراض السوفسطائيين ، مثل قول  
القائل : أئى ينبغى أن نطبع أكثر : الحكماء أم الآباء ؟ فإن قيل « الآباء » ،  
قيل فخالفة ما تقتضيه الحكمة واجبة . وإن قيل « الحكماء » ، قيل فعصيان  
الوالدين إذن واجب . وكذلك هل ينبغى أن نؤثر ما هو عدل أم ما هو نافع .  
ومثل هل أن نظلم آثر من أن نظلم ، أم الأمر بالعكس . وبالحملة : فإن هذا  
النحو من الحيرة يلحق جميع الأشياء التي تتضاد فيها آراء الحكماء مع آراء الجمهور

١٠ - ومثل : مثل ل . ١١ - النحو : النوع ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ : « والموضع الذى يحملنا نقول  
ما يخالف الآراء المشهورة واسع ، بحسب ما يثبت أيضاً عن قبلقليس في «جورغياس» إذ قال :  
وقد ظن القدماء بجميع الأشياء العريضة أنها دون التي بالطبيعة ، حتى التي بحسب السنة . وذلك أن  
الطبيعة والسنة ضدان . فإن العدالة : أما بحسب السنة فهي خير ، وأما بحسب الطبيعة فليست خيراً .  
فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتي بحسب السنة ، وأما قول من يتكلم بحسب  
السنة ، فبأن يصير به إلى التي بحسب الطبيعة . وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على  
الجهتين جميعاً ؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح ، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ١٦١ - ١٨ : ὥστε διπλὸν ὅτι καὶ αἱ τοῖς καὶ αὐτοῖς  
καὶ οἱ νῦν, ἢ ἐλέγξει ἢ παραδόξα λέγειν τὸν ἀποκρινόμενον ἐπεχείρουν  
ποιεῖν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ : « فعلوم إذن أن أولئك ، مثل  
الموجودين الآن ، جميعاً يرمون إما تبيكيت المحجب ، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور » .

والأكثر : مثال ذلك : أن الحكماء يرون أن الملوك السعداء هم المعدول ، والجمهور يرون أن السعداء هم المظفرون. وقد يمكن أن يقال إن التضاد الذي في هذا الجنس هو راجع إلى التضاد الذي يلقي بين الحمودة بالطبيعة والحمودة بالسة ، لأن الذي عند الحكماء والذي عند الطبيعة هو محمود من أجل أنه صادق ، والذي عند الشريعة وعند الأكثر هو محمود من أجل أنه مشهور ، وأن عليه الأكثر<sup>(١)</sup>.

فمن هذه المواضع ومن أشباهها ينبغي أن يطلب وجود هذه المقدمات الشذية ، وهي التي يسميها أرسطو « الناقصة الإقرار »<sup>(٢)</sup>.

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ، ١٩ - ٣٩ : *Ἐντα δὲ τῶν ἐρωτημάτων ἔχει τὸ ἀμφοτέρως ἄδοξον εἶναι τὴν ἀπόκρισιν, οἷον πρότερον τοῖς σοφοῖς ἢ τῷ πᾶσι δεῖ πείθεσθαι, καὶ τὰ συμφέροντα πράττειν ἢ τὰ δίκαια, καὶ ἀδικεῖσθαι αἰρετώτερον ἢ βλάπτειν... φασὶ γὰρ οἱ μὲν εἰς ἀνάγκης τὸν εὐδαιμόνα δίκαιον εἶναι τοῖς δὲ πολλοῖς ἄδοξον τὸ βασιλεύειν μὴ εὐδαιμονεῖν...*

= ت. ع. نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٨ : « والسؤال الذي من شأن الجواب عن قسمها أن يلزم أمراً غير مشهور يسيرة ، مثال ذلك : أيما أوجب طاعة : الحكماء أو الآباء ؟ ، وأن يفعل الأصلح ، أو الأفعال العادلة ؟ ، وأي هذين أنهي : أن يظلم ، أو أن يظلم ؟ ... وهؤلاء يقولون إن من أفصح فمن الاضطراب أن يكون عادلاً ، والكثيرون يقولون : إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحاً ».

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٥ - ٦٦ : « وربما كان الطرفان غير شتعيين ، ولكل واحد منهما مناسبة من الحمد ، يمكن أن تؤيد يسيراً ، فإذا سأل فسلم أيهما كان أكد هذه الثاني بشيء يسير يشنع به . ومثال هذه مثل قولهم : « أترى الحكماء تطيعهم أم أهل البلد » ؟ والسؤال الذي منها يتمكنون من إنتاج الخلف المخالف للمشهور ، هو مثل قولهم « أترى طاعة الآباء أوجب ، أو طاعة الحكماء ؟ » ، وأيهما سلم أنتج منه خلفاً : فإن سلم أن طاعة الآباء أوجب ، أنتج منه : « فإذا طاعة العقل والحكمة غير واجبة » ، وإن سلم أن طاعة الحكماء أوجب ، أنتج منه : « فإذا قد يصير عصيان الوالد ومخالفته واجبة » . وكذلك إذا سألوا : « هل ينبغي أن نفعل ما هو أصح أو ما هو عدل ؟ ، وأي الأمرين أولى أن نؤثره إذا لم يكن يمكن غيرهما : أن نظلم ، أو أن نطلب » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ، ٣١ : *καὶ τὰ μὲν παράδοξα ἐκ τούτων δεῖ ζητεῖν τῶν τόπων* = ت. ع. نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٧ : « وأما هؤلاء الواوأت من نقصان الرأي فيجب أن نطلبها من هذه المواضع » .

فأما من أين يمكن صاحب هذه الصناعة أن يلجئ المتكلم إلى التبيكيت ،  
أو إلى الهذو والنشيع عليه بذلك ، وهو الغرض الرابع ، فذلك يعرض للذين  
ليس عندهم فرق ، ولا اختلاف ، بين أن يوثق بالشئ من حيث يدل عليه  
اسم مفرد ، أو من حيث يدل عليه بذلك الاسم مع بعض ما يدل عليه ذلك  
الاسم : إما على طريقه اللزوم ، وإما على جديّة التضمين : حتى يأتي بمجموع  
ذلك في صورة القول المركب . وذلك يعرض كثيراً في المضافات وفي حدود  
الأشياء إلى قوامها في موضوع ما ، ويؤخذ ذلك الموضوع جزءاً حدها ،  
فيعرض من ذلك إما أن يبيته ويلزمه الإقرار بالقول الكاذب ، وإما أن يهتد  
في كلامه : مثال ذلك في المضاف أن يقول : إن كان ما يدل عليه قولنا  
« ضعف » هو ما يدل عليه قولنا « ضعف النصف » ، لأن الضعف إنما هو  
ضعف للنصف ، وكان النصف ضعفاً ، فالضعف ضعف . فإما أن يقول  
إن الضعف ليس هو ضعفاً للنصف ، وإما أن يقول إن الضعف هو ضعف ،  
وذلك هذر . فإن الشئ لا يكون جزءاً عن نفسه :<sup>(٢)</sup>

١١ - فالضعف : + هو ل .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٢ ، ٣٢١ - ٣٨ : περὶ δὲ τοῦ ποιῆσαι ἀδολεσχεῖν ،  
ὃ μὲν λέγομεν τὸ ἀδολεσχεῖν ، εἰρήκαμεν ἡδὴ πᾶντες δὲ οἱ τοιοῖδε  
λόγοι τοῦτο βούλονται ποιεῖν· εἰ μὴδὲν διαφέρει τὸ ὄνομα ἢ τὸν  
λόγον εἰπεῖν ، διπλάσιον δὴ καὶ διπλάσιον ἡμίσεος ταῦτό· εἰ ἄρα  
ἔστι διπλάσιον ἡμίσεος διπλάσιον ، ἔσται ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον.  
καὶ πάλιν ἂν ἀντὶ τοῦ \*διπλάσιον\* διπλάσιον ἡμίσεος τεθῇ , τρις ἔσται  
εἰρημένον , ἡμίσεος ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον.  
= ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأما أن نجعل المجيب مكرراً ، فقد  
تقدم قولنا ما الذي نعى بقولنا : تكرر . وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ،  
وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضعف أو ضعف النصف هي شئ واحد  
بمعينه ، فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف للضعف يكون موجوداً ، فأما إن كان أيضاً  
شئ ما ضعفاً ، وقد وضع أنه ضعف للنصف ، فإن « النصف » يكون قد قيل ثلاث مرات :  
للنصف للنصف للضعف للضعف » .

ومثل أن يقول : إن كانت الشهوة إنما هي شوق إلى اللذيذ ، والشوق إلى اللذيذ شهوة . فالشهوة إذن شهوة .<sup>(١)</sup>

وإنما عرض هذا من قبل أن هذين من المضاف . فإن الضعف إنما هو ضعف لشيء ، والشهوة شهوة لشيء . وكذلك يعرض في أمثال الأشياء التي وجودها في النسبة . وأما الأشياء التي تلجئ المخاطب إلى الهنذر في حدودها ، فايست هي من المضافات ، وإنما هي من ذوات الكيفيات ، وذلك أن الموضوعات لهذه يأخذونها مرة مع المحدود ، ومرة في الحد ، فيعرض من ذلك أن يكرر الشيء الواحد، مرتين . مثال ذلك أنهم يقولون : إما ألا يكون الأنف الأنفطس هو الأنف العميق ، وإما أن يكون الأنف الأنفطس هو الأنف العميق ،

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٧ - ٦٨ : « وأما التشنيع الذي يقود المتكلم إلى هنذر بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلا : لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه ، وبين مقتضى الاسم مأخوذاً مع شيء آخر ، حتى يكون مجموعها على هيئة قول ، فيأخذونها كشيء واحد . فن ذلك ما يعرض لهم في الأمور الإضافية ، وكما يقول قائلهم : « أليس الضعف ضعفاً للنصف ، فالنصف له ضعف ، فيكون الضعف إذن ضعف ما له ضعف - وهذا هذيان - فإذا ليس الضعف ضعفاً للنصف . وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل ، وأن الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذياناً مثله ، لا باطلاً .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ، ٣٨١ - ٤٠ :

καὶ ἄρα ἔστιν ἡ επιθυμία ἡδέος ; τοῦτο δ' ἔστιν ὀρεξις ἡδέος ἔστιν ἄρα ἡ επιθυμία ὀρεξις ἡδέος .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأترى إذا كانت شهوة اللذيذ موجودة ؟ فالشوق إلى اللذيذ موجود ؟ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ، فقد تكون إذن الشهوة اللذيذ هي الشوق إلى اللذيذ ؟ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٧١ : « ومن ذلك أن يقول : يا ليت شعري أتكون الشهوة للذ من الأشياء ؟ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ ، فلا محالة أن الشهوة شوق إلى ملذ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٩ : « أما الذي على سبيل المغالطة مثل قول القائل على من قال : « إن الشهوة شوق إلى اللذيذ » ، بأن يقول : « هو الشوق نفسه هو إلى اللذيذ » ، كأنه يقول : « إن الشهوة هي شيء لأجل اللذيذ » . والمغالطة في هذا أن الشوق قد يكون إلى غير اللذيذ ، بل يكون إلى الغلبة ، وإلى الجميل ، وإن خالف اللذيذ » .

فيكون الأنف هو الأنف . وذلك هنـر .<sup>(١)</sup>

وكذلك إما ألا يكون الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين ، وإما أن يكون الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين ، فيكون العدد هو العدد . وذلك هنـر .<sup>(٢)</sup>

٢ - يكون : + العدد ل . || متساويين : سقطت . ن ل .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ٩ - ١١ : καὶ εἰ τὸ σιμόν κοιλότης ῥινόσ ἔστιν, ἔστι δὲ ῥίς σιμή, ἔστιν ἄρα ῥίς ῥίς κοίλη.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « الأنف هو تغيير في الأنف ، وقد يوجد أنف أنف ، فقد يوجد إذا أنف هو أنف أنف » .

أخطأ عيسى بن زرة في ترجمة τὸ σιμόν بالأنف ، والترجمة الصحيحة هي كما جاء في ترجمة ثاوثيرا الموجودة في هامش صحيفة ٨٧٤ من طبعة بدوى : الفطسة ، وهي الترجمة التي اختارها يحيى بن عدى ، أما في النقل القديم فقد عبر عنها بالفطوسة ، قارن ترجمة بيكاردي كبريدج : snubness

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٩ : « وكذلك : الأنف فيه تغيير في الأنف ، لأن الفطوسة تغيير في الأنف ، فيكون قد قيل الأنف . رتين ، وخصوصاً إذا أخذ الأنف الأنف بالأنف بأنه أنف هو أنف فيه تغيير في الأنف ... وقد يرجع برده التفتيش إلى جزء من السؤال ، فإنه إن كان الأنف أنفاً ذا تغيير ، فيجب ألا يقال أنف أنف ، كما لا يقال إنسان حيوان ، وشرح اسم المكرر مكرراً . وإن عني بالأنف صاحب أنف فيه تغيير ، لم يجوز أن يقال أنف ، بل أنف الأنف » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ١ - ٩ : εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων ἔν τε τοῖς πρὸς τι, ὅσα μὴ μόνον τὰ γένη ἀλλὰ καὶ αὐτὰ πρὸς τι λέγεται καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ἐν ἀποδίδοται (οἷον ἢ τε ὄρεξις τινὸς ὄρεξις καὶ ἢ ἐπιθυμία τινὸς ἐπιθυμία, καὶ τὸ διπλάσιον τινὸς διπλάσιον καὶ διπλάσιον ἡμίσεος), καὶ ὅσων, ἢ οὐσίας, οὐκ ὄντων πρὸς τι ὅλως ὧν εἰσιν ἕξεις ἢ πάθη ἢ τι τοιοῦτον ἐν τῷ λόγῳ αὐτῶν προσδηλοῦται κατηγορουμένων ἐπὶ τούτοις. οἷον τὸ περιττὸν ἀριθμὸς μέσον ἔχων ἔστι δ' ἀριθμὸς περιττός ἔστιν ἄρα ἀριθμὸς ἀριθμὸς μέσον ἔχων.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، ص ٨٧٠ ، النقل القديم ، ٨٧١ - ٨٧٢ : « وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور في فن المضاف الذي ليست الأجتناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال إنها منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمستول إذا مثل أعطى الجواب فيها (كقولك =

وربما لحق الاسم المفرد مثل هذا من غير أن يؤخذ مركباً ، مثل قول القائل : « يا هذا ، هل يدل الضعف على شيء . فإن كان دالاً ، فإما أن يدل على شيء ليس هو ضعفاً ، وإما أن يدل على ضعف . لكن إن دل على ضعف ، كان الضعف نفسه ضعفاً ، وذلك هذر . وإن دل على غير ضعف ، فالضعف ليس بضعف .<sup>(١)</sup>

٤ - فالضعف : والضعف ل .

« إن الشوق لا يكون شوقاً إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا لشيء ، والضعف لا يكون ضعفاً إلا لشيء ؛ وكل ما كان معنى جوهره بالمضاف لا بالإنية وله أحوال ثابتة ، والآخر أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعتة وصفته ( ص ٨٧٦ ) من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسط ، وقد يكون عدداً فرداً ، فلا محالة أنه قد يكون عدداً وهو عدد واسط .

ابن سينا ، السفسطة ، ٦٩ : « أما الذي على سبيل الوجوب فإذا كان شيء يؤخذ في حده الموضوع ، وأخذ الموضوع عنه ، وأريد أن يحد ، مثل العدد الفرد إذا أريد أن يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد ، والفرد حده أنه عدد له وسط ، فيكون العدد الفرد عدداً هو عدد ذو وسط ، فيكون قدكرر العدد مرتين .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ١٢ - ١٦ : φαίνονται δὲ ποιεῖν οὐ ποιοῦντες ἔνιότε διὰ τὸ μὴ προσπυνθάνεσθαι εἰ σημαίνει τι καθ' αὐτὸ λέχθῃ τὸ διαπλάσιον ἢ οὐδέν , καὶ εἰ τι σημαίνει , πότερον τὸ αὐτὸ ἢ ἕτερον , ἀλλὰ τὸ συμπέρασμα λέγειν εὐθύς . ἀλλὰ φαίνεται διὰ τὸ τὸ ὄνομα ταῦτὸ εἶναι ταῦτὸ καὶ σημαίνειν .

ت. ع. نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا . وربما كان ذلك من قبل أنا لانسأل - مع ما نسأل عنه - : هل الضعف يدل على شيء ، إذا قيل مفرداً على حياله ، أو ليس يدل على شيء ؟ وإن كان دالاً على شيء ، فهل ذلك الشيء واحد بعينه ، أو مختلف ؟ ، بل نأق بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إنما يكون من قبل الظن بأن الاسم ، إذا كان واحداً بعينه ، فإن دلالة تكون واحدة بعينها .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ ب : ومثال الفضل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان أبيض ، فإذا زيد إنسان أبيض ؛ وقولنا : زيد إنسان وزيد حيوان ، فإذا زيد إنسان حيوان ، وذلك كله فضل وتكرير » ؛ ص ١٢٥ ؛ « والموضع الذي لا يلحقه فيه التكرير والفضل هي المطلقات التي لا ينحصر أحدها في الآخر ، ولا يكون أحدها < هو > الآخر . وكون أحدهما هو الآخر : هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من لفظ المطلق الآخر .

قال :

وأما سوق الحبيب إلى أن يتكلم بك م يظن به أنه مستحيل الدلالة ، من غير أن يكون كذلك ، فإنما كانت أكثره . إلا اليسير منه ، من الألفاظ المشتركة الأشكال للمذكر والمؤنث . وما ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذا خاص بلسانهم . فإنه كانت لهم أشكال خاصة بالمذكر والمؤنث ، وأشكال لما ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذه ربما دل بها عندهم على المذكر والمؤنث . وهذا هو الغرض الخامس من أغراض السوفسطائيين . وينبغي أن تأمل في استنسا المواضع التي يعرض فيها مثل هذا العرض . فإنه يشبه أن يكون هذا مشتركاً لجميع الألسنة ، وهو المسمى عندنا عياً<sup>(١)</sup> :

والعنى منه ماهو عى بالحقبة ، وهو الكلام المستحيل المفهوم ، ومنه ماهو عى في الظن وهو الذي ينبغي أن يفحص هاهنا عن مواضعه .

قال :

فقد تبين من هذا القول أجناس المواضع المغلطة في غرض غرض من الأغراض الخمسة السوفسطائية ، وأنواع تلك الأجناس . والتي بقي من تمام هذه المعرفة هي ثلاثة أشياء :

٤ - ما ليس بمذكر ولا مؤنث : لما ليس مؤنث ولا مذكر ف .

١٤ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ١٧٣ ب ١٤ وما بعده :  $\sigma\lambda\omicron\iota\kappa\iota\sigma\mu\delta\varsigma\ \delta'\ \omicron\iota\omicron\nu\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \epsilon\sigma\tau\iota\nu$  :

$\epsilon\iota\theta\eta\tau\alpha\iota\ \pi\rho\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\nu$  . ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ -

٨٧٥ ، ٨٧٩ - ٨٨٠ .

قارن أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ٢٠ - ٢١ ؛ ٤٤ ؛ ١٦٦ ب ١ وما بعده ، وانظر فيجاسيق ،

ص ١٤ و ٢٣ من هذا الكتاب .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٠ .

أحدها : أن يقال كيف ينبغي لمن يريد العمل بهذه المغالطة أن يجيد السؤال ؟  
فانه ليس التفرق بين فعل هذه المواضع ، إذا أجيد العمل بها ، وإذا لم يجيد ،  
ببسيط : وسواء كان ممتحناً أو مغانطياً ؟

والثاني : كيف ينبغي أيضاً أن يجيد الجواب من كاذب مزعماً أن يتحفظ  
من هذه المغالطات ؟

والثالث : كيف ينبغي أن يتقضى كل واحد من تلك المواضع الثلاثة عشر  
فأما أولاً : فإن التغليب يكون أبلغ إذا قصد تطويل الكلام عند استعمال  
تلك المواضع . فإنه يكون ما فيها من التغليب أخفى على السامع :  
وثانياً . أن يسئل مستعجلاً ، لا متبسطاً . فإنه إذا استعجل في القول ، كان  
التغليب الذي فيه أخفى وأحرى ألا يوقنت عليه ؟

وثالثاً : أن يغضب المحبب . فإنه إذا غضب ، اختلط فهمه ، فام يفهم  
شيئاً . والغضب / إنما يثيره أكثر ذلك أن يصرح ويعلن قصوره وفلة فهمه .<sup>(١)</sup>

٥ - المغالطات : المغالطات ل . ٦ - عشر : + المغلطة ف .

١٢ - يثيره : يؤثره ل . || قصوره : بقلة قصوره ف : بقصوره ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ١٧١ - ٢٣ : ἔστι δὲ πρὸς τὸ ἐλέγχειν ἐν μὲν  
μῆκος· χαλεπὸν γὰρ ἅμα πολλὰ συνορᾶν... ἐν δὲ τάχος· ὅστερ᾽ ἔχοντες  
γὰρ ἥττον προορῶσιν. ἔτι δ' ὀργὴ καὶ φιλονεικία· ταρραττόμενοι γὰρ  
ἥττον δύνανται φυλάττεσθαι πάντες· στοιχεῖα δὲ τῆς ὀργῆς τό τε  
φανερόν· ἑαυτὸν ποιεῖν βουλόμενον ἀδικεῖν καὶ τὸ παράπαν ἀναισχυνεῖν.  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٣ - ٨٨٤ : « فأحد ما يعين على التبيكيت  
هو الإطالة : وذلك أن تحصيل أشياء كثيرة معاً يعسر .... وموضع ثان من المبادرة ، وذلك أنهم  
إذا لم يلحقوا ، نقص ما يسبقون إلى تأمله . والغضب أيضاً والمراء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا ،  
قصرُوا عن ضبط جميع ما يحتاج إليه . وأصول السخط هي أن يظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور ،  
و ألا يخجل ألبته » .



. ومنها : أن يسئل عن المقدمات التي يروم المغالطة بها مبدلة أنترتيب من موضوعها من انقياس ، فتأوطة بالمقدمات المشهورة التي يلزم عنها نقض ما يروم إنتاجه على المحجب . فإن هذا الفعل مما يخفيها ، فلا يفتن لها ، فتسلم . وذلك أنه إن كانت المقدمات التي يروم المغالطة بها شائعة غير محمودة الصدق ، استمرت بخاطيها بالمشهورات . وإن لم تكن شائعة ، فقد يعام من أي يروم تسليم الشنيع وحده . إذ كان منرداً ، إذ كان عسيراً ما يسلم . ومثال ذلك : من فعلة من يروم استعمال السموم بخاطيها الأغذية لتخني . وأيضاً فإنه يخني على المحجب من أيها يروم الإنتاج ، فيتخير في معرفة ما يسلم منها مما ليس يسلم .

- ١ - مبدلة : مبدلت ف ء
- ٢ - بالمقدمات : المقدمات ف .
- ٣ - يفتن : يفتن ل ء
- ٤ - شائعة غير محمودة الصدق : غير محمودة الصدق شائعة ف .
- ٥ - شائعة : مختلطة ف .
- ٦ - إذا كان : سقطت من ف .

= ابن سينا ، السفطة ، ٧١ : « فن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام ، وتشتت مواضع الحل ، وتتبعأد أجزاء القول بعضها من بعض ، فتخفى توجهها إلى المطلوب . ومن ذلك الاستعجال والإيجاز حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التأمل والروية . ومن ذلك التغضيب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال النفساني قوة الفكرة فيشتغلها عن التنبيه للزلة . وجميع ذلك يعين على ألا تحصر جميع المقدمات في الذهن ، وإن حصرت غفل عن جهة تأديها إلى النتيجة . وأقوى أسباب الإسقاط التوقع بإعلان الجور ، والتصريح بأنك لم تحسن أن تجيب ، وأن تتكلم ألبتة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٢٣١ - ٢٩ :  $\epsilon\tau\iota\ \tau\acute{o}\ \epsilon\nu\alpha\lambda\lambda\acute{\alpha}\xi\ \tau\acute{\alpha}\ \epsilon\pi\omega\tau\eta\mu\alpha\tau\alpha$  :  $\tau\iota\theta\acute{\epsilon}\nu\alpha\iota$  ،  $\epsilon\acute{\alpha}\nu\ \tau\epsilon$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\alpha\upsilon\tau\acute{o}$   $\pi\lambda\epsilon\acute{\iota}\omicron\upsilon\varsigma$   $\tau\iota\varsigma\ \epsilon\chi\eta\iota$   $\lambda\acute{o}\gamma\omicron\upsilon\varsigma$  ،  $\epsilon\acute{\alpha}\nu\ \tau\epsilon$   $\kappa\alpha\iota$   $\acute{o}\tau\iota$   $\omicron\upsilon\tau\omega\varsigma$   $\kappa\alpha\iota$   $\acute{o}\tau\iota$   $\omicron\upsilon\chi\ \omicron\upsilon\tau\omega\varsigma$  .  $\acute{\alpha}\mu\alpha$   $\gamma\acute{\alpha}\rho$   $\sigma\upsilon\mu\beta\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota$   $\eta\eta$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma$   $\pi\lambda\epsilon\acute{\iota}\omega$   $\eta\eta$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma$   $\tau\acute{\alpha}\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\acute{\iota}\alpha$   $\kappa\omicron\iota\omega\epsilon\acute{\iota}\sigma\theta\alpha\iota$   $\tau\eta\nu$   $\varphi\upsilon\lambda\alpha\kappa\eta\nu$  .  $\acute{o}\lambda\omega\varsigma$   $\delta\epsilon$   $\pi\acute{\alpha}\nu\tau\alpha$   $\tau\acute{\alpha}$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma$   $\tau\eta\nu$   $\kappa\rho\acute{\upsilon}\psi\iota\nu$   $\lambda\epsilon\chi\theta\acute{\epsilon}\nu\tau\alpha$   $\pi\rho\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\nu$   $\chi\rho\eta\sigma\iota\mu\alpha$   $\kappa\alpha\iota$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma$   $\tau\omicron\upsilon\varsigma$   $\acute{\alpha}\gamma\omega\nu\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\upsilon\varsigma$   $\lambda\acute{o}\gamma\omicron\upsilon\varsigma$  .  $\eta$   $\gamma\acute{\alpha}\rho$   $\kappa\rho\acute{\upsilon}\psi\iota\varsigma$   $\epsilon\sigma\tau\acute{\iota}$   $\tau\omicron\upsilon$   $\lambda\alpha\theta\epsilon\acute{\iota}\nu$   $\chi\acute{\alpha}\rho\iota\nu$  ،  $\tau\acute{o}$   $\delta\epsilon$   $\lambda\alpha\theta\epsilon\acute{\iota}\nu$   $\tau\eta\varsigma$   $\acute{\alpha}\pi\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma$  . =

ومنها : أن يستل عن نقيض الشيء الذى يروم تسليمه ، ليكون المحيب ،  
إذا لم يسلم له ذلك وتعسر عليه ، فقد سلم له الشيء الذى قصد تسليمه منه .  
ومنها : أن يستل مصرحاً بطرفى النقيض كأنه لا يبالى بأيهما أجاب المحيب ،  
فإنه بهذا الفعل يخفى على المحيب أى النقيضين يقصد تسلمه ، فربما سلم مقصوده  
إذا لم يعلمه .<sup>(١)</sup>

ومنها : أنه إذا استعمل الاستقراء ألا يضع وجود الحكم الجزئيات الشيء  
الكلى الذى يروم تصحيحه على جهة السؤال ، بل يضع جميع الجزئيات على أن  
وجود المحمول أمر واضح لها ، وأنه مما لا يحتاج إلى سؤال فى وجود ذلك المحمول  
الجزئيات ذلك الشيء الذى يرام إثبات المحمول بكليته بالاستقراء . وإذا أتى  
بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلمها المحيب ، فليتبع ذلك بتصحيح الكاية وهو  
وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع ، من غير أن يستل عن لزوم الكاية

- ٢ - له : سقطت من ل .  
٤ - الفعل : سقطت من ل .  
٦ - الحكم : حكم ل .  
٧ - يضع : سقطت من ل .  
٩ - الجزئيات : فى جزئيات ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأيضاً أن يبدل وضع الأشياء التى  
يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتى فى بيان الشيء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة ، وكان له أن  
يبين أنه كذا ، وأنه ليس كذا ، فيعرض من ذلك أن يحتسب إما من الأقاويل الكثيرة ، أو من  
المتضادة . وبالجملة فجميع الأشياء التى قصد بها فيما تقدم قصد الستر نافعة فى الأقاويل الجهادية ،  
وذلك أن الستر إنما يراد من أجل أن يضل ، ولأن يضل تضليلاً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧١ : « ومن ذلك تغيير الترتيب ، والوضع ، لإخفاء النتيجة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٣٠١ - ٣٣ : πρὸς δὲ τοὺς ἀνανεύοντας ἀπὸ τῶν οἰηθῶσιν εἶναι πρὸς τὸν λόγον, ἕξ ἀποφάσεως ἐρωτητέον ὥς τοῦναντίον  
βουλόμενον, ἥ καὶ ἕξ ἴσου ποιοῦντα τὴν ἐρώτησιν· ἀδύλου γὰρ ὄντος  
τοῦ τί βούλεται λαβεῖν ἥττον δυσκολαίνουσιν.  
=

من قبل وجود المحمول لجزئيات الموضوع . فإنه إذا فعل ذلك ، ربما تعسر الحبيب عليه ، فلم ينتفع بالاستقراء الذى وضعه . وإذا كان ذلك الكلى له اسم ، وخاف إذا صرح باسمه ألا يسلم له وجود الكلية ، فيذبحى أن ينقل الحكم من الجزئيات إلى الشبيه الموجود لها ، لا إلى اسم ذلك الشئ الكلى المحيط بالجزئيات : واستعمال المثالات المتشابهة بالجملة يضلل كثيراً ، لأنه ينقل الحكم من بعضها إلى بعض .<sup>(١)</sup>

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأما السؤال إذا كان نحو الذين يوثقون إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب - كأنه إنما طلب المضاد ، ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية . وذلك أن الذى يريد أخذه ، إذا كان غير معروف ، كان تعسرهم أقل » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٢ : « ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول ، وإيهام أنه يروم إنتاج المتضادين ، وأنه ينتفع بتسليم كلا طرفي النقيض ، فيحير الحبيب فيما يجمع عليه ، وفيما يعرض على ذهنه من المتقابلات حتى تتداخل ، فلا يكاد يفهم أى طرفي الضدين يقصد بالقول » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ، ٣٣١ - ٤٠ : τ' ἐπὶ τῶν μερῶν διδῶ τις : τὸ καθ' ἑκάστον , ἐπάγοντα τὸ καθόλου πολλάκις οὐκ ἐρωτητέον ἀλλὰ ὡς δεδομένῳ χρηστέον· ἐνίοτε γὰρ οἴονται καὶ αὐτοὶ δεδοκέναι καὶ τοῖς ἀκούουσι φαίνονται διὰ τὴν τῆς ἐπαγωγῆς μινείαν ὡς οὐκ ἂν ἠρωτημένα μάτην . ἐν οἷς τε μὴ ὀνόματι σημαίνεται τὸ καθόλου ἀλλὰ τῇ ὁμοιότητι , χρηστέον πρὸς τὸ συμφέρον· λανθάνει γὰρ ἡ ὁμοιότης πολλάκις .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ - ٨٨٥ : « وإذا سلم في مفردات الأجزاء من حيث هي أجزاء لكلى ، فلا يكتر السؤال ، بل يستعمله كالشئ المقر به . وقد ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من قبل ما جرى له من الذكر أن مسألهم لم تكن باطلة ؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلى بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه نحو الشئ الأول ، وذلك أن التشبيه كثير التفصيل » .

ترجمة بيكار - كبرج : Also when, in dealing with particulars, a man grants the individual cases, when the induction is done you should often not put the universal as a question, but take it for granted and use it: for sometimes people themselves suppose that they have granted it, and also appear to the audience=

ومنها : أن يسئل عما يظن به أنه طرفا ضد ليس بينهما متوسط ، وليس الأمر كذلك . فإذا رفع له الحجب الشنيع منهما إلى جنب الحمود ، سلم له الحمود ، وذلك أن الشنيع منهما يظهر قبحه كثيراً عندما يوضع بجانب الضد الآخر : وكذلك الحمود يظهر حمده أكثر . مثل أن يسئل : هل يتبغى أن يطيع الآباء في كل شيء ، أو يعصمهم في كل شيء ؟ فإنه إذا قال : ليس ينبغي أن يعصى الآباء في كل شيء ، ألزمه عند ذلك أنه يجب أن يطيع الآباء في كل شيء . وكذلك إذا سأل : هل المحرم الشراب الكثير ، أم القليل ؟ فأجاب هو بأن الكثير محرم ، ألزمه من ذلك أن يكون القليل غير محرم . وأكثر ما يعرض التخليط في السؤال ويظن به أنه قد انعقد التخليط ، وقد ثبت ، بأن يسئلوا عن

٢ - فإذا : فإنه ربما ل . || سلم له الحمود : سقطت من ل .  
٩ - به : سقطت من ف || وقد ثبت : رب ل .

=to have done so, for they remember the induction and assume that the questions could not have been put for nothing. In cases where there is no term to indicate the universal, still you should avail yourself of the resemblance of the particulars to suit your purpose; for resemblance often escapes detection.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٢ - ٧٣ : « ومن الحيل في الاستقراء أن تأخذ جزئيات كالتسليم تحصيلها إحصاء ، فلا توقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضاً إياها للإنكار ، فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها إلى الكلي ، فتوهم السامعين بترك السؤال عنها بما قد سلمت عند الجمهور لا بحالة ، وإن سئل عنها فأعطيت فليس من الصواب أن ترجع فتسأل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها ، فتعرضها للتشكيك ، وتجعل سعيه في تسليم الجزئيات كالباطل ، لأنه إذا سأل عن النتيجة ، أوهم أن ذلك لم يغن ، بل الحبيب والسامعون قد يتصورون أنه إنما سأل عنها لأمر ، وأن ذلك الأمر واجب ، وأن ذلك الواجب هو الإنتاج . وكثيراً ما لا يلفظ باسم الكلي ، بل ينقل الحكم إلى الشبيه للمستقرات ، كأنه لو ذكر الكلي يذكر النقيض ، ولا شيء في التفضيل كالأمثلة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ - ٤٠١ ، ١٧٤ ب ٧ : πρὸς τε τὸ λαβεῖν τὴν πρότασιν : τοῦναντίον παραβάλλοντα χρὴ πυνθάνεσθαι· οἷον εἰ δέοι λαβεῖν ὅτι δεῖ πάντα τῷ πατρὶ πείθεσθαι, πότερον ἅπαντα δεῖ πείθεσθαι τοῖς γονεῦσιν ἢ πάντ' ἀπειθεῖν; καὶ τὸ πολλὰς πολλά, πότερον πολλὰ συγχωρητέον ἢ ὀλίγα; μᾶλλον γάρ, εἴπερ ἀνάγκη, δόξειεν ἂν εἶναι πολλὰ· παρατιθεμένων γὰρ ἐγγὺς τῶν ἐναντίων καὶ μείω καὶ μέζω φαίνεται καὶ χείρω καὶ βελτίω τοῖς ἀνθρώποις.

أمور ليس بينها اتصال وبين النتيجة . فإذا سلمت لهم ، أتوا بالنتيجة كأنها قد لزمت عن تلك الأمور ، ويوهمون أن ذلك شيء قد فرغ منه : وأن الخضم قد بكت وانقطع . فلما هذا لا يقدر على حله ومقاومتهم فيه إلا العارف بطبيعة القياس ، القليل الانفعال عن مباحثتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألفوا القياس من غير أن يؤلفوه . وإنما كانت الحيلة معهم في هذا الموضع عسيرة إلا على الحكماء ، لأن أكثر السامعين لا يعرفون طبيعة القياس .

ومن حيل السائلين أنهم إذا سألوا عن مقدمة كاذبة لبيكت منها الحبيب إذا سلمها ، اضطروه إما إلى أن يسلمها ويسوقوه إلى الشنيع ، أو إلى أن يسلم المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها أن يحرف فيأزم عنهما التبيكيت .

وربما نففعهم في هذا استعمال الاستدلالات التي تستعمل في الخطابة مع السامعين ، أعني ليسلموا الشيء بالجهة التي بها يظن أنهم قد سلموا المطالب

٨ - إلى ( أن ) : سقطت من ل .      ١١ و ( يسوقوه ) : أو ف .

== ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٨ : « وقد ينتفع في أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد . ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن في كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء » ، فبأن نقول : أفى كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا في كل شيء ؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيه ؟ أنطرح الكثير أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطراب . وذلك أن هذه إذا قرئت بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس : الرذائل والفضائل » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٣-٧٤ : « وذلك عندما راموا النقيض أن لا يذكروا في السؤال طرفاً واحداً بعينه ، بل أن يذكروا الطرفين جميعاً على سبيل التضاد ، محتالين لرد التضاد ، فيسام الطرف المطلوب . ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع ، كما يسألون : « هل يجب أن يطاع الآباء في كل شيء ، أو الأصوب أن لا يطاعوا في كل شيء » ؛ على أن معناه : في كل شيء لا يطاعوا و « هل الأصوب أن يعصوا في كل شيء ، أو أن لا يعصوا ولا في شيء » .... وكما يسأل سائل : « هل يجب أن يهجر الشراب كثير أو قليله ؟ » فيوهم هذا أنه يجب أن يجاب عن أحدهما ، والأقسام أكثر من ذلك » .

منهم ، فيحرفونه ، ويعقدون عليهم التبيكيت ، مثل أن يسلموا الشيء مطلقاً ،  
فيحرفونه ويضعونه بشرط ما<sup>(١)</sup> .

ومن حيل الحجب أنه إذا لزمه التبيكيت ، أو قارب أن يلزمه ، أو هم أنه  
سائل ، وأنه ليس بمجيب . وهذا كثيراً ما يفعله الناس بالطبع عند  
/ المناظرة التي يقصد بها الغلبة<sup>(٢)</sup> .

ومن الحيل للسائل أنه إذا سأل عن مقدمات كثيرة ، فسلم الحجب بعضها  
ولم يسلم بعضاً ، وكان ما لم يسلم منها يلزم عنها التبيكيت لو سلمها ، أن يأتي

٦ - للسائل : السائل ف . ٧ - بعضاً : بعضها ل . || عنها : عنه ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ١٩ - ٢٣ : ἔτι καθάπερ καὶ ἐν τοῖς ῥητορικοῖς : καὶ ἐν τοῖς ἐλεγκτικοῖς ὁμοίως τὰ ἐναντιώματα θεωρητέον ἢ πρὸς τὰ ὑπ' ἐαυτοῦ λεγόμενα ἢ πρὸς οὓς ὁμολογεῖ καλῶς λέγειν ἢ πράττειν , ἔτι πρὸς τοὺς δοκοῦντας τοιοῦτους ἢ πρὸς τοὺς ὁμοίους ἢ πρὸς τοὺς πλείστους ἢ πρὸς πάντας .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « وأيضاً فقل ما يفعل في الأشياء الخطبية ، فليفعل في الأمور التبيكيتية من النظر في الأضداد ، وفيما يقوله الذي يبيك ، أو فيما يعرف بأنه محمود من قول أو فعل . وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس ، أو عند جميعهم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « ويستعملون أيضاً الاستدراجات التي تذكر من باب الأضداد ، والمتشابهات المشهورة في بادئ الرأي أنها كذلك ، وما هي ذات شروط يختلف بها الحكم فيتسلمها مطلقة ، وما يجري مجراها في عمود الكلام ، أو في مدحه ، وفي المقدمات ، أو في ترتيبها واستعمالها » .

(٢) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ٢٣ - ٢٥ : ὥσπερ τε καὶ ἀποκρινόμενοι πολλάκις : ὅταν ἐλέγχωνται , ποιοῦσι διττόν , ἂν μέλλῃ συμβαίνειν ἐλεγχθῆσθαι . = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « بمنزلة ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبيكوا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « والحجب إذا انتقل كأنه سائل ، وحاول في ذلك ضرباً من التلطيح ، أمكني أن يغالط أيضاً السائل إذا أخذ يبيكته بأنه لا يلزمه ، إذ هو كالسائل » .

بجميع تلك المقدمات دفعة ويردونها بالنتيجة . فإن المحجب قد يعرض له أن يتحجر ،  
لأنه كثيراً ما ينسى التي سلم من التي لم يسلم .<sup>(١)</sup>

ومن الخيل لهم أن يخالطوا في المقدمات الى تنتج التبكيك ما ليس لها غناء  
في إنتاج التبكيك ، فتخفى لذلك المقدمات الكاذبة على المحجب . لكن المحجب إذا  
كان له شعور ، لم يمكن هذا معه ومنعه من ذلك .

فمن الحيلة للسائل أن يتطرق إلى إدخال ما ليس له غناء في إنتاج النتيجة  
بين ما له في ذلك غناء بوصلة تقيم عذره في ذلك ، مثل أن يذكر الأمور  
اللاحقة لتلك المقدمة ، والأمور المتقدمة عليها ، والمقارنة لها .<sup>(٢)</sup>

٣ - لها : له ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ١٥ - ١٨ : ἀνάγκη γάρ, ἂν ἢ τὸ ἐρώτημα : ἔξ ὧν ὁ συλλογισμός, ἢ ἔλεγχον ἢ περιύδοξον γίνεσθαι, δόντος μὲν ἔλεγχον, μὴ δόντος δὲ μὴδὲ δοκεῖν πλάσκοντος ὑδοξον, μὴ δόντος δὲ δοκεῖν δ' ὁμολογουῦτος ἐλεγχοειδές.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس ، فإنه يكون من الاضطراب : إما نكيك ، أو ما يخالف الرأي المشهور . أما إن سلم ، فيبكيك ، وإن لم يسلم ، فتوهم فيه أنه قد سلم ، فشبه بالتبكيك . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « وإذا سألوا ليتسلموا شيئاً لينفهم في مطلوبهم ، احتالوا : فإن سلم لهم مرادهم ، ساقوا إلى المحال ؛ وإن لم يسلم بالحقيقة ، عملوا أحد أمرين : إما أن يظهروا أنه قد سلم بأن يحرفوه ، فيتسلم المحرف ، ويوهوا أنهم تسلموا الآخر ؛ وإما أن يشنعوا بأن المحجب قد خالف المشهور ، وسلم الشنع . »

(٢) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٣ - ٣٥ : πρὸς δὲ τοὺς ἀπαιτοῦντας πρὸς : τι ἐπιχειρεῖν, ἐπειδὴ δοκεῖ δεῖν ἀποδιδόναι τὴν αἰτίαν, λεχθέντων δ' ἐνίων εὐφρακτότερον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فأما إذا كان الذين يخاطبسون يبحثون عما كان قصد له أولاً فلأننا نظن أن ذلك واجب ، فينبغي أن تأتي في ذلك بعلة . »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما احتاج إلى أن يخلط بالكلام ما ليس له فيه غناء لإخفاء النتيجة ، أو الغناء فيه خفي غير جلي ، وأجل غير عاجل . فأما إذا مخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة ، فليس يمكن خلط الكلام معه إلا بعلة تنشأ وعذر يخترع . فإذا أنشئ ذلك فربما تمكن من استدراجه إلى الإصغاء إليه ، فاخيلط الكلام عليه ، ولم يفتن الحيلة ، ونفيتها النتيجة . »

ومن الحياة للسائل إذا أعياه أن ينتج عليه الكاذب الذي يقصد لإنتاجه أن ينصرف إلى إبطال نقيضه وينقل الكلام إليه ، إن كان يروم من أول الأمر إثبات شيء معين ؛ أو أن ينصرف إلى إثبات نقيضه . إن كان يروم لإبطال<sup>(١)</sup> وضع موجب .

ومن الحيلة لهم أنهم ربما تركوا السؤال عن المقدمات ، وأتوا بالقياس مع النتيجة كأنه شيء قد سلمه المحيِّب . فإن حيرة المحيِّب تكون حينئذ أشد ؛ لأنه ينبغي له حينئذ أن ينظر في جميع مقدمات القياس وفي شكله ، فيرد على ذهنه أكثر من شيء واحد مما يجب أن ينظر فيه ، فربما تحير ، أو خفي عليه الجزء<sup>(٢)</sup> الكاذب بما هنالك من الجزء الصادق ، فيسلم .

٦ - فإن : بأن ف .

٩ - بما : مع ل .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٥ - ٣٧ : συμβαῖνον ἐν τοῖς ἐλέγχοις, λέγειν :

τὴν ἀντίφασιν, ὅτι δ' ἔφησεν ἀποφῆσαι, ἢ δ' ἀπέφησε φῆσαι.

= ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فقد يعرض في التبيكيت أن تأتي بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا ، وإن رفع وضعنا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب أو يرفعونه لوضع المطلوب » .

(٢) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ٣٨ - ٤٠ : οὐ δεῖ δὲ τὸ συμπέρασμα προτατικῶς :

ἐρωτῶν. ἔνια δ' οὐδὲ ἐρωτητέον ἀλλ' ὥς δμολογουμένοις χρηστέον.

= ت . ج . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة ( فقد ربما تركنا أحياناً المسألة أصلاً ) : بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المقتر به » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا عن طريق المسألة ، بل أوردوا الكلام القياسي متصلاً بالنتيجة ، كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسلم ، وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين » .



فقد تبين من هذا كم هي المواضع المغلطة النافعة في أغراض المشاغبين الخمسة ، وكيف ينبغي أن يسأل السائل بها . وهما الجزءان الأولان من هذا الكتاب بحسب غرض أرسطو<sup>(١)</sup> .

والذي بقي من ذلك أمران :

أحدهما : كيف يجب تجنب ؟ .

والثاني : كيف ينقض تلك المواضع الثلاثة عشر ؟ .

وكلا هذين الأمرين فافعان عند الحكماء بالذات ، ولذلك كان الكلام في هذين الجزأين كأنه من غير هذه الصناعة ، بل من صناعة الجدل ، أو من صناعة — كما يقول أبو نصر — متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية :

وأما الجزءان الآخران فينفعان الحكماء بالعرض من جهة أنهما خاصان بهذه الصناعة . وانتفاعهم بها يكون من جهة أنها تفيدهم التحفظ منها فقط ، لأن من علم الشر ، كان أحرى ألا يقع فيه . وربما نفعهم بالذات في استعمال المخاطبة الامتحانية العامة : على ما تقدم .

|| نافعان : نافع لـ .

٧ - كلا : كل ف لـ .

٩ - السوفسطائية : السوفسطائية فـ . ١١ - أنها تفيدهم : أنهم يفيدهم فـ .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١١٧٥ - ٢ :  $\epsilon\tilde{\iota}\tilde{\varsigma}\ \delta\tilde{\omega}\nu\ \mu\tilde{\epsilon}\nu\ \omicron\tilde{\upsilon}\tilde{\nu}\ \alpha\tilde{\iota}\ \epsilon\tilde{\rho}\omega\tau\acute{\iota}\sigma\epsilon\iota\varsigma\ \kappa\alpha\tilde{\iota}\ \pi\tilde{\omega}\varsigma\ \epsilon\tilde{\rho}\omega\tau\eta\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu\ \epsilon\tilde{\nu}\ \tau\alpha\tilde{\iota}\varsigma\ \acute{\alpha}\gamma\omega\nu\iota\sigma\tau\iota\kappa\alpha\tilde{\iota}\varsigma\ \delta\iota\alpha\tau\eta\beta\alpha\tilde{\iota}\varsigma\ \epsilon\tilde{\iota}\rho\eta\tau\alpha\tilde{\iota}.$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « فقد قلنا من أى المسائل ، وكيف نسأل في مجالس الجدل ، والمفاوضات على جهة المقاومة » .

(٢) أرسطو ، ١٦ ، ١١٧٥ - ٤ :  $\pi\epsilon\tilde{\rho}\acute{\iota}\ \delta\tilde{\epsilon}\ \acute{\alpha}\pi\omicron\kappa\rho\acute{\iota}\sigma\epsilon\omega\varsigma\ \kappa\alpha\tilde{\iota}\ \pi\tilde{\omega}\varsigma\ \chi\omicron\rho\acute{\iota}\ \lambda\acute{\upsilon}\epsilon\iota\nu\ \kappa\alpha\tilde{\iota}\ \tau\acute{\iota}\ \kappa\alpha\tilde{\iota}\ \pi\epsilon\rho\acute{\omicron}\varsigma\ \tau\acute{\iota}\nu\alpha\ \chi\epsilon\rho\eta\sigma\iota\nu\ \omicron\acute{\iota}\ \tau\omicron\iota\omicron\upsilon\tau\omicron\iota\ \tau\tilde{\omega}\nu\ \lambda\acute{\omicron}\gamma\omega\nu\ \omega\phi\acute{\epsilon}\lambda\iota\mu\omicron\iota\ \mu\epsilon\tau\acute{\alpha}\ \tau\alpha\tilde{\upsilon}\tau\alpha\ \lambda\epsilon\chi\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu.$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « ولتكم - بعد ما تكلمنا فيه - في الجواب ، وكيف يستعمل الحل ، وما المنافع المقصودة في أمثالي هذه الأقاويل » .

فأول وصايا الحبيب : أنه إذا سأله السائل عن مقدمة مشتركة الاسم ، فينبغي أن يقسم ذلك الاسم إلى جميع المعاني التي يقال عليها ، ويعرفه أي من تلك المعاني هو الصادق ، ومن غير الصادق . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تقسيم الاسم المشترك . وقد قيل في القوانين التي بها يمكن ذلك في كتاب الجدل .

وثانياً : أن يتأمل الأمر في نفسه ، وحينئذ يجاب . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تمييز الشيء ، إذا فكر فيه مع نفسه . لأن كثيراً من الناس يغلط في الشيء ، إذا نظر فيه مع نفسه ، ولا يغلط ، إذا نظر في الشيء مع غيره ، وذلك لحسن ظنه بنفسه . وأكثر ما يعرض له ذلك من قبل المدح .

والوصية الثالثة : ألا يطول الكلام مع السائل ، بل يبادر إلى قطعه سريعاً من غير أن يتوانى في مراجعته . فإنه إذا توانى في ذلك وطول معه الكلام ، لقلّة عثوره سريعاً على القبح والغلط الذي في قوله ، عرض له ، إذا انتطعم السائل ، أن يظن أن انقطاعه لم يكن من قبل أن ما رام إثباته كذب ، بل من قبل ضعفه . هكذا ، فيما أحسب ، يجب أن يفهم هذا الموضع <sup>(١)</sup> .

١ - سأل : سأل ل .

٩ - لحسن : بحسن ل . || له : سقطت من ل .

١٢ - سريعاً : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ - ١٦ : χρήσιμοι μὲν οὖν εἰσι πρὸς μὲν : ١٦ - ١٧٥ - ١٦ : φιλοσοφίαν διὰ δύο . πρῶτον μὲν γὰρ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ γινόμενοι παρὰ τὴν λέξιν ἄμεινον ἔχειν ποιοῦσι πρὸς τὸ ποσαχῶς ἕκαστον λέγεται καὶ ποῖα ὁμοίως καὶ ποῖα ἑτέρως ἐπὶ τε τῶν πραγμάτων συμβαίνει καὶ ἐπὶ τῶν ὀνομάτων . δεύτερον δὲ πρὸς τὰς καθ' αὐτὸν ζητήσεις . . . . τρίτον δὲ καὶ τὸ λοιπὸν ἔτι πρὸς δόξαν . . . .

وليس يحصل هذا المعنى للمجيب ، أعنى أن يسرع في الجواب بإظهار ما فيه من الضلالة ، بمعرفة المواضع المغلطة التي ذكرت في هذا الكتاب ، وبمعرفة الوصايا التي تخص المجيب والقوانين التي أعطيت هاهنا في نقض المواضع المغلطة ، دون أن يكون مع ذلك قد ارتاض في استعمالها كثيراً ، حتى حصلت له الملكة التي بها يقدر أن يفعل بسرعة . فإنه كما أن السرعة والبسط في جميع الصنائع إنما تحصل من قبل الملكة الحاصلة عن الارتياض ، لامن قبل معرفة أجزاء تلك الصناعة فقط ، كذلك الأمر في العمل عن / هذه القوانين . ومثال ذلك : أن إجادة فعل الكتابة وإتقانه ليس يحصل عن معرفة الحروف ، وإنما يحصل عن الارتياض التام في تصور الحروف <sup>(١)</sup> .

ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعه بدوى ، ص ٨٩٤ ، ٨٩٨ : « فأما في الفلسفة فهي نافعة لشئيين : أما أولاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة ، فإنها تجعل تلك موحدة على ما يجب عندما نمدد على كم نحو فقال كل واحدة منها ، وأما على مثال واحد ، وأما مختلفة . وقد يعرض ذلك في الأمور والأسماء . والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه ، وذلك أنه ليس يسهل أن يفعله آخرون ، كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه ، وهو لا يشعر . وقد بقي نحو ثالث هو الذي القصد فيه المدح ، وذلك أنا إذا ونحن أقاويل من يشاركنا في المفاوضة ، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة ، فإن هذا يوهم أن ما ظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من قلة الدربة » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ - ٧٦ : « وهذا ليس نافعا في المفاوضة ، بل قد ينفع في الفلسفة . فن ذلك أن يكون مقيداً ، مثل تفصيل الاسم المشترك : فإن أول الفوائد في ذلك أن تكون المعاني تنفصل بقاء الذهن ، ويشعر بها ، وتخطر بالبال ، وتلاحظ أحكامها في الاتساق والاختلاف . وأيضاً أن يقتدر الإنسان في تفكيره بنفسه على جودة التغيير ، ولا يعرض اللفظ له من نفسه .... وقد ينفع من جهة اكتساب المدح . وكثيراً ما يظن أن المنقطع لم ينقطع لخطئه ، بل لضعفه في المفاوضة ، واقتدار خصمه عليها .... » .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ | ١٧ - ٣٠ : ἀποκρινομένοις δὲ πῶς ἀπαντητέον : πρὸς τοὺς τοιούτους λόγους φανερόν, εἴπερ ὁρθῶς εἰρήκαμεν πρότερον, ἔξ ὧν εἰσιν οἱ παραλογισμοί, καὶ τὰς ἐν τῇ πυνθάνεσθαι πλεονεξίας ἱκανῶς διεῖλομεν. οὐ ταὐτὸ δ' ἐστὶ λοβόντα τε τὸν λόγον ἰδεῖν καὶ λῦσαι τὴν μοχθηρίαν καὶ ἐρωτώμενον ἀπαντᾶν δύνασθαι ταχέως.... ἔτι δ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἄλλοις τὸ θᾶττον καὶ τὸ βραδύτερον ἐκ τοῦ γεγυμνάσθαι γίνεται μᾶλλον, οὕτω καὶ ἐπὶ τῶν λόγων ἔχει ...

قال :

وكما أن في صناعة الجدل قد يتعسر على السائل النقض والإبطال ، كذلك قد يعرض مثل ذلك في المباحثات السوفسطائية . وذلك يعرض إذا لزم عن المقدمات الكاذبة التي وضعها المشاغب نتيجة صادقة ، وأوهم أن اللازم عنها نتيجة أخرى وهي كاذبة . فإنه إذا كان القول السوفسطائي بهذه الصفة عسر على الحبيب نقضه بالحق ، وتعريف كذب المقدمات التي وضع فيه المشاغب ، لأمرين :

أحدهما : إن قصّد نقض تلك النتيجة الكاذبة بتعريف ما في تلك المقدمات من الكذب ، كان ذلك نقضاً سوفسطائياً أو مشاغبياً ، لأن تلك النتيجة لم تلزم عن تلك المقدمات .

والثاني : لأن لا يظن به أنه إنما يقصد بذلك إبطال النتيجة الصادقة ، وأنه يرى أن لا يكون عن المقدمات الكاذبة إلا نتيجة كاذبة . فإذ ذلك يجب على الحبيب في هذه الحال ألا يتعرض لنقض القياس بأن يعرف الكذب الذي في مقدماته

١١ - النقض : النقيض ل .

٢ - يتعسر : يعسر ف .

٣ - السوفسطائية : السفسطائية ف .

٩ - سوفسطائيا : سفسطائيا ف .

٦ - التي : الذي ف .

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٨ : « فأما كيف يقاوم أمثال هذه ، عندما يجيب فهو بين إن كان ما قلناه أولا - في أن من أي الأشياء تكون التضليلات ، وفي قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة - كافيا .... وأيضاً فكما في المرعة والإبطاء في الأشياء الأخر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال في الأقاويل ..... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٦ : « واعلم أنه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظرأ فيه متأملاً ، يقدر على حل الشك مجيباً ممارعاً ، فإن ذلك عسى أن يكفي فيه قانون الصناعة المنطقية . وهذا الثاني يحتاج فيه إلى ملكة ارتيادية ، وخصوصاً إذا غيرت التراتيب ، وبدلت الألفاظ ؛ فن خائنه الملكة فعليه بالثؤدة ، فإن المنفلت سهواً يعسر تداركه ، كما في الكتابة ، وفي كل صناعة » .

من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل المشاغبة ، أو من غير ذلك من الأشياء المغلطة . ولا يظن به أنه يتعرض لذلك . لكن يرد عليه بأن يقول له إن هذه النتيجة ليست هي النتيجة الصادقة التي لزمنا عن هذا القياس : وإنما تشبهها ، أو ليست بلازمة أصلاً عنه <sup>(١)</sup> .

قال :

وقد يجوز للمجيب أن يسلم المقدمات المشتركة الأسماء إلى أن ينتج السائل عليه النتيجة الكاذبة ، فيقول له : إن تلك المقدمات التي سلمتها إنما أردت منها كذا ، دون معنى كذا . والمعنى الذي أنكره الآن منها ما سلمته قط : وإنما كان له هذا الفعل لأنه ليس بمعروف ، ولا بين ، أنه قد سلم المعنى الكاذب الذي هو أحد ما يدل عليه بذلك اللفظ المشترك من قبل تسليمه اللفظ المشترك . وربما كان له هذا أنفع لمكان الغلط ، لأنه لو قسم ما يدل عليه الاسم

١ - المشاغبة : المشاغبية ف . ٩ - له : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ، ٣١ - ٣٦ :  $\pi\rho\omega\tau\omicron\nu\mu\epsilon\nu\ \omicron\upsilon\tilde{\nu}\nu\ ,\ \omega\sigma\pi\epsilon\rho\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\zeta\epsilon\sigma\theta\alpha\iota\ :\ \phi\rho\alpha\mu\epsilon\nu\ \epsilon\nu\delta\acute{o}\xi\omega\varsigma\ \pi\omicron\tau\epsilon\ \mu\alpha\lambda\lambda\omicron\nu\ \eta\ \alpha\lambda\eta\theta\acute{\omega}\varsigma\ \pi\rho\omicron\alpha\iota\rho\epsilon\iota\sigma\theta\alpha\iota\ \delta\epsilon\iota\nu\ ,\ \omicron\upsilon\tilde{\nu}\tau\omega\ \kappa\alpha\iota\ \lambda\upsilon\tau\epsilon\omicron\nu\ \pi\omicron\tau\epsilon\ \mu\alpha\lambda\lambda\omicron\nu\ \epsilon\nu\delta\acute{o}\xi\omega\varsigma\ \eta\ \kappa\alpha\tau\alpha\ \tau\alpha\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma\ .\ \delta\acute{\iota}\omega\varsigma\ \gamma\alpha\rho\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\omicron\upsilon\varsigma\ \epsilon\rho\iota\sigma\tau\iota\kappa\omicron\upsilon\varsigma\ \mu\alpha\chi\epsilon\tau\epsilon\omicron\nu\ \omicron\upsilon\chi\ \omega\varsigma\ \epsilon\lambda\acute{\epsilon}\gamma\chi\omicron\nu\tau\alpha\varsigma\ \alpha\lambda\lambda\ ' \omega\varsigma\ \phi\alpha\iota\nu\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\upsilon\varsigma\ ' \omicron\upsilon\ \gamma\alpha\rho\ \phi\alpha\mu\epsilon\nu\ \sigma\upsilon\lambda\lambda\omicron\gamma\iota\zeta\epsilon\sigma\theta\alpha\iota\ \gamma\epsilon\ \alpha\upsilon\tau\omicron\upsilon\varsigma\ ,\ \omega\sigma\tau\epsilon\ \pi\rho\acute{o}\varsigma\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \delta\omicron\kappa\epsilon\iota\nu\ \delta\iota\omicron\rho\theta\omega\tau\epsilon\omicron\nu\ .$

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بلوى ، ص ٨٩٩ : « فأما أولاً فكأنه يجب أحياناً أن نؤثر أن نفيس على الأكثر مراراً مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نخل أحياناً يكون إنما على جهة الرأي المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة الممارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٦ - ٧٧ : « وكما أن القياس المعقود تارة يكون صادقاً ، ومن صوابه وصوابات ، وتارة يكون بحسب انظن كذلك الحل تارة ينبغي أن يبطل فيه ، المشهور بالحق ، وتارة أن يبطل الحق بالمشهور والظنون ؛ فإنه ليس الغرض في مفارقة السوفسطائيين أن يقاس عليهم بالحق ، بل أن يجازوا عن المراء مراء ... وإن أمعن السوفسطائي إلى النتيجة التي هي الحق ، لم يضرنا .... » .

المشترك ، أو اللفظ المشاغب ، ثم غلط فسلم واحداً منها على أنه صادق ، وهو كاذب ، لم يكن له أن يرجع في ذلك :

فلذن من فعل هذا الفعل من المحييين وأجاب في الأسماء المشتركة والألفاظ المشاغبية بنعم أو لا ، فقد فعل فعلاً يجوز له . لكن لمسا كان من لم يعلم هذا الذى قلنا قد يظن أنه إذا سلم الاسم المشترك أنه قد سلم جميع المعاني التى يقال عليها ذلك الاسم . وإن كان لا يلزم ذلك . فربما ما نعه من التقسيم بعد إنتاج النتيجة ، ورأى أنه قد بكته فيحتاج معه إلى بيان أنه لم يبيته . فلذلك الأحزم له ، أعنى للمجيب ، إذا سأل السوفسطائى باسم مشترك ، أو لفظ مشاغبي ، أن يقسم المعاني الكثيرة التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويجيب في واحد واحد بنعم أو لا . وإذا تعمس السائل ، وظن أنه قد يكون تبكيته من قبل ذلك اللفظ المشترك الذى جاء به ، أو من قبل المشاغبة ، وأنكر أن يكون مشتركاً ، فالحيلة الخاصة معه أن يضع اسماً لذلك المعنى الذى يزعم المجيب أنه كاذب ، وأنه غير المعنى الصادق الذى يدل عليه ذلك اللفظ .

قال :

وما كان يرى بعض الناس من أن الحيلة في هذا أن يقرن لفظ « هذا » إلى الاسم ، فإن « هذا » إن كان إشارة لمسا في النفس من ذلك المعنى ، فتلك الإشارة مشتركة . لأن جميع تلك المعاني التى يدل عليها اللفظ هى حاضرة في الذهن . إلا أن تكون لفظة « هذا » يقرنها بمشار إليه محسوس . وإذا كان ذلك ، فقد استغنى عن اللفظ والتسمية بالإشارة .

٥ - قلنا : قلناه ف .

١ - فلم : وسلم ل .

١٧ - التى : الذى ف .

٨ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

قال :

وكذلك إذا كان السؤال مرسلا ، وهو إنما يصدق بتفصيل ، فليس ينبغي أن يجاب بنعم أو لا . حتى إذا تم التبيكت ، قال : إنما أردت بقول نعم ذلك المعنى المقيد ، لا المطلق ، فإن ما يلحق في ذلك إذا أجاب عن الاسم المشترك بنعم أو لا ، دون أن يقسم المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك ، هو بعينه يلحق في هذا ، وفي جميع المواضع التي إذا قسم لم يعرض له مباكتة ، ولا يظن أنه عرضت له . فن أجل أنه معروف بنفسه ، إذا قسم الحجب المشاغبة ، وسلم منها ما سلم ، هل بكت أو لم ييكت . فهو إذا أجاب عن الرسالة بقول مطلق فهو مخطئ ، لأنه يعرض نفسه أن / يشك فيه هل بكت أم لا ، وإن لم ييكت في الحقيقة <sup>(١)</sup> .

وكثيراً ما يعرض للمجيب أن يتشاغل عن القسمة لكثرة المعاني التي يتضمن ذلك القول المرسل ، ولما يعرض أنه عند ذلك من تعسر السائل وقلة موافقته على التقسيم الذي استعمله فيه ، فيتساهل وينجب فيها بجواب مطلق . فإذا عقد السائل عليه التبيكت ، فشرع المجيب أن يفصل له ذلك القول ، ويعرفه

---

٨ - بقول : بجواب ف .

---

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٢٨ - ٣٣ : οὐ μὴν ἀλλ' ἐπειδὴ ἄδηλος μέν : ἔστιν ὁ μὴ διορισάμενος τὴν ἀμφιβολίαν πότερον ἐλήλεγκται ἢ οὐκ ἐλήλεγκται δέδοται , δ' ἐν τοῖς λόγοις τὸ διαλεῖν , φανερόν ὅτι τὸ μὴ διορίσαντα δοῦναι τὴν ἐρώτησιν ἀλλ' ἀπλῶς ἀμάρτημά ἐστιν , ὥστε καὶ εἰ μὴ αὐτός , ἀλλ' ὁ γε λόγος ἐληλεγμένῳ ὅμοιός ἐστιν .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ : « ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم ييكت ، لأن المرء لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الأنفاظ ، فظاهر أن الذي يجيب من غير أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذا وإن لم يكن هو ، بل القول نفسه ، يكون شبيهاً بالذي بكت » .

أنه لا يلزمه من ذلك ما ظن أنه يلزمه ، لم يوافق السائل على ذلك ، إذا لم يعلم أن الغلط دخل من ذلك الموضع الذي عرفه به المحيب ، ولا وافقه على أن ذلك الموضع مغلط . فيعرض في المحيب شك هل بكت أو لم بكت . فلذلك أيضاً ليس ينبغي أن يتشاغل عن القسمة في المواضع التي يدخل الخلل فيها من قبل إغفال القسمة <sup>(١)</sup> .

وكما أنه ليس يجب أن يجيب عن مسألتين بجواب واحد ، فكذلك ليس يجب أن يجيب أحده عن الاسم المشترك بجواب واحد . فإنه لا فرق بين أن يجاب عن مسائل كثيرة بجواب واحد ، كانت تلك المسائل يدل عليها بلفظ واحد أو بألفاظ كثيرة . فإن الاسم المشترك هو سؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد .

٧ - المشترك : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٣٣ - ٣٨ : συμβαίνει μέντοι πολλάκις ὁρῶντας : τὴν ἀμφιβολίαν ὀκνεῖν διαιρεῖσθαι διὰ τὴν πυκνότητα τῶν τὰ τοιαῦτα προτεινόντων , ὅπως μὴ πρὸς ἅπαν δοκῶσι δυσκολαίνειν ' εἴτ' οὐκ ἂν οἰηθέντων παρὰ τοῦτο γενέσθαι τὸν λόγον , πολλάκις ἀπήντησε παράδοξον . ὥστ' ἐπειδὴ δέδοται διαιρεῖν , οὐκ ὀκνητέον , καθάπερ ἐλέχθη πρότερον .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ ، ٩٠٨ : « وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المرء لإيصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض في جميعها ، فيظن بنا التعسر في التسليم ومراراً كثيرة ، وهم لا يشعرون أيضاً أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور . فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل ، كما قلنا فيما سلف » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٨ : « وإذا كانت القسمة مما لا توهم التعسر ، ولا لنا فيه مضرة ، فبالجرى أن لا نتكاسل عنه » .



وكذلك من لم يجب عن مسئلتين فما فوقهما بجواب واحد واعتاد ذلك ،  
فليس يقع له غلط من قبل الاسم المشترك والمشاعبة اللفظية . ولا أيضاً يجب  
على المحجب أن يجب عن الاسم المشترك بجواب واحد ، إذا كانت جميع المعاني  
التي تقال عليها تلك الفضية المشتركة صادقة . فإنه لو كلف المحجب أن يجب  
عن الجوابين فما فوقهما بجواب واحد ، إذا كانت كلها تشترك في نعم أو لا ،  
لكلف إذا سئل عن ألف مسألة أو ألوف من المسائل ألا يجب عنها حتى يتأملها :  
فإن اشتركت في نعم أو لا ، أجاب فيها بجواب واحد . وإن لم تشترك ، فصل :  
وهذا شيء معلوم أنه لا يكلفه المحجب . فلذلك ليس يجب على المحجب أن يجب  
عن الاسم المشترك بجواب واحد ، ولو كانت جميع القضايا المعنوية التي  
يتضمنها الاسم المشترك كلها صادقة . وإنما يجب عليه أن يجب عما سئل :  
وهو لم يسئل إلا عن واحد . لأنه ليس في ضمير السائل ، إذا سأل بالاسم  
المشترك ، إلا معنى واحد . ولو كان في ضمير السائل جميع المعاني التي يتضمنها  
الاسم المشترك ، لكان قد كلف المحجب أن يجب بجواب واحد عن مسائل  
كثيرة .<sup>(١)</sup>

- ١ - اعتاد : أعاد ف . ٢ - ٣ والمشاعبة ... المشترك : سقطت من ل  
لتكرار كلمة المشترك  
٧ - فصل : فصلها ف . ١٠ - يتضمنها : تضمنها ل .  
١١ - بالاسم : عن الاسم ل . ١٢ - يتضمنها : تضمنها ل .

(١) أرسطو، ١٧، ١٧٥، ب ٣٩ وما بعده : εἰ δὲ τὰ δύο ἐρωτήματα μὴ ἐν ποιεῖ τις ἐρώτημα, οὐδ' ἂν ὁ παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν ἐγίνετο παραλογισμός, ἀλλ' ἢ ἔλεγχος ἢ οὐ. τί γὰρ διαφέρει ἐρωτῆσαι εἰ Καλλίας καὶ Θεμιστοκλῆς μουσικοὶ εἶσιν ἢ εἰ ἀμφοτέρους ἐν ὄνομα ἦν ἑτέροις οὗσιν; εἰ γὰρ πλείω δηλοῖ ἑνός, πλείω ἠρώτησεν . . .

ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٨ - ٩٠٩ : « فإن لم يجمع الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً ، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل =

قال :

ولأن من المشهور أنه قد لا تكون هنالك مباكتة ، ويظن أن هناك مباكتة ، وأنه قد لا يكون هنالك تقيض ، ويظن أن هنالك تقيضاً ، وأنه يجب أن يراجع هذا الظن ، فتي سلم المحيب جميع ما يسلمه للسائل على أنه يظن ذلك ظناً ، كان له ، إذا بكته ، أن يرجع فيما سلم ، ويقول : له إنما ساحت تلك المقدمات ، وأنا أظنها ، رجاء أن تكون من جنس المظنونة الصادقة . فأما الآن فقد ظهر أنها من جنس المظنونة الكاذبة . ومتى فعل المحيب هذا . لم تتم عليه مباكتة ، ولا أنتج الخصم عليه شيئاً ؛

ولذلك ما يجب عليه أكثر ذلك ، إذا سلم مقدمة ناقصة الحمد ، أن يسلمها على جهة الظن . فإنه ليس يقدر السائل أن يشنع عليه ، إذا كان تسليمه لها على جهة الظن .<sup>(١)</sup>

= عسى أن تكون تبكيها ، أو لا تكون . وذلك أنه : ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس هل هما موسيقاران ؟ وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً وهما مختلفان . فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسألة واحدة . فإن لم يكن صواباً أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً على الإطلاق ، فظاهر أن لس جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب ، وبالجمل ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعض الناس ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٩ : « والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن ألف سؤال ، ولكن ليس للمجيب الواحد - من حيث هو مجيب واحد - أن يكون مجيباً عن كل حق . فإذاً يجب أن يتحدد له السؤال . وقوة السؤال بالاسم - كما علمت - قوة سؤالات كثيرة ، ولا السؤال عن المشترك واحد ، ولا الجواب » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ، ١٩١ - ٢٧ : ὡςπερ οὖν εἴπομεν, ἐπειδήπερ οὐδ' ἔλεγχοί τινες ὄντας δοκοῦσιν εἶναι, κατὰ τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ λύσεις δόξουσιν εἶναι τινες οὐκ οὔσαι λύσεις . . . . . ἀποκριτέον δ' ἐπὶ μὲν τῶν δοκούντων τὸ 'ἔστω' λέγοντα καὶ γὰρ οὕτως ἤμισα γίνονται ἂν παρεξέλεγχος. ἂν δέ τι παράδοξον ἀναγκάζεται λέγειν, ἐνταῦθα μάλιστα προσθετέον τὸ δοκεῖν· οὕτω γὰρ ἂν οὕτ' ἔλεγχος οὕτε παράδοξον γίνεσθαι δόξειεν.

قال :

فأما إذا سأل السائل على جهة المصادرة ، فكان ذلك بيناً ومعروفاً عند المحيبي ، فينبغي أن يبادر ويعرفه أن ذلك الذي وضع هو مطلوبه ، وإن خفى ذلك عليه حتى ينتج المطلوب نفسه . فله أن يقول له : إنما سلمت ذلك وأنا أظن أنها غير المطلوب . وأما الآن فقد ظهر أنها المطلوب . فأنت ، يا هذا ، لم تؤلف قياساً ، ولا عملت شيئاً . وهبك أني سهوت فسلمت ذلك ، فما الذي تنفع أنت به ، إذ قد ظهر أنك لم تعمل شيئاً ، ولا ألقت قياساً . فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطالب جزئياته على طريق الاستقراء ، إلا أنه لم يأخذ كلي ذلك الموضوع من حيث يدل عليه اسمه ، حتى يقول مثلاً : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن جميع الحيوانات هكذا هي ، بل قال مثلاً : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن الإنسان والقرد وما أشبهه من سائر الحيوانات تحرك فكهها الأسفل ، فالله سبحانه حينئذ إن سلم له هذا ثم أنتج عليه : أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، أن يقول له : لم أرد بتسايمي أن أحكم ما أشبهه الإنسان والقرد في ذلك هو حكم جميع الحيوانات ، / لأنه لو كان ذلك ، لكنت

٢ - على : عن ل .

١٢ - سلم : يسلم ل .

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٩ ، ٩١٢ : « ومن فيل أن التي ليست تبيكتات يظن أنها موجودة شيئاً ما ، كما قلنا ، فعل هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولاً يظن أنها شيء ما من غير أن تكون حلولاً . فينبغي أحياناً أن تأتي بهذه التي قلنا خاصة إما نحو الأفاويل الصحيحة التي تكون في الأفاويل الجهادية ، أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة . ويجب أن يجيب عن التي يظن أنه قالها على جهة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبيكتاً ألبتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأي المشهور ، ففي هذا الموضع خاصة يزيد في قوله : « فيما أظن » ، ذلك أنه على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبيكتاً ولا ما يخالف الرأي المشهور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٨ : « وإذا تسلمنا المقدمات ، فن الاحتياط أن نلسمها جازمين بل نلسمها على أننا نظن ذلك قلناً ، فإن ذلك يمنع انقضاء التبيكت علينا ، ويوجه الشناعة بخلاف المشهور إلينا » .

سلمت المطلوب بعينه ، بل إنما أردت نوع كذا من الشئ ، ولم أرد  
نوع كذا :<sup>(١)</sup>

١- نوع : نوعا ف ، ل . ٢- نوع : نوعا ف .

(١) أرسطو ، ١٧٦ ، ١٧ ، ٣٥-٢٧١ : *ἐπει δὲ πῶς αἰτεῖται τὸ ἐν ἀρχῇ διήλόν* ، *οἷονται δὲ πάντως* ، *ἐν ᾗ συνέγγυς* ، *ἀναιρετέον καὶ μὴ συγχωρητέον* *εἶναι ἕνια ὡς τὸ ἐν ἀρχῇ αἰτοῦντος* ، *ὅταν τὸ τοιοῦτον ἀξιό τις ὁ ἀναγκαῖον μὲν συμβαίνειν ἐκ τῆς θέσεως* ، *ἣ δὲ ψευδὸς ἢ ἄδοξον* ، *ταῦτὸ λεκτέον* . *τὰ γὰρ ἕξ ἀνάγκης συμβαίνοντα τῆς αὐτῆς εἶναι δοκεῖ θέσεως* . *ἔτι ὅταν τὸ καθόλου μὴ ὀνόματι ληφθῇ ἄλλὰ παραβολῇ* ، *λεκτέον ὅτι οὐχ ὡς ἐδόθη οὐδ' ὡς προϋτείνε λαμβάνει* . *καὶ γὰρ παρὰ τοῦτο γίνεται πολλάκις ἔλεγχος* .

ت . خ . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٣ : « ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن الذى أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التى يسأل عنها فى أول الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذى يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأى المشهور ، فإن الذى يقال هو ذلك الشئ بعينه ، وذلك أن الذى تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . وأيضاً إذا لم يصرح بذكر الكل ، بل أخذ بالمقايضة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فرع على ما أصل ، فإن التبكيت كثير ما يكون عن مثل هذا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٩ - ٨٠ : « والذى يغلط بالمصادرة على المطلوب الأول بأخذ التعبير ، فإن كانت ظاهرة لم تقبل ، وإن خفيت وتلب لها عند الإنتاج ، قيل أن المراد فيما سلمت غير ما أوردت . ولو سلمت هذا لمسلمت ما فيه النزاع ، وحينئذ لانجد المغالطة سيلا إلى إلزام كذب أو تشنيع . وإذا استعمل المغالط بدل ما فى المصادرة على المطلوب الأول من لفظ كلى قولاً مبنياً على المقايضة ، أو لم يكن لكلى المستعمل اسم ، وكان قولاً ما قبله بقول قىامى - كما نقسول على ما يجرى مجرى الإنسان والفرس ويشبهه ، فهو يحرك فكاه الأسفل - ويجعله يغير ما يصادر به من المطلوب الأول على هذه الجملة - أوفى غير المصادرة أيضاً - ثم أفتج منه ، فله أن يقول : إنما سلمت لك فيما يجرى مجرى الإنسان ولم أسلم لك فى كل شئ ، وهذا ليس يجرى مجرى الإنسان ، فإنه يخالفه من قبل كذا . وذلك لأنه إن لم يفعل هذا ، تم له التبكيت ، وخفى » ما يريد من المصادرة على المطلوب الأول ، إذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير بانتقال إلى جزئى

من الخطأ الذائع أن التمساح لا يحرك فكاه الأسفل ، ومن الغريب أننا نجد هذا القول فى كتاب الحيوان *Histoiria Animalium* لأرسطو ، طبعة الاكاديمية الملكية البروسية ، ج ، = ت . ح . مخطوط المتحف البريطانى ، ١٢ ، ١ .

قال :

وأما الأسماء التي يقال حقيقة في موضع ، ومجازاً في موضع آخر ، فإنه قد يعرض فيها مغالطة . وذلك أن صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة ، وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه . مثال ذلك أن يقول قائل : ما هو لشيء فهو ملك له ، لأن ما هو لزبد فهو ملك له ، والإنسان هو للحيوان ، فالإنسان ملك للحيوان . فلذلك يجب على المحجب في مثل هذا الموضع ألا يجيب عن هذه القضية مرسله حتى يقسم ، أعني قول القائل : « إن ما هو لشيء ، فهو ملك له »<sup>(١)</sup> .

٢ - موضع (آخر) : سقطت من ف . ٤ - عنه : منه ل .

= راجع تعليقات الإمام محمد عبده على هذا القول في كتاب « البصائر النصيرية » تأليف زين الدين عمر بن مهملان السامري ، مع تعليقات الشيخ محمد عبده ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ببولاق ، سنة ١٨٩٨ م ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، هامش ٣ .

(١) أرسطو ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ٣٨١ - ١٧٦ ب ٧ : ἐν μὲν οὖν τοῖς κυρίως λεγομένοις : ὄνυμασιν ἀνάγκη ἀποκρίνεσθαι ἢ ἀπλῶς ἢ διαιρούμενον . αὐτὸ δὲ συνυπονοοῦντες τίθεμεν , οἷον ὅσα μὴ σαφῶς ἀλλὰ κολοβῶς ἐρωτᾶται , παρὰ τοῦτο συμβαίνει ὁ ἔλεγχος . οἷον ἄρ' εἰ ἀντὶ τῆς Ἀθηναίων , κτῆμά ἐστιν Ἀθηναίων ; ναί . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων . ἀλλὰ μὴν ὁ ἀνθρωπός ἐστι τῶν ζώων ; ναί . κτῆμα ἄρα ὁ ἀνθρώπος τῶν ζώων . τὸν γὰρ ἀνθρωπὸν τῶν ζώων λέγομεν , ὅτι ζῷόν ἐστι . . . .

= ت . ج . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدري ، ص ٩١١ - ٩١٢ : « فأما في الأسماء اللواتي يقال على الحقيقة فبإضطرار أن يجيب أو على الإطلاق أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتي يفكر فيهن - مثال ذلك جميع اللواتي بسألن ، لا ظاهراً : لكن على التقصير ، ومن هذا يكون تبكيتم . مثال ذلك : أترى ما هو للأثينيين هو ملك للأثينيين ؟ نعم . وعلى هذا المثال وفي آخر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ نعم . الإنسان إذن ملك للحيوان > ولكن هذه سفسطة > وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قبل أنه حيوان » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٠ : « فإذا استعمل اسماً حقيقياً لم يكن يد من الجواب ، أو من القسمة إذا كان في بعض دون بعض . . . كما أنه يقال : « إن ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم ، والحيوان كذلك هو للإنسان ، فهو إذن ملك له . فتكون كل قضية تستعمل فيها القطة » له » بمعنى معقول محصل ، ولكن يفلط في النتيجة ، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر » .

قال :

وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالحماة : السائل عن النقائص والمتقابلات التي لا يكون الجزء الصادق منها معلوماً بنفسه ، أو يكون معلوماً بشرط ، فأهمل في السؤال أخذ ذلك الشرط . لأنه إذا كان الجهل بالمتقابلين على السواء ، فليس يسلم الحبيب له النقيض الذي رام السائل أن يتسلمه منه ، لأنه لا يظن به الصدق أكثر من مقابله . وكذلك أيضاً يعرض متى لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محموداً دون نقيضه ، بل يكون كل واحد من الطرفين في الشهرة والحمد على السواء ، مثل قولنا : هل النفس مائة ، أو غير مائة ؟ فإن القوم الذين يقولون إنها مائة مساوون في الشهرة للقوم الذين يقولون إنها غير مائة . ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحد هذين التمييزين بحسب الشهرة ، فيسلمه .<sup>(١)</sup>

• - له : ذلك ل ١٠ - مائة : + ولذلك ليس يقولون إنها غير مائة ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ٨ - ١٧ : ὅταν δὲ δυοῖν ὄντοιιν θιατέρου μὲν ὄντος ἕξ ἀνάγκης θιατέρον εἶναι δοκεῖ , θιατέρου δὲ τοῦτο μὴ ἕξ ἀνάγκης , ἐρωτῶμενον πότερον δεῖ τὸ ἔλαττον διδόναι ὡς χαλεπώτερον γὰρ συλλογίσασθαι ἐκ πλειόνων . ἐὰν δ' ἐπιχειρῇ ὅτι τῷ μὲν εἰσιν ἐναντίον τῷ δ' οὐκ ἔστιν . ἂν ὁ λόγος ἀληθὴς ᾖ , ἐναντίον φάναι , ὄνομα δὲ μὴ κεῖσθαι τοῦ ἑτέρου .

ἐπεὶ δ' ἔνια μὲν ὧν λέγουσιν οἱ πολλοὶ τὸν μὴ συγχωροῦντα ἡμεῖς δεσθαι ἂν φαῖεν ἔνια δ' οἷον ὅσα ἀμφιδοξοῦσιν (πότερον γὰρ φθαρτὴ ἢ ἀθάνατος ἢ ψυχὴ τῶν ζώων , οὗ διώριστα τοῖς πολλοῖς)

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٤ ، ٩١٧ - ٩١٨ : « وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار ، وليس هذه حال الآخر عند المسئلة عنه من الاضطرار ، فيجب أن يجيب أولاً بالذى هو أنقص ، وذلك أنه عسر جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد بجهة أخرى ، وكان قوله صادقا ، فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد ، فالجهة الأخرى لا اسم لها ، من قبل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال في ذلك =

وأما متى اتفق أن يكرن أحد النقيضين معلوم الصديق بنفسه ، أو معلوم الحمد دون نقيضه ، أو اجتمع فيه الأمران جميعاً ، فإنه قد ينتفع السائل بالمصادرة على مثل هذا . وذلك أن الجزء الصادق ، لمكان شهرته في الحمد ، أو لمكان كونه صادقاً ، معروف الصديق بنفسه ، قد يغلط الحبيب فيسلمه ، ولا سيما إذا بدل المصادر اسم أحد جزأى المطرب عند السؤال ، أو اسم أحد جزأى مقابله ، أعنى المحمول أو الموضوع ، باسم آخر : ولم يأت بالمطرب نفسه ، أو بمقابله ، إن كانت المصادرة على مقابله . لكن إذا سها الحبيب في مثل هذا فسلمه ، فله أن يقول للسائل : إنك لم تصنع مبكناً ، ولا عملت قياماً ، وإن كنت قد سلمت أنا ذلك لك على ما تقدم <sup>(١)</sup> :

٤ - قد : سقطت من ل . ٥ - جزأى : حدى ف . ٩ - قد ، سقطت من ل .

= جميع الأشياء التي الرأي المشهور موجود فيها على جهتين (وذلك أن القول بأن: هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائنة ؟ هو عند كثيرين غير محلود) .... »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٠ - ٨١ : « وقد علمت أن القياس لا يكون بالحقيقة قياساً ، أو تكون هناك الاشتراكات الثلاثة التي للمقترنتين في أنفسهما ، والتي مقدمة مع النتيجة . وإذا كان اللازم غير منعكس - كما قلنا - فينفى أن نجيب في العكس بالجزئية ، فلا يتبها التبعيت الجزئي . فإن التجربة تحمله على إيراد الشروط ، وتكثير القضايا ، ويمسر حينئذ التأليف الصحيح في الحق فضلاً عن الباطل . وإذا كانت المسألة كلا طرفيها مشهور - كما هو في النفس من فسادها وغير فسادها... فكان كل من طرف مقبولا ومضاداً للنقيض ، فيسهل علينا في مثلها أن نقاوم ، إذ يكون لنا أن نقبل أي الطرفين شئنا » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ١٧ - ٢٥ : ἐν τοῖς οὖν ἀδηλον ποτέρως εἴωθε λέγεσθαι τὸ προτεινόμενον πότερον, ὥς αἱ γινώμει... ἔτι οὐ τὸ ἀληθὲς ἀμφιδοξεῖται, μάλιστα μεταφύρων ἄν τις λανθάνοι τὰ ὀνόματα περὶ τούτων. διὰ μὲν γὰρ τὸ ἀδηλον εἶναι ποτέρως ἔχει τὰ ἀληθῆς, οὐ δόξει σφαιρῆσθαι, διὰ δὲ τὸ ἀμφιδοξεῖν οὐ δόξει ψεύδεσθαι· ἡ γὰρ μεταφορὰ ποιήσει τὸν λόγον ἀνεξέλεγκτον.

= ت . ع . نفل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩١٩ : « فكذلك حال كل ما لم يك بئنا ، فيه لم بأى جهة يقال كالآراء التي عن الفكر... »

## القول في النقض

قال :

ويأبغى للمجيب في جميع المسائل أن يتقدم فيرد القول الكاذب ، ويعرف مع رده له من أى جهة عرض له الكذب . فإن هذا هو النقض المستقيم :

ولما كان الكذب يعرض في القياس إما من جهة مقدماته ، يعنى أن تكون كلتاهما كاذبتين ، أو تكون إحداهما هى الكاذبة ، وإما من جهة تأليفه أو شكاه أو من كليهما معاً ، فالنقض المستقيم إنما يتأتى للمجيب إذا قسم القول السوفسطائى إلى كل واحد من هذين القسمين ، ونظر في أيهما عرض الكذب . فإن كان الكذب في كليهما عرف به . وهذا النوع من القياس السوفسطائى الذى يمكن نقضه بوجهين ، فهو أسهل ، أعنى التماسد الصورية والمصادة . وإن كان في أحدهما عرف به أيضاً . أما إن كان في الشكل ، عرف أنه غير منج . وأما في المقدمات ، فبأن يرفع ما وضع السائل . وهذان النوعان من القياس إنما يمكن نقضهما بجهة واحدة . وإذا كان هذا هكذا ،

١ - القول في النقض : كتبت في ف في الهامش .

٨ - السوفسطائى : السفسطائى ف . ١٠ - السوفسطائى : السفسطائى ف .

١٣ - نقضهما : نقضها ف .

= وقد يكون الحق أيضاً على جهتين ، لاسيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين ، فكيف ينبغى أن يقال ، وبأى جهة . من أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨١ : « وإذا لم يكن أحد الطرفين معتاد القبول والتسليم ، وكان كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقتضيه ، لم ينتفع الممارون بأمثاله ، وذلك لأن للمجيب أن لا يسلم أى ذلك شاء . أما القسم الأول فلأن تسليم شيء من الطرفين غير معتاد ، وأما الثانى فلأنه لما خلا عن الشرط كان حكمه حكم الأول ، فإذا الحق به الشرط ، كان للآخر أن يلحق به الشرط ، ثم لم يسلم مع شرط . وبالحيلة : تجاذب النقيضين في القبول وغير المقبول يضعف سورة التبهكيت » .



فيلبغى لمن أراد نقض الأقاويل القياسية أن ينظر أولاً هل ذلك القول قياس حقيقي ، أو يظن أنه قياس ، وليس بقياس ، وذلك بالنظر إلى شكله ، وإلى مقدماته . فإن لم يبين له ذلك فيهما ، نظر إلى النتيجة ، أعنى هل هي صادقة ، أو كاذبة . فإن كانت كاذبة ، قسم القياس إلى مادته وصورته ، ونظر في الكاذب منهما ، إذ قد تبين أن النتيجة الكاذبة تكوّن ولا بد عن كذب في القياس إما من قبل صورته ، وإما من قبل مادته : و الفرق كبير بين سهولة تبين الكذب في مقدمات القياس في وقت السؤال بها وبين تبينه في النتيجة . وذلك أن تبينه في النتيجة سهل : لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا إلى الجواب على البديهة ؛ وتبين الشيء مع الفكرة أسهل من تبينه على البديهة .<sup>(١)</sup>

٦ - الكذب : الكاذب ل .

(١) أرسطو ، ١٨ ، ١٧٦ ب ٢٩ - ١٧٧ أ ٨ : ἐπεὶ δ' ἐστὶν ἡ μὲν ὀρθὴ λύσις : εἰ μὴ ἐμφάνισις ψευδοῦς συλλογισμοῦ, παρ' ὅποیان ἐρωτησιν συμβαίνει τὸ ψευδος, ὃ δὲ ψευδὴς συλλογισμὸς λέγεται διχῶς (ἢ γὰρ εἰ συλλελογισται ψευδος, ἢ εἰ μὴ ὧν συλλογισμὸς δοκεῖ εἶναι συλλογισμός), εἴη ἂν ἡ τε εἰρημένη νῦν λύσις καὶ ἡ τοῦ φαινομένου συλλογισμοῦ παρ' ὃ τι φαίνεται τῶν ἐρωτημάτων διόρθωσις. ὥστε συμβαίνει τῶν λόγων τοὺς μὲν συλλελογισμένους ἀνελόντα, τοὺς δὲ φαινομένους διελόντα λύειν... = ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ - ٩١٩ ، ٩٢٢ : « ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس ، ف يكون الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذى يظن موجوداً إنما يكون في بعض المسائل . فيعرض إذن في مقدمات القياس إن كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندها نفع . وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، وبعضها يازمها الكذب ، والتي لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحل على جهتين : إما برفع شيء مما شغل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٢ : « والقياس قد يكون مغالطياً إما لمصادته فقط - إذا كانت صورته قياسية - فهذا ينقض من جهة مقدماته ؛ وقد يكون مغالطياً لأنه يشبه في صورته القياس ، وليس بقياس ، على ما علمت . وهذا فإن الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعاً ، إذا كانت المقدمات أيضاً »

قال :

وأما التبكيئات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل /  
المشاعبة اللفظية ، فإن منها ما يعرض الغلط فيه ، أو المغالطة ، من قبل الاسم  
المشترك المأخوذ في المقدمات ، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ  
في النتيجة ، أعني إذا لم يفهم أنه يدل على كثير . مثال ذلك أن من سلم أن  
الساكت يتكلم ، والمتكلم غير ساكت ، وظن أنه قد لزمه التبكيث ، وهو أن  
أن الساكت غير ساكت ، فليس سبب تبكيثه في هذا هو جهله بالاشتراك  
الذي في المقدمة التامة إن الساكت يتكلم ، وذلك أنه إنما فهم منها المعنى  
الصادق فلسمه ، وهو أن الساكت له قدرة على الكلام ؛ ولا أيضاً سبب  
تبكيثه جهله بالاشتراك الذي في المقدمة الثانية وهو أن المتكلم غير ساكت .  
فإنه إنما فهم منها المعنى الصادق فلسمه . ولكن سبب تبكيثه هو جهله بالاشتراك  
الذي في النتيجة وهو أن الساكت غير ساكت . فإنه لو شعر بالاشتراك الذي  
في هذه النتيجة ، لتسم ، فقال : الساكت قد يصدق عليه أنه غير ساكت من  
جهة أن له قدرة على أن لا يسكت وأن يتكلم فيما بعد .

وأما من سأل فقال : أليس ما يعلم الإنسان ليس يعلم ، وما ليس يعلم  
فليس له علم بشيء ، فالإنسان إذن ليس له علم بما يعلم ، فم على الحبيب هذا  
التبكيث بأن سلم له هذه المقدمات . فإنما عرض له التبكيث من قبل الاشتراك

٨ - إنما : إذا ل . ١١ منها : سقطت من ف .

١٠ - بالاشتراك : بالاسم ف . ١٢ - شعر : جاء ل .

= كاذبة؛ فعل الحال أن ينظر في ذلك في صورته أيضاً، ويحل الشبهة منها؛ وينظر أيضاً في النتيجة -  
فإن النتيجة إذا كانت كاذبة نهدت على القياس وما فيه من الغلط - ويشرح سوء تسليم إن كان  
قد وقع ، فإنه كما ليس الفكر كالبديهة ، كذلك ليس التنبيه للسؤال - وهو بعد سؤال كالتنبيه  
له إذا أنتج .

الذى فى تأليف المقدمة القائلة : إن ما يعلم الإنسان ليس يعلم : وذلك أن هذه المقدمة إنما يسلمها من لم يشعر بأن المضمهر الذى فى « يعلم » مرة يعود على المعلوم ، ومرة على العالم . فإذا سبب التبكيت ها هنا إنما هو الاشتراك الذى فى المقدمة ، لا الاشتراك الذى فى النتيجة ، بخلاف الموضع الأول<sup>(١)</sup> :

قال :

وهذه المسائل التى يكون التبكيت فيها من قبل الكثرة التى يدل عليها الاسم المشترك أو اللفظ المشاغبى إنما ينعقد التبكيت فيه متى كان القول نفسه يلزم عنه نقيضه .

٧ - إنما : وإنما ل .

٦ - التى : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ، ٩١ - ١٥ : τῶν μὲν οὖν παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν ἔλεγχον οἱ μὲν ἔχουσι τῶν ἐρωτημάτων τι πλείω σημαῖνον, οἱ δὲ τὸ συμπέρασμα πολλαχῶς λεγόμενον· οἷον ἐν μὲν τῷ σιγῶντα λέγειν τὸ συμπέρασμα διττόν, ἐν δὲ τῷ μὴ συνεπίστασθαι τὸν ἐπιστάμενον ἐν τῶν ἐρωτημάτων ἀμφίβολον. καὶ τὸ διττόν ὅτε μὲν ἔστιν ὅτε δ' οὐκ ἴστιν, ἀλλὰ σημαίνει τὸ διττόν τὸ μὲν ὄν τὸ δ' οὐκ ὄν. = ت . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما التبكينات فإكان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهى شئ من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة ، وهى التى نتائجها يقال على جهات كثيرة . ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة : إن الساكت يتكلم ، فتكون على نحوين ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرأياً ، وأما التناقض فيكون أحياناً موجوداً وأحياناً غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٣ : « إن المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه : فإنها إما أن تكون لأن السؤال يكون كثيراً ، وإما أن تكون الكثرة فى النتيجة أيضاً . وتلك الكثرة يكون الحق فى بعضها موجوداً وفى بعضها ليس بموجود ، كما إذا سئل : « هل الساكت يتكلم ؟ » ، أو قيل : « هل الذى يريد يتعلم ليس يعلم ؟ » ؛ فإن الأول يغلط فى النتيجة ، فينتج بنتيجتين ، ولا يشعر باشتراكه ، وهو مقدمة بعد . وأما الثانى فإنه - وهو مقدمة بعد - لا يفهم إلا بتفصيل اشتراكه ، فنغدها عدها هو غير مفهوم ، إذ لا بد له فى أن يفهم من أن « يعلم » راجع إلى الشيء المعلوم أو العالم ، حتى يمكنه أن يحجب عنه » .

وليس يعرض هذا في قياس الخلف في كل المسائل . وذلك أن قياس الخلف منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه ، مثل أن يلزم من وضعنا أن الأعمى يبصر أن يكون الأعمى ليس بأعمى . ومنه ما يكون الكاذب فيه نقيضاً لمقدمة معلومة ، إلا أنها لم توضع جزء قياس ، مثل أن يلزم عن قولنا : إن الأعمى يتخيل أنه يتخيل الألوان . وذلك كذب . إلا أنه لم رفع منه الذي وضعنا <sup>(١)</sup> :

قال :

والنقض لهذه المباكتات التي تكون من قبل اشتراك الاسم إما في المقدمات كما قلنا ، وإما في النتيجة ، فيكون بأن يتقدم المحييب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك إلى أثنائه ، ويعرف الصادق منها من غير الصادق بأن يسمى ذلك ، فليزد الشرط الذي به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء ، مثل إن سأله سائل : أليس لساكت أن يتكلم ، فقال : نعم ، له أن يتكلم ، فإنه يجب عليه أن تدارك ذلك . فيقول : اكن لا في حين سكوتك . وكذلك إن أجاب بأنه ليس يتكلم ، تدارك ذلك . فقال : لكن يتكلم في المستقبل . وكذلك إذا سئل :

٦ - منه : فيه ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ، ١٦١ - ١٨ : ὅσοις μὲν οὖν ἐν τῷ τέλει τὸ πολλὰχῶς, ἀν μὴ προσλάβῃ τὴν ἀντίφασιν, οὐ γίνεται ἔλεγχος, οἷον ἐν τῷ τὸν τυφλὸν ὁρᾶν . ἄνευ γὰρ ἀντιφάσεως οὐκ ἦν ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما في المسائل التي تدل على كثير فإن لم يضاف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيث : والمثال في ذلك القول بأن « الأعمى يبصر » ، وذلك أنه ليس يكون تبكيث بغير تناقض » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٣ - ٨٤ : « والثاني خلف استحالة تبين من جهة التناقض ، كن ينتج أن المثلث ليس بمثلث ، أو أن الأعمى ليس بأعمى » .

أليس كل من علم شيئاً فليس يجمله . فقال : نعم . فإنه يجب عليه أن يريد ، فيقول : من الجهة التي علمه . فإذا فعل ذلك ، لم تتم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها . فإنهم كانوا يستلون ، فيقولون : أليس من علم شيئاً من الأشياء فهو لا يجمله أصلاً ؟ وأنت تعلم أن كل اثنين عدد زوج وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين خبأت لك ، قبل أن أظهرها لك . فأنت إذن تعلم الشيء وتجهله معاً . وإنما قلنا إنه إذا اشترط من جهة ما علمه أنه ليس تلزمه هذه المغالطة ، لأنه يقول : علمتها بالعلم الكلي ، ولم أعلمها بالعلم الجزئي .<sup>(١)</sup> فإذا علمت ليس الذي جهلت .

• - هذين : هذه . ف .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ، ١٨١ وما بعد : οὐκ ἔστιν ἐν τοῖς ἐρωτήμασιν, οὐκ ἀνάγκη προαποφῆσαι τὸ διττόν· οὐ γὰρ πρὸς τοῦτο ἀλλὰ διὰ τοῦτο ὁ λόγος, ἐν ᾧ μὲν οὖν πρὸς τὸ διπλοῦν καὶ ὄνομα καὶ λόγον οὕτως ἀποκριτέον, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὐ, ὥσπερ τὸ σιγῶντα λέγειν, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὐ, καὶ τὰ δέοντα πρακτέον ἔστιν δ', ἔστι δ' ἂν οὐ· τὰ γὰρ δέοντα λέγεται πολλαχῶς. εἰ δὲ λάθῃ, ἐπὶ τέλει προστιθέντα τῇ ἐρωτῇ διορθωτέον· 'ἂρ' ἔστι σιγῶντα λέγειν'; 'οὐ, ἀλλὰ τόνδε σιγῶντα'....

= ث . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ - ٩٢٤ ، ٩٢٨ : « وليس في جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فأما في أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمسئلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجوداً بجهة وغير موجود بجهة . فأما الأشياء التي يجب أن يفعلها فهي هذه بجهة ، وبجهة ليست هذه . والأمور الواجبة يقال على أنحاء كثيرة ، فإن لحقه غلط ، فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادة في السؤال : « أترى يكون الساكت أن يتكلم ؟ » . فيقال : لا ، بل لهذا الساكت ..... »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٤ : « فيجب إذن علينا إن شعرنا بديا باشتراك الاسم أن نكون تسلمنا محدوداً مفصلاً ، بأن نقول للسائل : إن عنيت كذا فجوابه كذا ، وإن عنيت معنى آخر ، فليس جوابه كذا » ، وأن تعرض بالمنع لما هو ضار ومبدأ المغالطة : وإن لم نشعر بديا ، =

قال :

ومن يعرف أن التغليب قد يعرض من المشاغبة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضاً كيف النقض لهذه المغالطة ، بأن يقول : إنه إذا قسمت ، دلت على كذا ؛ وإذا ركبت ، دلت على كذا ؛ وإن الداليتين مختلفتان : وليس يلزم إذا قسمت وركبت أن تدل على شيء واحد . وقد لا يمتنع أن يجتمع في اللفظ المشاغبة والمراء / من قبل الانتقال من القسمة إلى التركيب ، ومن قبل ما يعرض في التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : أليس تعلم أن هذا يضرب ؟ فإذا قال : نعم ، قال : وبهذا كان يضرب ؟ قال : نعم ، قال فإذا أنت تعلم أن هذا كان يضرب ، وبهذا كان يضرب ، فإذا ما تعلم أن به يضرب فبذاك يضرب ، والذي تعلم أن به يضرب هو علمك ، فإذا بعلمك كان يضرب .

٨ - قال (وبهذا) : سقطت من ف ١١ وبهذا : أو بهذا ل .

٩ - قال فإذا : سقطت من ف .

= تداركنا بعد ذلك فقلنا : « ليس الساكت يتكلم ، بل لهذا الذي هو ساكت الآن أن يتكلم وقتاً آخر » . فإنه ليس يلزمنا أن نجيب عن المهملّة وهي مهملّة ، وعن المبهمة وهي مبهمة . وإن فعلنا فلنسا أن نشير إلى ما عنيينا ، وكذلك إذا قال : « أليس يعلم الذي يعلم » ، فنقول : أعلم ما أعلم ، وليس أعلم جزئيات الذي أعلم ، أو ليس يلزم أن أعلم أحوال الذي أعلمه » .

قارن : أرسطو ، التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، ١ ، ٦٧ ، ١٥١ وما بعده = ت ع ، طبعة بدوي ، ص ٢٨٩ . التحليلات الثانية ، المقالة الأولى ١٧١ وما بعده = ت ع ، طبعة بدوي ، ص ٣١٠ .

ابن سينا ، البرهان ، طبعة عفيفي ، ص ٧٣ - ٧٤ : « ثم إن لسائل أن يسأل أحداً فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه : إني أعلم ذلك ، فيعود ويقول : هل الذي في يدي هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأننا لانعلم ذلك عاد فقال : فلسم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا وقد قيل في التعليم الأول : « إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم ، فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج ، وهذا الجواب فاسد ، فإننا نعرف أن كل اثنين موجود عرف أولم يعرف ، فهو زوج ... » .

فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين :

أحدهما : أنه ما كان صادقاً فيه مفرداً لم يصدق مركباً . وذلك أن علمه بأن هذا يضرب كان صادقاً . وكونه أيضاً يضرب بهذا كان صادقاً ، ولم يكن صادقاً أن يعلم أنه يضرب بهذا للذي كان يضرب . وأيضاً فإن قوله : « ونعلم أن بهذا كان يضرب » قد يحتمل أن تكون الإشارة فيه إلى الآلة وإلى العلم<sup>(١)</sup> .

قال :

والمغالطة التي تكون التغيير من من الأفراد إلى التركيب ، أو بالعكس ، ليس هو من نوع التي تكون من قبل اشتراك الاسم ، على ما زعم بعض الناس من أن كل  
٢ - ٢٥ - ولم يكن صادقاً ... وأيضاً : سقطت من ل . ٧ - هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ - ٣٣١ ١٧٧ ب ٩ : φανερόν δὲ καὶ τοὺς παρὰ τὴν διαίρεσιν καὶ σύνθεσιν πῶς λυτέον· ἂν γὰρ διαιρούμενος καὶ συντιθέμενος ὁ λόγος ἔτερον σημαίνει ' συμπερασινομένου τοῦναντίον λυτέον . εἰσὶ δὲ πέντε οἱ τοιοῦτοι λόγοι παρὰ τὴν σύνθεσιν ἢ διαίρεσιν ' αὐτὸν ὃ εἶδες σὺ τοῦτον τυπτόμενον , τούτῳ ἐτύπτετο οὗτος ; καὶ ὃ ἐτύπτετο , τούτῳ σὺ εἶδες ;

= ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٨ : « وهو بين كيف يكون نقضنا للمسائل التي في القسمة والتركيب . وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذي يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأناويل هي إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذي علمت ، أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب ، وبالذي كان يضرب علمت » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٤ - ٨٥ : « والمغالطات التي من التركيب والتقسيم فلنا أن نحفظ الحكم في التركيب ، ونمنعه في التقسيم . وبالعكس لنا أن نمنع الحكم في التركيب ونحفظه في التقسيم ، إذ المركب ليس هو المقسم . فيرجع الغلط في هذا الباب - إلى ما يقال - على نحوين من المراتبات بوجه ما ، مثل المغالطة التي يكون المركب فيها مثل أن : « ما نعلم أن يضرب زيد فيه يضرب » ، فيضرب إذن فيه يفعلك أو علمك . وهذا فيه أيضاً تقليل من جهة المرأى . أما من جهة التركيب ، فلأنه يسأل مثلاً : « ألسنت تعلم بما يضرب به زيد ؟ فيقول : بلى . ثم يقول : أليس بذلك يضرب ؟ فيقول : بلى . فيركب ويقول : فإذا تعلم بما تعلم أن زيداً يضرب ، به يضرب . وأما من جهة المرأى فلأن « به » تنصرف إلى موضعين : أحدهما آلة العلم ، والثاني آلة الضرب » .

مغالطة لفظية فهي من قبل اشتراك الاسم. وذلك أن اختلاف المفهوم في اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه . وأما ها هنا فإنما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفرداً ، ومرة مركباً . كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرر به علامة الرفع ، أو علامة الخفض أو النصب : ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه :

قال :

وقد تبين أنه ليس كل ما ينقضى من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التي استعملها بعض الناس \* المغالطة ، وأتى في ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هي من باب المراء الذي من اشتراك التركيب ، والذي من باب الجمع والإفراد . مثال ذلك قول القائل : أنا أرى بالعين الذي ترى . فإن مفهوم هذا اللفظ يختلف إذا جعلنا الضمير الذي في « ترى » مرة راجعاً إلى العين ، ومرة راجعاً إلى المخاطب . وهو بين أنه ليس ها هنا اختلاف مفهوم من قبل اشتراك الاسم .

وكذلك قول القائل : ألسن تعام السفن صقلية الآن لفضليتها ثلاثة سكانات ؟ فإن « الآن » مرة تعود إلى السفن ، ومرة إلى العام :

ومثل ذلك : أليس سقراط حكيمًا فاضلاً وإسكافاً رديئاً ؟ فهو إذن فاضل رديئ ، وهذه مغالطة من باب إجراء المركب مجرى المفرد في الدلالة :

٩ - المراء : المرائى ف . ١١ - في : به ف .

١٤ - ثلاثة : ثلاث ل . ١٦ - أليس : ليس ف .

|| حكيمًا فاضلاً : حكيم فاضل ف . || إسكافاً رديئاً : إسكاف رديئ ف .



ومن هذا أيضاً قول القائل : أليس للعلم الفاضل تعليم جيد ، وهو جيد في نفسه ، والاعلم الردئ تعليم جيد ، فالعلم الردئ جيد . وهذه المغالطة من إجراء المركب مجرى المفرد . وذلك أن المركب في هذا المثال هو الصادق ، والمفرد هو الكاذب .<sup>(١)</sup>

١ - للعلم : للمعلم ل .  
٢ - للعلم : للمعلم ل .  
|| فالعلم : فالمعلم ل .  
|| فالعلم الردئ جيد : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ب ١٠ - ٢٠ : « διαίρετόν οὖν τῷ ἀποκρινόμενῳ » οὐ γὰρ ταῦτ' ἰδεῖν 'τοῖς ὀφθαλμοῖς τυπτόμενον' καὶ τὸ φάναι 'ἰδεῖν τοῖς ὀφθαλμοῖς' τυπτόμενον. καὶ ὁ Εὐθυδήμου δὲ λόγος 'ἄρ' οἶδας σὺ νῦν οὕσας ἐν Πειραιεὶ τριήρεις ἐν Σικελίᾳ ὄν;' καὶ πάλιν 'ἄρ' ἔστιν ὀγυθὸν ὄντα σκυτέα μοχθηρὸς εἶναι; εἴη δ' ἂν τις ὀγαθὸς ὢν σκυτεὸς μοχθηρὸς' ὅστι' ἔσται ὀγαθὸς σκυτεὺς μοχθηρὸς'. 'ἄρ' ὃν αἱ ἐπιστήμαι σπουδαῖαι, σπουδαῖα τὰ μαθήματα; τοῦ δὲ κακοῦ σπουδαῖον τὸ μάθημα' σπουδαῖον ἄρα μάθημα τὸ κακόν. ἀλλὰ μὴν καὶ κακὸν καὶ μάθημα τὸ κακόν, ὥστε κακὸν μάθημα τὸ κακόν. ἀλλ' ἔστι κακῶν σπουδαία ἡ ἐπιστήμη'.

ع . ت . ع . نقول عيسى بن زرعة ، طبعه بدوى ، ص ٩٢٩ : « فليكن المحجب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس « نشاهد المضروب بأبصارنا » وأن نقول : « إننا نشاهد المضروب بأبصارنا » - شيئاً واحداً بعينه . وقول أوتادوموس : « أزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سكناات موجودة فى صقلية ؟ وأترأه يكون جيداً وهو مع ذلك يرسى رديئاً ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يرسى رديئاً ؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً . وأترأه المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الردئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس برديئ هو فاضل » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٥ - ٨٦ : « والذى ظن أن كل مغالطة فهى لفظية ، وأن كل مغالطة لفظية فهى للاشتراك فى الاسم ، فلا يتأخر بيان خطئه إذا ما تأملنا هذه الأمثلة التى من باب المراء ، ومن باب التركيب والتفصيل . مثل قولهم بالظرف الذى يضرب ؛ على أن موضع الذى يضرب فى لغة العرب النصب ، لأنه مفعول به ، وعلى أنه الجرح لأنه بعد الظرف . وهذا من باب المراء . وكذلك : نعلم أن السفن التى لها ثلاث سكناات التى تكون بأسقلية الآن ، فإن « الآن » تتصل تارة بالعلم ، وتارة بالسفن . وأما من جهة التركيب فنل أن نقول : « أليس فلان خيراً ، وأليس فلان إسكافاً رديئاً ، ففلان خيراً رديئاً . وكذلك : « أليس للعلوم الجيدة تعليمات جيدة ، والردئ أيضاً تعليم جيد ، فن الجيد أيضاً أن تعلم رديئاً ؛ لكن كل شئ رديئ من يعلمه فيعلم رديئاً ، فإذن كل تعليم الردئ رديئ ، والجيد غير رديئ ؟ هذا خلف » . وههنا تفصيل من جهة التركيب ، وتفصيل من جهة اللفظ أيضاً فى قوله : « يعلم رديئاً » .

ومن المثل المشهورة في هذا الباب عند القدماء قول القائل: أليست تعلم أن كل ما هو ممكن لي أن أفعله فأنا أفعله، ويمكن لي إذا لم أضرب بالعود أن أضرب به. فإذا أنا لم أضرب بالعود، فأنا أضرب بالعود.

قال :

وهذا التخليط هو من باب إجراء المفرد مجري المركب. وذلك أنه يصدق على في الوقت الذي لا أضرب بالعود أنه يمكنني أن أضرب بالعود. ولا يصدق على مفرداً أنني أضرب بالعود، دون أن يقرن بأضرب لفظة « ممكن ». فإذا سبب هذا التخليط هو ألا يشعر باختلاف مفهوم لفظة « يضرب » إذا قرنت بالممكن، أو أطلقت إطلاقاً<sup>(١)</sup>.

قال :

وليس نقض هذا، كما ظن بعض الناس — أحسبه يشير به إلى أفلاطون — من أنه ليس كل ما يمكن لي فعله يكون وقت الإمكان فيه هو وقت الفعل، لأنه لو كان ذلك. لكان ممكناً أن أضرب إذا ضربت. فإن هذا النقض هو

٦ - لا : سقطت من ل . ٧ - بأضرب : يضرب ف . ١٢ - هو : وهو ف .

(١) أرسطو، ٢٠، ١٧٧ ب ٢٢ - ٢٦ : ὡς δύνασαι καὶ ἂ δύνασαι, οὕτως καὶ ταῦτα ποιήσεις ἄν; οὐ καθαρίζων δ' ἔχεις δύνανται τοῦ καθαρίζειν· καθαρίσεις ἂν ἄρα οὐ καθαρίζων. ἢ οὐ τοῦτου ἔχει τὴν δύνανται, τοῦ οὐ καθαρίζων καθαρίζειν, ἀλλ', ὅτε οὐ ποιεῖ, τοῦ ποιεῖν. = ت. ع. نقل عيسى بن زرة، طبعة يدوي، ص ٩٣٣ : « وأرى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان، وكذلك تكون أفعالك. وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟ فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً. وإما أن تكون القوة التي على هذا ليس هي على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل ».

ابن سينا، السفسطة، ص ٨٦ ؛ وكذلك : « أليس كما يكون لك شيء ممكن، كذلك يمكنك أن تفعل، ويمكنك عندما تضرب بالعود أن لا تضرب به، فإذا يمكنك أن تكون ضارباً بالعود — غير ضارب ». وهذا كله يرجع إلى ما قلنا : إن الشيء يفهم بوجهين ».

خاص بهذا الموضع من جهة مادته ، أعني من جهة لفظ الممكن المستعمل فيه .  
والنقض الذاتي للأشياء التي هي نوع واحد هو نوع واحد . وذلك إنما هو  
نقض عند تلك المسئلة بعينها ، لا نقض لذلك النوع من المغالطة .<sup>(١)</sup>

قال :

وأما الغلط انعارض من الإعجاز ، فالتبكيك لا يكون منه إلا أقل ذلك ،  
كان ذلك في المكتوب ، أو في اللفظ .

١ - لفظ : لفظة ف .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ب ٢٧ - ٢٤ : Λύουσι δέ τινες τοῦτον καὶ ἄλλως .  
εἰ γὰρ ἔδωκεν ὡς δύναται ποιεῖν, οὗ φάσι συμβαίνειν μὴ καθαρίζοντα  
καθαρίζειν· οὐ γὰρ πάντως, ὡς δύναται ποιεῖν, δεδοσθαι ποιήσιν· οὐ  
ταῦτ' οὐδ' εἶναι ὡς δύναται καὶ πάντως ὡς δύναται ποιεῖν . ἄλλα  
φανερὸν ὅτι οὐ καλῶς λύουσιν· τῶν γὰρ παρὰ ταῦτ' ὁ λόγος ἢ αὐτὴ  
λύσις· αὕτη δ' οὐχ ἀρμόσει ἐπὶ πάντας οὐδὲ πάντως ἐρωτωμένους,  
ἀλλ' ἔστι πρὸς τὸν ἐρωτῶντα, οὐ πρὸς τὸν λόγον.  
= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٢ - ٩٢٤ : « وقد حل ذلك قوم  
على جهة أخرى ، وهي أنه إذا سلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ،  
وهو غير ضارب ، ضارباً ، وذلك أنه لم يسلم أنه يفعل كل ما يمكنه فعله لا محالة لأنه ليس يفعل  
بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه . إلا أنه بين أنهم لم يحلوا حلاً  
جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه حلها واحد بعينه ، وهذا فليس بموافق  
في جميع الأمور ، ولا هو موجود لا محالة في التي يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة » .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٧ : « وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس - وأظنك يعني  
بذلك المدعي له أنه معلمه - حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا : « يفعل بحسب ما يمكنه » ، وقولنا :  
« إنه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئاً » ، فلو كان يفعل الممكن لا محالة ، فلعله وجب أن يضرب  
في حال ما يمكن هو حين لا يضرب . وأما إذا لم يكن كذلك - بل ليس يجب وقوعه - لم يجب إمكانه ،  
فيجوز أن يقسم واقعاً بحال عدم الضرب ، فيكون حينئذ لا يضرب ، فإن معناه أنه كان غير  
ممتنع في ذلك الزمان أن يقع الضرب بدل عدم الضرب ، ليس أنه يجب . وهذا الحل - وإن كان  
من وجه حلا - فإنه ليس حلاً بحسب أن المغالطة متعلقة بالتركيب والقسم . فإن الحل يجب أن  
يكون مستمراً في جميع الجزئيات ؛ وهذا الحل خاص بهذه المسألة ، وإن استمر فليس فيه تعرض  
لما أورد من المقدمات ، ومن السبب المتصل » .

مثال ذلك في اللفظ قول القائل : أليس البيت هو أين تحمل ، وأن ليس تحمل سالبة أن تحمل ، فالبيت إذن سالبة<sup>(١)</sup> .

وأما ما كان يعرض منها / من قبل تفخيم الصوت وترقيقه فنقصه سهل . وذلك بأن يعرف بأنه ليس دلالة ذلك اللفظ ، إذا فخيم ، هو دلالته ، إذا رقق .

٩ - أين : إلا ل ، ف . ولكن هذه الكلمة يقابلها في الأصل اليوناني οὐ ، وهي تحمّل نبرة هائية ، فإذا خففت ووضع عليها نبرة غير هائية أصبحت οὐ وهي تعني لا .

(١) أرسطو، ٢١، ١٧٧ ب ٣٥ - ١٧٨ ٣١ : παρὰ δὲ τὴν προσφθίαν λόγοι : μὲν οὐκ εἰσιν. οὔτε τῶν γεγραμμένων οὔτε τῶν λεγομένων, πλὴν εἴ τινες, ὀλίγοι γένοιντ' ἄν, οἷον οὔτον ὁ λόγος· 'ἄρα γ' ἐστὶ τὸ οὐ καταλύεις οἰκία; ναί. 'οὐκοῦν τὸ οὐ καταλύεις τοῦ καταλύεις ἀπόφασις; ναί. ἔφησας δ' εἶναι τὸ οὐ καταλύεις οἰκίαν· ἡ οἰκία ἄρα ἀπόφασις.' ὥς δὴ λυτέον, δῆλον. οὐ γὰρ τὸ αὐτὸ σημαίνει ὀξύτερον τὸ δὲ βωρύτερον ἡθηέν.

ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٤ : « والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً ، ولا ما يكتب ، ولا من التي يتكلم بها ، بل إن كان ذلك في شيء منها فهو في اليسير . ومثال ذلك هذا القول : أترك في الحقيقة لاتنقض البيت ؟ فيقال : نعم . « فأن لاتنقض سبيت » إذاً هي سالبة « أن ينقضه » . فإذا كان الحق هو أنك لاتنقض البيت ، فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضاً فهو معلوم . وذلك أن القول ليس يدل إذا قيل بجده وضجير شديد ، وإذا قيل بتمهل تام بدلالة واحدة بعينها » .

أخيراً المترجمون الثلاثة في نقل كلمة καταλύεις فترجمها ابن زرعة ويحيى ابن عدى بكلمة ينقض ، وعربها الناقل القديم بكلمة يخرب . وجدير بالذكر أن بيكار - كبر دج استخدم الكلمة اليونانية ذاتها عند ترجمته لهذا الموضع . ومعنى الكلمة هنا : يقطن أو يسكن .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٧ - ٨٨ : « وأما المغالطة التي تقع من جهة الشكل ، فنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ ، مثل من يقول : « إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه » فينتج أن « هذا البيت ساكنه فيه » .

وأما التي شكل ألفاظها واحد ، وهي في مقولات مختصة . فنقض التبعيئات الواقعة فيما يكون بأن يعرف من أي مقواة هو كل واحد منها : إذا كان عندنا معلوماً أجناس المقولات : والتبعيت يعرض فيها مثل قول القائل : يا هذا ، أرايت دلي يمكن الشيء الواحد بعينه أن يكون يفعل وينفعل معاً ؟ فإذا قال : لا . قال : وقد يمكن أن يبصر ويبصر إذا رأى نفسه . وأن يبصر هو مثل أن يضرب وأن يخرج ، وبالجملة : ينفعل ؛ وأن يبصر هو منزلة أن يضرب ، وأن يخرج ، وبالجملة يفعل . فإذا رأى المرء نفسه ، فقد أمكن أن يوجد شيء واحد بعينه يفعل وينفعل معاً . وقد كان ذلك لا يوجد : هذا قبيح مستحيل . ونقض هذا هو قريب من النقص الذي للتبعيت الذي سببه اشتراك الاسم ، وذلك بأن يعرف أن شكل يبصر ، وإن كان كشكل يضرب ، فهو يدل على الانفعال لا على الفعل . وذلك أنه يشبه التغليب الذي يكون من أخذ مستثنين في مسألة واحدة اللفظ ، كما أنه يشبه التغليب الذي يكون من أخذ مستثنين في مسألة واحدة من جهة مخالفة يبصر ليضرب في اللفظ ، أعني في الحروف التي تركيب منها : لكن الذي يسأل عن مسائل كثيرة سوئالا واحداً هو موافق بجهة ما للذي يسأل بالاسم المشترك ، لأن هذا يسأل أيضاً عن مسائل كثيرة سوئالا واحداً . ولما كان هذا الاشتباه الذي بين الأقاويل المغالطة قد يوجد بأشياء كثيرة من المغالطات اللفظية شبه المغالطات التي تقع من قبل اشتراك الاسم وليست منها ؛ ولذلك ظن من ظن أن كل تغليب فهو من قبل الاسم المشترك <sup>(١)</sup> .

هـ - ٨ : وأن يبصر ... يفعل : وأن يبصر ... يفعل ، ... ينفعل ف .

٧ - فإذا : وإذا ل . ١٧ - منها : بها ف . ١٨ - لذلك : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ، ١١ - ١١ : δῖλον δὲ καὶ τοῖς παρὰ τὸ ὡσαύτως : λέγεσθαι τὰ μὴ ταῦτὰ πῶς ἀπαντητέον , ἐπεὶ περ ἔχομεν τὰ γένη τῶν κατηγοριῶν . ὁ μὲν γὰρ ἔδωκεν ἐρωτηθεὶς μὴ ὑπάρχειν τι τούτων ὅσα τί ἐστι σημαίνει ὁ δ' ἔδειξεν ὑπάρχον τι τῶν πρὸς τι ἢ ποσῶν , δοκούντων δὲ τί ἐστι σημαίνει διὰ τὴν λέξιν . οἷον ἐν τῷδε τῷ λόγῳ . 'ἀρ' ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ ἅμα ποιεῖν τε καὶ πεποιηκέναι ;' οὐ . 'ἀλλὰ μὴν ὁρᾶν γέ τι ἅμα καὶ ἑωρακέναι τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ ταῦτὸ ἐνδέχεται' . =

ومثال ذلك من سأل ، فقال : أليس من كان له شيء وألقاه فليس له .  
فإذا قال له : نعم ، قال : أليس من كان عنده عشرة أكعب ، فألقى كعباً  
منها أنه ليس له كعب ، فإذا قيل : نعم ، قال : أو ليس من له تسعة أكعب  
له أكعب ، فإذا من له أكعب ليس له أكعب .

وهذه المغالطة ليست من قبل اشتراك الاسم : وإنما هي من قبل أنه أخذ  
مطلقاً ما يصدق مقيداً . وذلك أن من ألقى كعباً من عشرة أكعب ، صدق  
عليه أنه ليس له كعب واحد ، لا أن ليس له كعب بإطلاق . ومن له تسعة  
أكعب ، صدق عليه أن له تسعة أكعب ، لا كعب بإطلاق . فإذا سبب  
هذا الغلط أن ما يصدق مع غيره ، ظن أنه صادق إذا أخذ مفرداً . فهو من باب  
المباينة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، أو المطلق والمقيد .<sup>(١)</sup>

- ٣ - أوليس : وأليس ف . || أكعب : كعب ف .  
|| أكعب : كعب ف . ١٠ - أو المطلق والمقيد : سقطت من ف .  
٦ - مقيداً : صححت في هامش : ف مركباً

== ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٤ - ٩٣٥ ، ٩٣٨ :  
وقد يعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحد التي ليست واحدة بأعيانها كيف تقسم إن كانت  
عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذلك فيسلم إذا سئل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه  
ليس هو شيئاً منها . وهذا بين مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن بهم أنهم  
يدلون على شيء من أجل الصوت . وفي هذا القول مثال لذلك : أرى يمكن في الشيء الواحد بعينه  
أن بفعل وينفعل معاً ؟ فقال : لا ، إلا أنه يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معاً . فقد  
وجد إذن شيء من هذه : ينفعل ويفعل .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٨ : « مثلاً إذا قال قائل : « إن الذي يبصر نفسه يفعل من حيث  
يبصر ، وينفعل من حيث هو مبصر ، فيكون من جهة واحدة فاعلاً ومنفعلاً » ، فنقول : إن الذي  
يبصر ينفعل في كل حال وليس يفعل . ولا تشتغل بأن تصرّف « يبصر » هو تصرّف « يضر ب »  
و « يقطع » لأن المعنى هو غير مطابق للتصرّف . وهذا يشبه الاسم المشترك ، ويشبه الذي يسأل  
عن مسائل كثيرة » .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ، ٢٩١ وما بعده : ὅμοιοι δὲ καὶ οἷδε οἱ λόγοι τούτοις :  
εἰ ὁ τις ἔχων ὕστερον μὴ ἔχει , ἀπέβαλεν ὁ γὰρ ἔνα μόνον ἀποβαλὼν  
ἀστράγαλον οὐκ ἔξει δέκα ἀστράγαλους . ἢ δὲ μὲν μὴ ἔχει πρότερον ἔχων ,  
ἀποβέβληκεν , ὅσα δὲ μὴ ἔχει ἢ ὅσα , οὐκ ἀνάγκη τοσαῦτα ἀποβαλεῖν . . . =

وما يشبه هذا أن يستل سائل . فيقول : أليس ما أعطى المرء فهو ليس له ؟  
فإذا قيل له : نعم ، أَل بسرعة : أليس ما للمرء فهو الذي يعطيه . فإذا أجاب  
المحبب بنعم ، أنتج عليه : فإذا ما له ليس له .

وهذا التخليط أيضاً من باب الأفراد والقسمة . وذلك أن الشيء قبل أن  
يعطيه فهو له . فإذا أعطاه فليس له . فإذا أخذ « أن له » أو « ليس له » مطلقاً ،  
عرض هذا التبكيت .<sup>(١)</sup>

== ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٩ - ٩٤٠ : « وقد تشبه أمثال  
هذه الأمور والأقوال هذه الأشياء فأن كان الإنسان الذي يوجد له شيء ما لم يلق ما يوجد له  
بأخرة ، فإن الذي ألقى كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب ، أو الذي ألقى ما لم يكن له أولاً  
في الوقت الذي وجد له فيه ، فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى - فليس ذلك من الاضطراب .  
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٨ - ٨٩ : « مثل قولهم : « أليس من يرى شيئاً هو له يصير  
ليس له ، فنرى الكراع الذي عنده فيكون لا كراع له ؛ لكنه إن رى واحداً ، جاز أن يبقى  
عنده تسعة ، فيكون له كراع ليس له كراع » . ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك ، وإنما وقع  
الغلط بسبب أن قوله « لا كراع له » فهم منه « لا كراع له ألبتة » ، وأن التسليم وقع لقلة التحرز ،  
لا لاشتراك في لفظة الكراع » .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ١ وما بعده : οἷον ὅτι οὐ μετὰ ἄλλου , ὥσπερ  
ἂν εἰ ἦρετο ἄρ' ὃ μὴ τις ἔχει δοίη ἄν , μὴ φάντος δὲ ἔροιτο εἰ δοίη ἄν  
τίς τι ταχέως μὴ ἔχων ταχέως , φήσαντος δὲ συλλογίζοιτο ὅτι δοίη ἄν  
τίς ὃ μὴ ἔχει . καὶ φανερόν ὅτι οὐ συλλελογίσται· τὸ γὰρ ταχέως οὐ  
τόδε διδόναι ἀλλ' ὥδε διδόναι ἐστίν .

== ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٣ : « أرى الإنسان يعطى ما ليس  
بموجود له ؟ فإذا قال : لا . سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عندما يوجد له على جهة  
السرعة ؟ فيقول : نعم . فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يألف :  
وذلك أن الذي يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له » .

ونظير هذا قول من قال : أليس غير ممكن أن يبطش أحد بغير يد ،  
ويبصر بغير عين ، فإذا قيل : نعم ، قال : والأشل بغير يد وهو يبطش ،  
والأعور بغير عين وهو يبصر ، فإذا يبصر بغير عين ، وليس يمكن أن يبصر  
بغير عين . وهذا إنما يصدق مقيداً ، لا مطلقاً . وذلك أن الأعور ببصر بغير عين<sup>(١)</sup>  
واحدة ، لا بغير عينين ، وكذلك الأشل يبطش بيد واحدة ، لا يدين .

قال :

ومن الناس من نقض هذه المغالطات بأن ظنّها من قبل اشتراك الاسم ،  
فقال في المثال الأول . إن الأعور لا يبصر ، لكن يقال فيه إنه لا يبصر ليس  
مثل ما يقال في الأعمى إنه لا يبصر ، بل بمعنى أقل .

ومنهم من قال في المثال الثاني : إن الذي أعطى كان كأنه ليس له ،  
وما أخذ كان كأنه له . فإذا ما ليس له يقال على أوجه كثيرة ، وكذلك ما له .  
ومنهم من قال في نقض ذلك : إنه قد يعطى المرء ما ليس له ، وذلك أن من  
أعطى خيراً طيبة ، فعندما أعطاها استحالت خلا فقد أعطى ما ليس له .

٨ - إن : و ل .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٨ - ١٠ : ὅμοιοι δὲ καὶ οἱ τοιοῖδε πάντες ἂν ἔχει χειρὶ τύπτοι ἂν ; ἢ ὃ μὴ ἔχει ὀφθαλμοῦ ἴδοι ἂν ; οὐ γὰρ ἔχει ἓνα μόνον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بلوى ، ص ٩٤٣ - ٩٤٤ : « أترأه يضرب  
باليد وهي غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له واحدة  
فقط » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٩ : « وأيضاً : « هل الذي ليس له يد يبطش باليد ؟ وأيضاً :  
هل الذي ليس له عين يبصر ؟ فإن قالوا : بلى ، يشنع أنه كيف يبصر بلا عين ، و يبطش بلا يد ،  
وإن قالوا : لا ، فنو اليه الواحدة والأعور ذاك يبطش وهذا يبصر » .



فكأنه ذهب إلى أن أمثال هذه المغلطات هي من باب اشتراك الاسم ، وليس الأمر كذلك . لأن هذه وإن ساهمنا أنها مناقضة ، فإنما هي مناقضة جزئية بحسب عادة التبكيث ، لا بحسب الموضع الذى هذا التبكيث جزء منه . ولذلك من عرف طبيعة هذا الموضع ونقصه / بحسب طبيعته ، لم يمكن أن ينعقد عليه تبكيث <sup>(١)</sup> .

ومن هذا الجنس من التبكيث قول القائل : يا هذا ، أ رأيت هذا المكتوب ليس صادقاً قولك إنه كتبه إنسان ، وقولك إنك لم تكتبه أنت ، وأنت إنسان ، فإذا كتبه إنسان ولم يكتبه إنسان .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ١٠ وما بعده : *λύουσι μὲν οὖν τινες λέγοντες ὥς : καὶ ἔχει ἓνα μόνον καὶ ὁφθαλμὸν καὶ ἄλλ' ὅτι οὖν ὁ πλείον ἔχων . οἱ δὲ ὥς καὶ ὁ ἔλαβεν ἔχει ' ἐδίδου γὰρ μίαν μόνον οὗτος ψῆφον ' καὶ οὗτός γ' ἔχει φασί , μίαν μόνην παρὰ τούτου ψῆφον . οἱ δ' εὐθὺς τὴν ἐρώτησιν ἀναιροῦντες . ὅτι ἐνδέχεται ὁ μὴ ἔλαβεν ἔχειν , οἷον οἷνον λαβόντα ἡδύν , διαφθαρέντος [ἐν τῇ λήψει] ἔχειν ὀξύν . ἄλλ' ὅπερ ἐλέχθη καὶ πρότερον , οὗτοι πάντες οὐ πρὸς τὸν λόγον ἀλλὰ πρὸς τὸν ἀντιρωπὸν λύουσιν . . . .*

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٤ - ٩٤٥ : « فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط ، عينا كان ذلك ، أو شيئاً آخر ، أى شيء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسلم هذا حساباً واحداً فقط ، ويقولون إن لهذا حساباً واحداً فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد رفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ . ومثال ذلك : إن كان أخذ شراً لذيقاً ، وفى أخذه له صار خلا لفساد . إلا أن جميع هذه التى قيلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول ، لكنها نحو الإنسان . . . . » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٩ : « وقد ذكر حال هذا خارجين مما يتعرض للمثال ، لا للقانون . وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال . والحل وما فسر به غير لائق » .

(١) والنقض في هذا أن يقال : كتبه إنسان هو غيرك ، لا إنسان بإطلاق .  
ومن هذا الجنس ، أعني الذي من الألفاظ ، قبول القائل : أرايت  
ما يتعلم الإنسان فهو ما يتعلمه ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فالإنسان ثقيل  
وخفيف .

ووجه النقض لهذا أن يقال : إن لفظة « هو » إنما تصدق على العالم ،  
لا على الإنسان .<sup>(٢)</sup>

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٤ - ٢٨ : ἔτι δὲ καὶ οἷδ' εἰσι τούτων τῶν λόγων ἅρ' ὃ γέγραπται, ἔγραφέ τις; γέγραπται δὲ νῦν, ὅτε σὺ κάθησαι, ψευδὴς λόγος ἦν δ' ἀληθὴς, ὅτι ἔγραφετο ἅμα ἄρα ἔγραφετο ψευδὴς καὶ ἀληθὴς. τὸ γὰρ ψευδῇ ἢ ἀληθῇ λόγον ἢ δόξαν εἶναι οὐ τόδε ἀλλὰ τοιόνδε σημαίνει.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ : أرى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولا كاذباً ، وقد كان المظنون عندما كتبت صادقاً ، فيكون الذي يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً ، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٩ - ٩٠ : « وأيضاً مثال آخر : « أليس كتبك هذا صادقاً لشيء كتبت ؟ فتقول : بلى . ثم تقول : أليس ما كتبتك كاذب ؟ فنقول : بلى ، إذا كان كاذباً . فإذا هو كاذب وصادق » . والسبب أن هذا الكاذب ليس يناقض ذلك الصادق ، فإن الكاذب المقابل للقول الكاذب هو قول صادق ، والعقد الكاذب عقد صادق . وههنا فقد أخذ الكاذب مقروناً بالمدلول عليه ، والصدق مقروناً بالعدل من الكتابة ، ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة » .

(٢) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٩ - ٣١ : καὶ ἅρ' ὃ μανθάνει ὁ μανθάνων, ταῦτ' ἐστὶν ὁ μανθάνει; μανθάνει δέ τις τὸ βραδύ ταχύ. οὐ τοίνυν ὁ μανθάνει ἀλλ' ὥς μανθάνει εἰρηκεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وأرى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذاً الذي يتعلم ، بل إنما يقال إنه كالذي الذي يتعلم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٠ : « وأيضاً : أليس ما يتعلمه زيد هو هو ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فهو ثقيل وخفيف . والمغالطة - كما علمت - من قبل رجوع « هو » تارة إلى المتعلم ، وتارة إلى المتعلم . وليس يسلم المحجب أنه « هو » المتعلم ، بل « هو » الشيء الذي يتعلم لا زيد » .

ومن هذا القبيل قول القائل : ما يمشى الإنسان فيه فهو يطأه ، والإنسان يمشى في النهار ، فهو يطأ النهار .

ووجه النقض فيه أن يقال : أما المسافة التي يمشى فيها فهو يطأها ، وأما الزمان الذي يمشى فيه فليس يطأه . والتقابل هاهنا من قبل اشتراك لفظة « في » ، فإن دلالتها على المكان غير دلالتها على الزمان<sup>(١)</sup> .

ومثال آخر وهو قول القائل : هذا الإنسان هو الإنسان الخاص أو العام . فإن كان الخاص كان هذا الإنسان المشار إليه هو أنت لأن كليهما خاص ، وليس هو أنت . وإن كان عاماً ، كان جنساً ، وليس المشار إليه بجنس ، فهو و جنس ليس بجنس .

ووجه النقض في هذا أن يقال : إن الإنسان المشار إليه هو شيء ثالث غير الإنسان العام والخاص . وإن الإنسان إنما هو عام بالإضافة إلى أشخاص الناس ، وهو خاص بالإضافة إلى إنسان إنسان من المشار إليهم . وأما المشار إليه فهو غير العام والخاص<sup>(٢)</sup> .

٧ - كليهما : كلاهما ف . ١٢ - إنسان : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣١-٣٣ : βαδίζει τις πατεῖς ; βαδίζει .

δὲ τὴν ἡμέραν ὅλην . ἢ οὐχ ὁ βαδίζει ἀλλ' ὅτε βαδίζει εἴρηκεν .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وأرى الذي يمشى الإنسان فيه يتوطأوه ، وهو يمشى النهار كله ، أولاً يكون قال الذي يمشى ، بل قال إذا مشى » .

ابن سينا ، السفطة ، ص ٩٠ : « وأيضاً : « أليس هذا الشيء الذي يسير الإنسان يطأه ، وهو يسير يوماً كله ، فهو يطأ اليوم » ، لأنه يطأ ما يسير فيه من المسافة ، لا الزمان » .

(٢) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣٦-٣٩ : καὶ ὅτι ἔστι τις τρίτος ἄνθρωπος παρ' αὐτὸν καὶ τοὺς καθ' ἑκάστον . τὸ γὰρ ἄνθρωπος καὶ ἅπαν τὸ κοινὸν οὐ τόδε τι ἀλλὰ τοιόνδε τι ἢ ποσὸν ἢ πρὸς τι ἢ τῶν τοιούτων τι σημαίνει .

=

قال :

وبالجملة: فينبغي للناقض في هذه المضاملات التي من الألفاظ أن يكون نقضه بالمقابل للموضع الذي ألزم منه السائل التبعي. فإن كان التخليط من قبل تقسيم المركب قابله بالتركيب. وإن كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم. وإن كان من قبل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطىء. وإن كان من التفخيم ناقضه بالترقيق<sup>(١)</sup>. وإن كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

== ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٩٤٨ - ٩٤٩: « وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً ثالثاً إذا فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين. وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس هو هذا الشيء، بل هو كهذا، أو يكون مضافاً، أو ذاك على شيء من أمثال هذه ».

ابن سينا، السفسطة، ص ٩٠ - ٩١: « وأيضاً: « الإنسان في نفسه شيء ثالث غير العام والخاص، لكن العام والخاص هو لأنه إنسان ». وهذا المثال قد يحتمل أن يجعل تضييلاً معنوياً، لكنه مع ذلك لفظي أيضاً، وذلك لأنه غير العام والخاص في نفسه، أي اعتبار نفسه، والخاص والعام هو لا باعتبار نفسه، ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الإنسان وتفصيل معه، وهو من حيث نفسه لا يصدق أنه شيء من الاثنين، بل كشيء منهما ».

(١) أرسطو، ٢٣، ١١١١٧٩ - ٢٥: ὅλος δ' ἐν τοῖς παρὰ τὴν λέξιν λόγοις ἀεὶ κατὰ τὸ ἀντικείμενον ἔσται ἡ λύσις ἢ παρ' ὃ ἔστιν ὁ λόγος. οἷον εἰ παρὰ σύνθεσιν ὁ λόγος ἡ λύσις διελόντι، εἰ δὲ παρὰ διαίρεσιν συνθέντι. πάλιν εἰ παρὰ προσωδίαν ὀξεῖαν، ἢ βαρεῖα προσωδία λύσις، εἰ δὲ παρὰ βαρεῖαν، ἢ ὀξεῖα· εἰ δὲ παρ' ὁμωνυμίαν، ἔστι τὸ ἀντικείμενον ὄνομα εἰπόντα λύειν... .

= ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٩٤٩، ٩٥٣: « وبالجملة فنقض هذه الكلم التي تكون من الصوت هي دائماً مثل التي تكون من الضد، لا بما عنه كانت الكلمة - مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقص بالقسم، وإذا كان بالقسم كان ذاك بالتركيب؛ وأيضاً إن كان من الشكلة المسماة الحادة، فالنقص يكون بالشكلة التي تسمى الثقيلة؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادّة. وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقص إنما يكون عندما يأتي باسم مضاد ». ابن سينا، السفسطة، ص ٩١: « ثم بالجملة فجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بال ضد: إن كان الغلط بالتركيب، فيغلط من تركيب القسم، وإن كان من القسم فيحل بالتركيب. وإن كان الغلط شيئاً مثلاً بشكل مخفف، فليكن الجواب بشكل مثقل، وإن كان باسم مشترك فبأن يأتي باسم محقق للمعنى المفرد، وكان في المراء وفي التركيب، مثلاً إذا قال: « ليس من يمشى يتوطأ ما يمشى فيه، وهو يتوطأ الزمان »، فيكون تسليمنا أن الذي يمشى يتوطأ ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان، وعلي هذا القياس في ذلك البواقي ».

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية .

وأما النقائص للعاني المغلطة ، فإن النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض ، أعني أن يعرف أن ذلك ليس فيها دائماً ، ولا كليها . فإن ما بالعرض إنما يوجد لشيء إما في أقل الزمان ، وإما في أقل الموضوع ، وإما في الأقل من كليهما .

فأما النقض الخاص بهذا الموضوع فأن يقال : إن هذا أمر عرض وإنه ليس باضطرار . وذلك بين إذا تؤملت التبعييات التي بالعرض ، مثل قولهم : يا هذا ، أنت تجهل ما أريد أن أسئلك عنه . وإذا سألتك عنه عرفته ، فأنت إذن تعرفه وتجهله معاً . ومثل قولهم : يا هذا ، أنت تعرف زيداً ، ولا تعرف أنه دخل الدار ، وزيد هو الداخل ، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه . ومثل قولهم : أنت لا تعرف هذا الشيء الذي أخفيه ، وإذا رأيته عرفته ، فأنت تعرفه ولا تعرفه . ومثل قولهم : هذا أب ، وهو لك ، فهو إذن أب لك ، لكن ليس لك . ومثال آخر من المشهورات وهو أن كل عدد فهو كثير ، لأن العدد كثرة ما . وكل عدد فهو أقل من غيره ، وما هو أقل من غيره فهو قليل . فكل عدد كثير قليل معاً .

وهذه التبعييات كلها تنحل بأن يقال : إن هذا أمر عرض وإنه ليس بالضرورة . وذلك أن زيداً هذا عرض له أن سألت عنه فجهازته من حيث سألت عنه ، ولم أجعله من حيث هو زيد . وليس كونه مستولاً عنه دائماً له ، ولا ضرورياً . وكذلك عرض لزيد أن دخل الدار ، فأنا أعرفه لأنه

هـ - من : في ل . ١٠ - وزيد : وذلك ل . ١١ - أخفيه : أخفيته ف .

١٤ - وما هو أقل من غيره : سقطت من ل .

زيد وأجهل منه الأمر الذى عرض له وهو دخوله الدار . وكذلك الجواب  
 في الخفى الذى أعلمه ولا أعلمه .<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو، ٢٤، ١٧٩، ٢٦١-١٧٩ ب٦ : πρὸς δὲ τοὺς παρὰ τὸ συμβεβηκὸς : μία μὲν ἢ οὐτὴ λύσις πρὸς ἅπαντας . ἐπεὶ γὰρ ἀδιόριστόν ἐστι τὸ πότε λεκτέον ἐπὶ τοῦ πράγματος, ὅταν ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότητος ὑπάρχη, καὶ ἐπ' ἐνίων μὲν δοκεῖ καὶ φασίν, ἐπ' ἐνίων δ' οὐ φασιν ἀναγκαῖον εἶναι, ζητέον οὖν συμβιβασθέντος ὁμοίως πρὸς ἅπαντας ὅτι οὐκ ἀναγκαῖον . ἔχειν δὲ δεῖ προφέρειν τὸ οἶον . εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦδε τῶν λόγων πρὸς τὸ συμβεβηκός . ἄρ' οἶδας ὃ μέλλω σε ἐρωτᾶν; ἄρ' οἶδας τὴν προσιόντα ἢ τὸν ἐγκεκαλυμμένον; ἄρ' ὁ ἀνδρὶας σὸν ἐστὶν ἔργον, ἢ σὸς ὁ κύων πατήρ; ἄρα τὰ ὀλιγάκις ὀλίγα ὀλίγα; φανερόν γὰρ ἐν ἅπασιν τούτοις ὅτι οὐκ ἀνάγκη τὸ κατὰ τοῦ συμβεβηκότητος καὶ κατὰ τοῦ πράγματος ἀληθεύεσθαι . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٣ - ٩٥٤ : « فأما نقض التى تكون بنحو العرض فهو واحد فقط في جميعها . فلأن الوقت الذى يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولا على العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول في جزئيات من الأمور حلا ضرورياً ، فيفعل الحمل إذن في جميعها على أنه ليس . ان الاضطرار وبغضبي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة . » . وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أترأك تعلم ما أريد أن أسألك عنه؟ فأنت تعلم إذن الذى يدنل ، أو الخفى؟ أترأ التمثال ذلك عبد أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صغار ، فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق في الأمور من جهة العرض ، لا من الاضطرار . . . » .

الفارابى ، الأمكنة المغالطة ، ورقة ١٢٧ ب : « والثاني عند التوبيخ ، وذلك إن قصد المائد أن يلزم نقض ما يتسلمه أولاً ، فإذا تسلّم قولاً ، ثم ألب القياس وأنشج منه ما ليس بالحقيقة نقضاً للمسلم أولاً ، ظن فيما ليس بتوبيخ أنه توبيخ . مثال ذلك : هل الذى يعرف الشيء أنه كذا هو عارف به ، والذى لا يعرف أنه كذا ليس هو عارفاً به ، وأنت تعرف زيدا أنه زيد ، ولا تعرف أنه نحوى ، فأنت إذا تعرفه بعينه ، ولا تعرفه . » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٢ وما بعدها : « وأما التى من طريق المعانى ، فالذى من العرض فبعضه واضح مستشرق في جميع ذلك ، بأن يكون ذلك في بعض الجوابات . من الأعراض إذا شئ منها ، ليقول : ليس من الاضطرار أن يكون مثلاً الأبيض موسيقار ، وإن كان قد يوجد أيضاً ويتفق وجوده . وإنما يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى ، فحينئذ لا تنفذ حيلة المغالطة ؛ ويوضح ذلك بأمثلة يسمعها السامعون ، ويستوحش من مخالفتها =

قال :

ومن الناس - وأحسبه يشير بذلك إلى أفلاطون - من نقض هذه التبعيئات بأن قال : إنه ليس يمتنع أن يعلم الشيء الواحد من جهة ، ويجهل من جهة . لكن هذه المناقضة يلحقها التفصيل من وجوه .

أحدها : أنه ليس يمكن أن يستعمل في نقض جميع ما بالعرض مثل قول القائل المتقدم : هذا لك ، وهو أب ، فهو أب لك وأب لك ، فإن النقض في هذا أن يقال : إن هذا الذي هو لك عرض له أن كان / أباً ، وليس هو أباً من جهة ما هو لك . وانقض يجب أن يكون عاماً ومحيطاً بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة ، وذلك أنه قد يوجد في المسادة الواحدة بعضها أنواعاً مختلفة من الكذب . فيجب أن يكون النقض نقضاً يرفع جميع تلك الأنحاء التي في النتيجة الكاذبة <sup>(١)</sup> .

٧ - له : لك ل .

٢ - وأحسبه : أحسبه ل .

٩ - المسادة : المقدمة ل .

= المشاغب . ومن أمثلة ما بالعرض قولهم : « أأنت تعلم ما أسألك ؟ » فإن قال : نعم ، بلى أعلم ، قال له : « ما هو ؟ » . وإن قال : لا أعلم ، قال : أنا أسألك عن زيد أو عن الخير وأنت تعلمه . والمغالطة في هذا من جهة العرض هو أن شيئاً واحداً هو معلوم في نفسه ومستول عنه ، وليس هو معلوماً من حيث هو مستول عنه بتركيب العرض بين المعلوم والمستول .... » .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٧ وما بعده : λύουσι δέ τινες ἀναιροῦντες τὴν ἐρωτήσιν . φασὶ γὰρ ἐνδέχασθαι ταῦτο πράγμα εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν , ἀλλὰ μὴ κατὰ ταῦτό· τὸν οὖν προσιόντα οὐκ εἰδότες , τὸν δὲ Κορίσκον εἰδότες ταῦτό μὲν εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν φασιν , ἀλλ' οὐ κατὰ ταῦτό· καίτοι πρῶτον μὲν , καθάπερ ἤδη εἵπομεν , δεῖ τῶν πατῶν ταῦτό λόγων τὴν αὐτὴν εἶναι διόρθωσιν· αὕτη δ' οὐκ ἔσται , ἂν τις μὴ ἐπὶ τοῦ εἰδέναι ἀλλ' ἐπὶ τοῦ εἶναι ἢ πως ἔχειν τὸ αὐτὸ ἀξίωμα λαμβάνῃ , οἷον εἰ ὅδε ἐστὶ πατήρ , ἔστι δὲ σύς· εἰ γὰρ ἐπ' ἐνίων τοῦτ' ἔστιν ἀληθὴς καὶ ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν , ἀλλ' ἐνταῦθα οὐδὲν κοινωνεῖ τὸ λεχθέν . οὐδὲν δὲ καλύει τὸν αὐτὸν λόγον πλείους μοχθηρίας ἔχειν , ἀλλ' οὐκ ἢ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνις λύσις ἐστίν' . . . =

قال :

وأيضاً فإن الذى ينتقض قياس الخلف المبكت بأن يعرف أن النتيجة التى زعم القاييس أنها ممتنعة هى ممكنة ، فإنما نقض أن يكون هو عمل قياساً مبكتاً . فإن التبكيت الذى قصد لم يتم له . وذلك أن كل من ألف قياساً ليعين به شيئاً ما على طريق الخلف ، فأنتج نتيجة ممكنة ، لا ممتنعة ، فلم يبين شيئاً ، ولو ألف ألف قياس من هذه الصفة . ولكن متى لم يبين الإنسان من القياس الكاذب إلا هذا القدر ، فلم يبين شيئاً من انكذب الذى فيه ، ولا عرض له لا بإبطال ، ولا بإثبات . ولعل وضعه النتيجة مبكتة يؤهم أنه سام أن تلك المقدمات صادقة . فإنه قد يظن أن ما ليس يعرض عن وضعه كذب ، فهو صادق . بل لاسبيل إلى إبطال المقدمات الكاذبة فى أقيسة الخلف المربوطة ، أعنى التى تنتج نقیض ما وضع إلا مع انقسام أن النتيجة كاذبة . ومثال ذلك أنه

٢ - يعرف : يعرفه ف .

٤ - قصد : قصده ف .

== ث . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٨ - ٩٥٩ ، ٩٦٣ : « وقد ينقض بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإننا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين ، فقد نقول فى الشيء الواحد بعينه إننا نعرفه ولا نعرفه ، إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . على أنه يجب - كما قلنا فيما سلف - أن يكون إصلاح الأقاويل المتأخوذة من شيء واحد بعينه واحداً بعينه ، وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة ، بل على أنه موجود كيفما اتفق . مثال ذلك : إن كان هذا أب ، وهو لك ، فإن كان هذا صادقاً وكان ممكناً فى أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أنه ليس للى ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . وليس يمنع مانع من أن تلحق بالقول الواحد بعينه شتاعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ .... » .

ابن سينا السفسطة ، ص ٩٣-٩٤ : « وليس الجواب ما أجاب به بعضهم - وأظنه [ طبعة الأهراني : أظن ] من جرى ذكره مراراً - أن الشيء يعلم ويجهل من وجهين ، فإن هذا هو المشنع به . وكيف يكون وجهان للواحد من حيث هو واحد ؟ فإنهم يشنعون بهذا ، بل يجب أن يقال : المعلوم ليس هو المجهول ألبتة ، نعم ، إلا بالعرض . هذا جواب وحل من جهة وفى بعض الأشياء ، ولكن ليس مستمرراً فى جميع المسائل التى من هذا الباب ، ولا مقبولا عند المكر منهم » .



من ناقض قول زين في إبطال الحركة الذي يقول فيه : إنه إن كانت الحركة موجودة ، لزم أن يكون المتحرك يقطع قبل تمام المسافة نصفها ، وقبل ذلك النصف نصف ذلك النصف : ولما كانت الأنصاف الموجودة في المسافة الواحدة بعينها غير متناهية ، لزم إن كان المتحرك تحرك أن يقطع مسافات غير متناهية في زمان متناه . هذا خلف لا يمكن : فإذن الحركة غير موجودة ؛<sup>(١)</sup>

٢ - المتحرك : المحرك ف .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ١٧ وما بعده : οὐδὲν δὲ καλύει τὸν αὐτὸν λόγον : πλείους μοχθηρίας ἔχειν, ἀλλ' οὐχ ἡ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνις λύσις ἐστίν· ἐγχωρεῖ γὰρ ὅτι μὲν ψευδὸς συλλελογίσται δεῖξαι τινα, παρ' ὃ δὲ μὴ δεῖξαι, οἷον τὸν Ζήνωνος λόγον, ὅτι οὐκ ἔστι κινηθῆναι. ὥστε καὶ εἴ τις ἐπιχειροῖ συνάγειν ὡς ἀδύνατον, ἀμαρτάνει, καὶ [εἰ] μυριάκις ἢ συλλελογισμένος, ἀλλ' οὐκ ἔστιν αὕτη λύσις. . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٨ : « وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شتات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذي ألف كاذباً ، أن يبين شيئاً أكثر من أن لا يبين . ومثال ذلك قول زين : إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان أن يقيس على خلاف الرأي المشهور ، وكان إذا قام على خلاف الرأي المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لمسا كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه .. » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٤ - ٩٥ : « وليس يمنع أن يكون الخطأ في مقدمة واحدة تؤخذ له وجوه تبين به خطأه . ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينه وبين سبب ما يجري مجراه . ولو أن إنساناً ألف قياساً من مقدمات كاذبة ، فأتى كذباً ، فأوضح خطأ النتيجة كان ذلك بياناً للخطأ ، ولكن مع إعراض عن السبب ، مثل من يعارض قياس زينون حين يقول : إنه لا حركة ، لأنه لو كانت حركة ، لكانت تحتاج أن تقطع أنصافاً بلا نهاية في زمان متناه ، بأن يجاب ويقال : الزمان أيضاً مساو للمسافة في الانقسام ؛ فإن هذا يبين أن النتيجة غير شعبة . والحل الصواب هو أن يقال : المقدمة كاذبة ، وأنه ليست هناك أنصاف بلا نهاية . وإذا تكلف إبانة خطأ النتيجة بعد ذكر من البيانات ، ولم يتمرض لخطأ القياس ، لم يلزم شيء » .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٣ ب : « وكل متحرك فإنه يقطع نصف المسافة قبل أن يقطع جميعها . وإذا كانت أنصاف المسافة بلا نهاية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال » .

فإن قال الناقض: إن هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات: بل هو محال  
 إن فرضنا أنه يقطعها في أزمنة متناهية ، وليس بمحال إن فرضنا أنه يقطعها  
 في أزمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيما يلزم من ذلك . فهذا  
 وإن كان قد أبطل القياس الذي رام أن يبطل الحركة به ، لكنه لم يعرض لبيان  
 الكذب الذي في مقدماته :

وأما من ناقض هذا التبعييت السوفسطائي بأن قال : إن المتحرك ليس  
 يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة ، وإنما يقطع مسافة واحدة في زمان  
 واحد ، وإنما كان يجب أن يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة  
 مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل ، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة ، فقد  
 نقض الكذب الذي في المقدمات : ولذلك قيل إن تلك مقاومة بحسب القول :  
 وهذه مقاومة بحسب الأمر نفسه . وأيضاً فهذه المقاومة قد تضعف أيضاً  
 في صناعة الجدل . لأنه ليس بمشهور أن يقال إن الشيء الواحد بعينه يكون  
 صادقاً من جهة ، وكاذباً من جهة ، أو معروفاً من جهة ، مجهولاً من جهة :  
 بل المقاومة المشهورة في أمثال هذه الأشياء أن يقال : إن المعروف غير المجهول :  
 لأنه لو كان زيد هو الداخل في الدار ، أو هو المسئول عنه ، لازم أن يوجد  
 زيد داخلاً في الدار ضرورة ما دام زيد موجوداً ، وكذلك ما دام مسئولاً عنه ،  
 ويكون أخذ ما به زيد موجوداً هو دخوله في الدار أو السؤال عنه . فالمعروف  
 إذن من زيد عند الجمهور هو زيد . إذ كان المعروف هو الذي بالذات ،  
 والمجهول هو الذي بالعرض . فإن من عالم أن هذا أبيض ، وجعل أنه موسيقر ،  
 فقد علم شيئاً ، وجعل شيئاً آخر :

٢ - يقطعها : قطمها ف .

٤ - به : سقطت من ف .

٥ - السوفسطائي : السفسطائي ف .

١٤ - لازم : الزم ل .

١٧ - إذ : إذا ل :

١٨ - أن : سقطت من ف .

ومن نقض التبيكيت الذى ألزم فيه أن يكون العدد كبيراً وقليلاً معاً ، فإن سلم الكذب الذى فيه وقال قد يمكن أن يكون كبيراً بالقياس إلى ما تحته ، قليلاً بالقياس إلى ما فوقه فقد لحقه مثل التقصير الذى قلنا ، بل مناقضته التامة أن يقال له : إنه ليس كل عدد كثير ، لأن الاثنين عدد وليس بكثير<sup>(١)</sup> :

قال .

ومن الناس أيضاً من رام أن ينقض التبيكيت المشهور الذى قيل فيه : إن هذا أب ، وهو لك ، فهو أب لك وليس أباً لك ، من قبل الاشتراك الذى فى لفظة «له» . فإنها تدل على الملك ، وتدلى على غير الملك . ومثل قول القائل : هذا عبد ، وهو لك ، فهو عبد لك . وليس كما ظنوا : فإنه ليس يظن أحد بلفظة «له» ، إذا قرنها بالابن أو بالأب أنها تحمل على الملك : ولذلك ليس هذا الغلط عارضاً إلا من قبل أنه عرض لهذا الذى هو لك أنه ابن ، وكذلك الحال فى العبد ، فانه ليس يقرن به أحد لفظة «لك» ، وهو يتوهم

٦ - رام : رأى ل . ١٠ - تحمل : تدل ف .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٣٤ - ٣٧ : οἱ δὲ ἀμαρτάνουσι καὶ οἱ λύοντες, ὅτι ἄπρος ἀριθμὸς ὀλίγος, ὥσπερ οὗς εἴπομεν· εἰ γὰρ μὴ συμπεραينوμένου τοῦτο παρολιπόντες ἀληθὲς συμπεπεραίνονται φασί (πάντα γὰρ εἶναι καὶ πολὺν καὶ ὀλίγον), ἀμαρτάνουσιν·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بلوى ، ص ٩٦٢ : « وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن «كل عدد قليل» بمنزلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد أنتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٥ : « إن كل عدد كثرة ، لأن العدد كثرة مركبة من أحاد ، وكل عدد فإنه أقل من غيره ، وكل أقل فهو قليل ، فكل عدد قليل وكثير » ، فإنهم قالوا : أليس يكون قليلاً وكثيراً من وجهين؟ وليس هذا بمحال . فاعملوا غير مقاومة النتيجة ، وسلموا القياس ، ولم يحلوا التضليل ، وما كان يجب لهم أن يعملوا أن كل عدد كثير ، وإن كان يقال له كثرة ، فإن الاثنين ليس بكثير » .

شيئاً غير الملك . فلذلك ليس الغلط في هذا إلا من قبل ما بالعرض :  
 وهو أن عرض للذي كان ابناً لك أنه عبد :<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٣٨ - ١٨٠ : ἔνιοι δὲ καὶ τῷ διττῷ λύουσι : τοὺς συλλογισμούς, οἷον ὅτι σός ἐστι πατήρ ἢ υἱός ἢ δοῦλος. καίτοι φανερόν ὡς εἰ παρὰ τὸ πολλαχῶς λέγεσθαι φαίνεται ὁ ἔλεγχος, δεῖ τοῦτομα ἢ τὸν λόγον κυρίως εἶναι πλειόνων. τὸ δὲ τόνδ' εἶναι τοῦδε τέκνον οὐδὲς λέγει κυρίως, εἰ δεσπότης ἐστι τέκνου, ἀλλὰ παρὰ τὸ συμβεβηκός ἢ σύνθεσίς ἐστιν 'ἄρ' ἐστὶ τοῦτο σόν'; ναί· 'ἐστι δὲ τοῦτο τέκνον' σὸν ἄρα τοῦτο τέκνον'. ἀλλὰ οὐ σὸν τέκνον, ὅτι συμβεβήκεν εἶναι καὶ σὸν καὶ τέκνον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٣ : « وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤلفون على أنه أب لك أو ابن أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد ، وعلى أنه ظاهر أن التبعييت إن كان إنما يظن موجوداً من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معان كثيرة ؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابناً لهذا إن كان الابن ملكاً له ، لكن التركيب إنما هو بالعرض . أرى هذا هو لك ؟ فيقال : نعم ؟ وهذا هو ابن من قبل أنه عرض له أن كان ابناً . فهذا إذن هو لك ، وهو ابن ؛ إلا أنه ليس بابن لك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٥ - ٩٦ : « والمغالطة التي تورد ويقال : إن كذا ابن لك ، وهو أب أو عبد لك ، وهو ابن ، فيجمع أنه لك أب وابن ، أو لك أب وعبد ، من هذا القبيل الذي بالعرض . قال المعلم الأول : حل بعض الناس هذا - وأظنه المذكور مراراً - بأن قال : إن المغالطة ههنا باشتراك الاسم في « لك » ؛ وهذا غير نافع في الحل ، ولا مستمر . فإنه وإن كان لفظة « لك » تقال باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك ، وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن والاب ، فإنه ليس بمعنى الملك ، بل تدل على نسبة الاختصاص والقراءة ؛ وهذه النسبة معناها واحد فيهما ، وإن كان المنسوب إليه مختلفاً ، وإلا كان قولنا : « لك » يقال على معان غير متناهية . وأنه وإن كان لفظة « لك » مشتركاً فيها ، فإنها عند ذكر العبد تدل على الملك فقط ، وفي ذكر الأب تدل على تخصيص نسبة أخرى . وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه ، بل بسبب تأخير الأمرين اللذين لا يتأحدان إلا بالعرض ، بل إنما المغالطة في هذا من طريق العرض ، فإن الذي هو ابن لي عرض له أن كان أباً أو ابناً أو عبداً ، لا من طريق ماهو لي أب ، ولا من طريق نسبتي حتى يكون أباً لي أو ابناً » .

ومن هذا الجنس قولهم : كل علم خير ، وبعض العاوم للأشرار ، ومأدو للأشرار فهو شر ، فبعض العسوم إذن خير وليس بخير . فإنه قد يظن أن المغالطة جاءت في هذا من قبل الاشتراك الذي في « لام » النسبة ، وليس الأمر كذلك . فإنه لما أضفنا « اللام » إلى الأشرار ، زال الاشتراك الذي فيها ، كما أو قلنا : إن الإنسان هو الحيوان ، لم يفهم أحد من هذه النسبة إلا معنى واحداً فقط ، بل الخلط العارض فيه أنه من قبل أنه ظن أن ما عرض أن وجد للشرير فهو شر مطلق ، وليس كذلك ، وإنما هو شر من جهة أنه عرض له أن كان علماً للشرير ، لا أنه شر بذاته ، وبما هو علم<sup>(١)</sup> :

٤ - اللام : اللام ف . لا زال : وال ل .

٨ - بذاته : بل ل .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٨٠ ، ٧١ - ٢٢ : καὶ τὸ εἶναι τῶν κακῶν τι ἀγαθόν· τὸ δὲ τοῦτο τοῦτων ἢ γὰρ φρόνησις ἐστὶν ἐπιστήμη τῶν κακῶν· τὸ δὲ τοῦτο τοῦτων εἶναι οὐ λέγεται πολλαχῶς ، ἀλλὰ κτῆμα ، εἰ δ' ἄρα πολλαχῶς (καὶ γὰρ τὸν ἀνθρώπον τῶν ζώων φαμέν εἶναι ، ἀλλ' οὐ τι κτῆμα· καὶ εἰάν τι πρὸς τὰ κακὰ λέγῃται ὥς τινός ، διὰ τοῦτο τῶν κακῶν ἐστὶν ، ἀλλ' οὐ τοῦτο τῶν κακῶν) ، παρὰ τὸ πῃ οὖν καὶ ἀπλῶς φαίνεται....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٣ - ٩٦٤ : « وكذلك يجري الأمر في أن : بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هي معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك . فإن كان يقال على أنحاء كثيرة ( فإننا قد نقول في الإنسان إنه الحيوان ، وليس هو لشيء آخر ؛ وإن نسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجوداً في الشرور ) ، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه ما يوجد في شيء وعلى الإطلاق ..... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٧ : « ومن تلك الأمثلة مثل قولهم : إن بعض العاوم علوم للأشرار ، وكل ما هو للأشرار فهو شر ودي ، لكن كل علم خير ، فبعض ما هو خير شر ودي » ، وذلك لأنه وإن كان علم الأشرار قد استعمل فيه الإضافة الدالة على وجوه مختلفة ، فإن العلوم ههنا ليست تدل على القنية فقط ، ولا الغلط جاء من ذلك ، بل من جهة أنها ليست للشرير من جهة ما هو شرير ، وذلك مثل أن الإنسان إذا قال : إن الإنسان للحيوان ، لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة . بل على أنه نوعه ، لأن التقييد أزال اشتراكه ، على أن كون الخير للشر قد يحتمل أن يكون على وجوه ليس ككون الإنسان للحيوان ؛ ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك » .

قال :

وإذا وضع الشيء الصادق مبسوطاً ، أى من حيث هو فى مقولة واحدة من المقولات إما جوهر ، وإما كم ، وإما كيف ، وإما إضافة ، لم يعرض له أن يظن به أنه قد لزم عنه نقيضه على ما يظن أنه يازم ذلك فى بعض الأشياء ؛ وأما الأشياء التى يظن أنه يعرض عن وضعها نقيض ما وضع فيها الأشياء التى توجد مركبة من مقولات شتى ، وبالحكمة : من أجناس متباينة . لكن فى الحقيقة إذا أخذ الشيء من حيث هو مركب مع جنس آخر فلزم عنه نقيضه ، من حيث هو بسيط ، فلم يلزم نقيضه بالحقيقة ، وإنما ظن به أنه نقيض <sup>(١)</sup> :

ولذلك نقض هذا إنما يكون بأن يظهر ذلك الشيء الذى ركب معه حتى ظن أنه لزم عن وضعه رفعه ، وعن إيجابه سلبه . وجميع المغالطات التى تألفت : من هذا الموضع ، إذا توأملت ، ظهر أن هذا هو سبيلها ، مثل قولهم : أ رأيت ،

(٢) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ، ٢٢١ - ٣١ : τὸς δὲ παρὰ τὸ κυρίως τόδε ἢ πῆ : ἢ πὺς ἢ πρὸς τι λέγεσθαι καὶ μὴ ἀπλῶς λυτέον σκοποῦντι τὸ συμπεράσμα πρὸς τὴν ἀντίφασιν, εἰ ἐνδέχεται τούτων τι πεπονθῆναι. τὰ γὰρ ἐναντία καὶ τὰ ἀντικείμενα καὶ φάσιν καὶ ἀπόφασιν ἀπλῶς μὲν ἀδύνατον ὑπάρχειν τῷ αὐτῷ, πῆ μέντοι ἐκότερον ἢ πρὸς τι ἢ πὺς, ἢ τὸ μὲν πῆ τὸ δ' ἀπλῶς, οὐδὲν κωλύει, ὥστ' εἰ τόδε μὲν ἀπλῶς τόδε δὲ πῆ, οὕτω ἔλεγχος. τοῦτο δ' ἐν τῷ συμπεράσματι θεωρητέον πρὸς τὴν ἀντίφασιν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ : « فأما أحياناً فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافاً أو كيفاً ، وأن يوجد أحياناً على الإطلاق ، فلا يمنع مانع من ذلك . فإن كان هذا إذن موجوداً على الإطلاق > وهذا الآخر موجوداً < فى بعض الأوقات ، فليس هو بعد تبكيتاً . لأن هذا إنما يظهر فى النتيجة عند المناقضة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « ولا يجب أن نتوهم أن صدق حمل الشيء على شيء ما من وجه ، وصدق سلبه عنه من وجه آخر . يجعل لفظه لفظاً مشتركاً فيه . فإن كل لفظ فى الدنيا يدل بالشرط على شيء ، وبالإطلاق على شيء ، وبشرط ثان على ثالث ، ووحده على شيء ، ومع غيره على شيء آخر ؛ إما المشترك فيه هو أن يكون بينهما بحال واحدة تكثر دلالة » .

يا هذا . أليس مستحيلاً أن يكون موجود عن غير موجود ؟ فإذا قال : نعم : قال : أليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود فرساً . فإذاً يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معاً . وذلك أن الموجود في انقول الأول أخذ بسيطاً ، وفي الثاني مركباً ، فأنتج التقيض بسيطاً . وليس يمتنع في الموجود البسيط أن يكون غير الموجود المركب ، أعني أن يكون الموجود المطاق غير موجود فرساً<sup>(١)</sup> .

وكذلك المغالطة التي يقال فيها : أليس أن يحلف المرء برأ حسن ، وأن يحلف فاجراً قبيح<sup>٢</sup> ، فإذاً أن يحلف حسن وقبيح معاً ، وذلك أن الحلف لم يؤخذ في القولين بسيطاً ، وإنما أخذ مركباً مع شيئين متضادين ، فظن أنه يلزم عن ذلك أن يكون هو نفسه متضاداً ؛ ولو أخذ « يحلف » بسيطاً ومطلقاً في الموضوعين ، لكان مستحيلاً أن يظن به أنه عرض له عن وضعه رفعه<sup>(٢)</sup> .

٧ - حسن وقبيح : قبيح وحسن ف . ١٠ - به : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ، ٣٢-٣٤ : εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι λόγοι τοῦτ' ἔχοντες ὁρ' ἐνδέχεται τὸ μὴ ὂν εἶναι ; ἀλλὰ μὴν ἔστι γέ τι μὴ ὂν ὁμοίως δὲ καὶ τὸ ὂν οὐκ ἔστι . οὐ γὰρ ἔστι τι τῶν ὄντων .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ - ٩٦٨ : « وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها ، أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود ؛ فعلى هذا المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه الموجودات » .

الفارابي ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٢٤ ؛ ورقة ١٢٢ ب ؛ ورقة ١٢٢ أ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « وبالجملة ليس الشيء على الإطلاق ، ومع تقييد بشيء من العوارض التي تعرض في مقولات آخر ، واحداً . وبأمانال هذا ما غلطوا فقالوا : « هذا الشيء موجود ، وليس فرساً هو موجود ، فهو وجود غير موجود هو الفرس » .

(٢) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ، ٣٤-٣٥ : ὁρ' ἐνδέχεται τὸν αὐτὸν ἄμα εὐοχεῖν καὶ ἐπιοχεῖν ;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسناً مصيباً في أن حلف واستحلف ؟ » .

ومن هذا الجنس قولهم : أرأيت الصحة أليست خيراً ، وهى للشرير شر  
فالصحة خير وشر معاً ٥

ومثل قولهم : أليس الغنى لمن يستعمل المال فى حقه خير ، وهو للأشرار  
شر ، فالغنى خير وشر معاً . إلى غير ذلك من المباحثات التى يستعملها أرسطو  
فى هذا الباب . فهى كلها داخلة فى هذا الجنس ٥<sup>(١)</sup>

والسبب فيه هو هذا السبب بعينه : ووجه نقضها هو هذا الوجه بعينه ،  
أعنى أن يتأمل حال المقدمات فى أنفسها ، وحالها عند النتيجة ، فيعرف الشئ  
الذى فيه يختلف . إذ كان لا يمكن أن يلزم عن شئ نقيضه . ولا يظن به ذلك  
إذا أخذ بسيطاً ، بل إذا أخذ مركباً ، كما قلنا ٥

٨ - فيه : به ف .

= أخطأ ابن زرة فى نقل كلمة ἐπιτορκεῖν بلفظة « استحلف » ، وقد ترجعها الناقل  
القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩٧٠ ، بكلمة « يخفر » . ويظهر أن ابن سينا رأى ترجمة ابن زرة  
إذ أنه يتحدث عن الاستحلاف :

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « وهل أن تحلف حسناً ، لكنه على الكذب ليس بحسن » .  
و « هل أن تستحلف حسناً ، لكنه على الجور ليس بحسن ، ثم الخلف مما يستحسن والاستحلاف مما  
يستعدل ، فهو حسن غير حسن . هذا خلف » .

(١) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ب ٩ - ١٠ : ἡ ὑγίεια ἢ ὁ πλοῦτος ἀγαθόν ; ἀλλὰ τῶ ἄρρῳ καὶ μὴ ὀρθῶς χρωμένῳ οὐκ ἀγαθόν· ἀγαθὸν ἄρα καὶ  
οὐκ ἀγαθόν .

= ت . ح . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى الصحة أبر أم اليسار ؟  
إلا أنها للجاهل ولن يستعملها على خلاف ما ينبغي ليسا أبر ، فهما إذن خير ولا خير » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٩ : « ومن هذه الأمثلة : « أليست الصحة واليسار خيراً ؟ ،  
فإذا قيل : بلى ، قال : لكنها ليست خيراً للجاهل ، فإذا قيل : خير ليس بخير » .



قال :

وينبغي للمجيب أن يتأمل القول المبكّت الذي يعرض من قبل لإحمال شروط القيقض : أما أولاً فهسل ذلك القول منتج لنقيض الوضع أم لا . ثم إن كان منتجاً ، تأمنا هل الحد الأوسط مأخوذ في المقدمتين بحال واحدة : أو بحالين مختلفين . وهسل الطرفان الأكبر والأصغرهما بأعيانهما المأخوذان في النتيجة بحال واحدة ، أم بحالة تختلف . فإنه إذا تحفظ بهذه الأشياء لم يحدث عايسه تبكيّت من هذا الباب . وإذا سئل عن شيء واحد مرتين هل هو كذا ، أو ليس بكذا ، فلا يسلمه مطلقاً ، ولكن يقول هو كذا من جهة كذا ، وليس بكذا من جهة كذا . مثل أن يسئل هل الاثنان ضعيف ، أو غير ضعيف ، فيقول هي ضعيف لكذا ، وليست ضعيفاً لكذا .<sup>(٢)</sup>

- ٦ - بحال : بحالة ف . ٨ - ( جهة ) كذا : سقطت من ل .  
٩ - هي : هو ف . ١٠ - وليست : أو ليست ل .

(١) أرسطو ، ٢٦ ، ١١٨١ - ٥ : τοῖς δὲ παρὰ τὸν ὁρισμὸν γινομένοις τοῦ ἐλέγχου ، καθάπερ ὑπεγράφη πρότερον ، ἀπαντητέον σκοποῦσι τὸ συμπέρασμα πρὸς τὴν ἀντίφρασιν ، ὅπως ἔσται τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ τὸ αὐτὸ καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ .

= ث . ع . نقل عيسى بن زركة ، طبة بدوى ، ص ٩٧٤ ، ٩٧٨ : « فأما نقض التي تكون من حد التبكيّت بحسب ما رسم ، فينبغي أن يبدأ أولاً بالنظر في حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها ، وفي شيء واحد بعينه ، ونحو شيء واحد بعينه ، وعلى جهة واحدة ، وفي زمان واحد بعينه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ : « وأما ما يقع من جهة التبكيّت فعليك أن تعتبر صورة القياس هل هي منتجة أو لا ، وتتنظر في الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة ، وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرائط القيقض » .

(٢) أرسطو ، ٢٦ ، ١١٨١ - ٨ : εἰάν δ' ἐν ἀρχῇ προσέηται , οὐχ ὁμιολογητέον ὡς ἀδύνατον τὸ αὐτὸ εἶναι διπλόσιον καὶ μὴ διπλάσιον , ἀλλὰ φατέον 'μὴ μέντοι ὁδί' ὡς ποτ' ἦν τὸ ἐλέγχεσθαι διωμολογημένον .

والمغالطات التي تكون من / هذا الباب هي تسئل قول القسائل :  
 أليس من يعرف الشيء لا يجهله ، ومن يجهل الشيء لا يعرفه ؟ فإذا قيل : نعم ،  
 قيل : وأنت تعرف زيدا أنه زيد ، ولا تعرف أنه موسيقار ، فأنت تعرفه  
 وتجهله معاً<sup>(١)</sup> .

قال :

وأكثر ما ينبغي أن يتحفظ في المسائل التي تجمع مستثنين في مسألة واحدة  
 ألا يجاب فيها بالأمرين المتقابلين ، إذا كانا موجودين في ذينك الشئيين اللذين  
 سئل عنهما كأنهما شيء واحد . مثل أن يسئل عن رجلين : أحدهما صالح ،

٨ - كأنهما : كأنه ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وإن كانت مما سئل عنه  
 في أول الأمر فلا يدع بها ، من قبل أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغبير  
 ضعف ، ولا يعترف بها ، فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التي  
 يقر بها » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ : « وتجهد في التسلطات أن تراعى في أول ما تسأل : هل  
 تسلم شيئاً مرتين بحالين مختلفين ، أو شيئاً يشاك النتيجة بحال دون حال . وما يبرأ عنه أن يراعى  
 في المحمولات شروط النقيض ، وإذا قيل له مثلاً : « هل كذا ضعف أو ليس بضعف » ، أجاب  
 مع استظهار ، فقال : ضعف كذا ، دون كذا » .

(١) أرسطو ، ٢٦ ، ٩١ ، ١٨١ - ١١ :  $\kappa\alpha\iota\ \delta\ \alpha\gamma\nu\omega\iota\nu\ \omega\sigma\alpha\iota\tau\omega\varsigma\ ;\ \epsilon\iota\delta\acute{o}\tau\epsilon\ \delta\acute{\epsilon}$   
 $\tau\iota\varsigma\ \tau\acute{o}\nu\ \kappa\omicron\rho\acute{o}\iota\sigma\chi\omicron\nu\ \acute{\upsilon}\tau\iota\ \kappa\omicron\rho\acute{o}\iota\sigma\chi\omicron\varsigma\ \acute{\upsilon}\gamma\nu\omicron\theta\acute{\iota}\eta\ \acute{\alpha}\nu\ \acute{\omicron}\tau\iota\ \mu\omicron\upsilon\sigma\iota\kappa\acute{o}\varsigma\ ,\ \acute{\omega}\sigma\tau\epsilon\ \tau\alpha\acute{\upsilon}\tau\omicron\ \epsilon\pi\acute{\iota}\sigma\tau\alpha\tau\alpha\iota\ \kappa\alpha\iota\ \acute{\alpha}\gamma\nu\omicron\epsilon\iota\ .$

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وكذلك الذي لا يعرف ،  
 وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ - ١٠٢ : « وكذلك يراعى الوقت والجهة في كل شيء بحسبه ،  
 مثل استظهاره في جواب من يسأل : « أليس من يعرف الأمر يعرف ماهو ؟ وكذلك الذي يجهل  
 الأمر ، ثم أنت تعرف زيدا ، ولا تعرف أنه موسيقار ، فتعرفه ولا تعرفه » ، وهذا لأنه يشرط  
 أنه يعرف من جهة واحدة ، وعلى الإطلاق أو من كل جهة » .

فإنه إذا كان الخسواب هكذا ، أمكن للسوفسطائيين مغالطة كثيرة . وذلك أنهم يقولون : إن كان كلاهما صالحاً وطالحاً ، فالصالح هو بعينه طالع ، والطالع صالح ، أو الطالع هو لا طالع ، والصالح لا صالح<sup>(1)</sup> .

• قل

وأيضاً يرى من هذا التعليل أن يأتي بلفظ الجمع إن كانت جماعة ،  
ولا بلفظ التثنية إن كانا اثنين

فلذلك لا ينبغي أن يكون الجواب في أمثال هذه الأشياء بالمقابلات ، وإن كانت صادقة ، فإنه يفتح للمشاعين باباً كبيراً ، وإن كان يئناً أنه لا يعرض

۳ - للسوفسطائيين : السوفسطائيين ف .  
 ۴ - كان : كانا ف .

۵ - طالح : صالح ف . ۱۱ والصالح : والطالح ف . ۱۰ - بابا کبرا : باب کبر ف .

πρὸς δὲ τοὺς τὰ πλείω ἔρωτῆματα : (١) أرسطو ، ٣٠ ، ١٨١ ، ٣٦١ وما بعده :

ἐν ποιῶντας εὐθὺς ἐν ἀρχῇ διοριστέον . . . ὅταν δὲ τῷ μὲν τῷ δὲ μή, ἢ πλείω κατὰ πλεόνων, καὶ ἔστιν ὥς ὑπάρχει ἀμφοτέρω ἀμφοτέρω, ἔστι δ' ὥς οὐκ ὑπάρχει πάλιν, ὥστε τοῦτ' εὐλαβητέον . οἷον ἐν τοῖσδε τοῖς λόγοις· εἰ τὸ μὲν ἔστιν ἀγαθὸν τὸ δὲ κακόν, ὅτι ταῦτα ἀληθεῖς, εἰπεῖν ἀγαθὸν καὶ κακὸν καὶ πᾶν μήτ' ἀγαθὸν μήτε κακόν . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بلوى ، ص ٩٨٢ - ٩٨٣ : « فأما نحو الذين يحملون المسائل الكثيرة واحداً ، فيجب ألا أن يجدد ... فأما إذا كان لأحدهما وغير موجود للآخر أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلاً اثنان موجودين لآثنين ... والمثال لذلك موجود في هذه الأفاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير والآخر شر ، فأنه صدق أن توصف الجملة بينهما بالخير والشر ، وبأنها أيضاً لا خير ، ولا شر .. فيكون إذن الشيء الواحد بعينه خيراً وشرّاً ، ولا خيراً ولا شرّاً ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٣ - ١٠٤ : « وأما المسائل إذا جمعت ، فينبغي أن تتأمل المحمول والموضوع ، أو المقدم والثاني ، هل هل وجد على جهة في المعنى أو كثير ، وأن نفصل ولا نجيب إلا عن واحد واحد .... ومما يغلط من هذا القبيل أن يكون الجواب في المسائلين للمجموعتين بالمتباينين ، مثلاً أن يكون أحدهما خيراً والآخر شراً ، فيقال : هذان خير أو شر ، ويقال أيضاً من وجه آخر : إن مجموع هذين لا خير ولا شر .... » .

عن ذلك مثل هذا الجواب حقيقة، لأن الذي يصدق على المجموع ليس بصادق  
على كل واحد منهم<sup>(١)</sup> :

قال :

وأما إذا سأل السائل بالموضع الذي ياجئ الحبيب إلى التكرير ، وهى ،  
كما قلنا ، موضعان :

أحدهما : فى تعريف الأشياء التى من المضاف .

والثانى : فى تحديد الأعراض التى تؤخذ فى حلولها موضوعاتها<sup>(٢)</sup> .

٤ - الحبيب : الجواب ف .

(١) أرسطو ، ٣٠ ، ١٨١ ب ١٩ - ٢٤ :  $\epsilon\mu\pi\acute{\iota}\pi\tau\omicron\upsilon\sigma\iota\ \mu\acute{\epsilon}\nu\ \sigma\upsilon\tau\omicron\iota\ \kappa\alpha\iota$   $\epsilon\acute{\iota}\varsigma\ \acute{\alpha}\lambda\lambda\alpha\varsigma\ \lambda\acute{\upsilon}\sigma\epsilon\iota\varsigma$  " και γὰρ τὸ ἄμφοι καὶ τὸ ἅπαντα πλείω σημαίνει<sup>١</sup> οὐκ οὐκ οὐκ ταὐτόν, πλὴν ὄνομα, συμβαίνει φῆσαι καὶ ἀποφῆσαι. τοῦτο δ' οὐκ ἦν ἔλεγχος, ἀλλὰ φανερόν ὅτι μὴ μιᾶς ἐρωτήσεως τῶν πλείονων γινομένων, ὅλλ' ἐν καθ' ἑνὸς φάντος ἢ ἀποφάντος οὐκ ἔσται τὸ ἀδύνατον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٣ ، ٩٨٧ : « وقد تقع هذه الأقاويل فى قصص آخر ، وذلك أن الثنية والجمع يدلان على كثرة ، فيعرض إذن ألا بوجوب ويسلب لشيء واحد بعينه ، بل للامم . وهذا لم يكن تبيكياً ، إلا أنه ظاهر أن السؤال الواحد إذا كان محتملاً لهذه المعاني الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلينا واحداً على واحد ، لم يلزم محال » . ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٤ : « وليس لقائل أن يقول : إذا قلنا : « كل أو كلاهما » فهو تأخيد لا تكثير ، فإن « الكل وكلاهما » يصاح للتكثير . وإذا حمل شيء فى مثل ما نحن فيه على « كلاهما » فقد حمل على اثنين فى المعنى ، وإن كان واحداً فى اللفظ ، اللهم إلا أن يكون الموضوع واحداً » .

(٢) أرسطو ، ٣١ ، ١٨١ ب ٢٥ وما بعده :  $\pi\epsilon\rho\acute{\iota}\ \delta\epsilon\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \acute{\alpha}\pi\alpha\gamma\acute{o}\nu\tau\omega\upsilon\ \epsilon\acute{\iota}\varsigma\ <\tau\acute{o}>$  τὸ αὐτὸ πολλάκις εἰπεῖν φανερόν ὥς οὐ δοτέον τῶν πρὸς τι λεγομένων σημαίνειν τι χωριζόμενας καθ' αὐτὰς τὰς κατηγορίας . . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٧ - ٩٨٨ : « فأما فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مراراً كثيرة ، فنقول إنه من البين أنا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرداها » .

فينبغي للمعجب إذا ما سئل عن الأشياء المضافة، وألجأه السؤال إلى التكرير، أن يبين أن هذه ليس يمكن أن يعرف جوهر أحدهما إلا بأن يؤخذ فيه الآخر إذا عرفت من حيث هي مضافة، لا من حيث هي في مقولة أخرى : مثال ذلك أنه لا يعرف الضعف، بما هو ضعف، إلا بمعرفة النصف، وقد يمكن أن يعرف بذاته، لا من حيث هو من المضاف، بل من جهة أنه من الكمية، مثل أن يعرف أن الضعف اثنان أو أربعة، لكن من عرف أن الضعف اثنان أو أربعة فثم يعرف الإضافة، بل إنما عرف الموضوع للإضافة. وكذلك من عرف علماً من حيث هو في صناعة من الصنائع، كأنك قلت علم الطب، فلنما عرّفه من حيث هو في باب الكيف، لا في باب المضاف. ولو عرّفه في باب المضاف لما عرّفه إلا بالشيء الذي يضاف إليه. وإن تبين بالجملة أنه ليس يعرض محال من التكرير فيما طبيعته تقتضي التكرير. وذلك أن من حد العشرة بأنها عدد يأتلف من واحد وواحد وواحد، حتى يكمل الأحاد التي فيها، فقد كرر ولم يأت بشيء مستحيل : وكذلك حدود الموجبة هي مكررة في حدود السالبة. وليس يلحق من ذلك استحالة. وذلك أن سأل قولنا : « أن يفعل » هو « ألا يفعل »، وهو تكرير

٦ - السؤال : السائل ل .

٦ - اثنان : اثنين ف . ٨ - عرّفه : عرف ل .

١٠ - فيما : مما ف . ١١ - بأنها : بأنه ل .

١٣ - حدود (السالبة) : وجود ل، ف ولكنها صححت في هامش ف .

= ابن سينا، السفطة، ص ١٠٥ - ١٠٦ : « وأما الأقاويل الملجئة إلى التكرير إما في المضاف فنحن نبين أن الشيء المضاف لابد من تعريفه بالمضاف الآخر - من حيث يكون المضاف الآخر ذاتاً - ثم ليس المضاف ذاتاً تتكرر على المضاف ... ثم ليس كلما تكرر شيء عرض منه هذان ... وذلك لأن ما هو مكرر فبيانه مكرر، وكذلك أجزاء الموجبة تكون موجودة في السالبة، وأن يفعل في أن لا يفعل .... » .

للمحمول والموضوع . ومن جابوب بشيء سئل فيه هل هو أبيض أنه ليس بأبيض . فقد كرر ، إلا أنه ليس أحد من الناس يرى أنه أبيض بمسحيل :

وأما إذا ألحى الحبيب في السؤال عن حدود الأعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع إلى التكرير ، مثل أن يسئل : ما هو الأنف الأفتس ، فيجب بأنه الأنف الذي يوجد فيه التعبير الذي في الأنوف ، فيبغى أن يبين له أن سؤاله هو الذي اضطره إلى التكرير ، وذلك أنه لو سأل : ما هو الفطس ، لكان الجواب أنه أنف عميق . وكان ذلك تفصيلا لما دل عليه الاسم . إذ كان هذا هو شأن الحدود مع الأسماء ، أعنى أن يفهم الحد مفصلا الشيء الذي فيه الاسم مجملا :

وأما وقد سأل : ما هو الأنف الأفتس ، فانه أجوب بأنه أنف عميق لم يكن فرق بين ما سأل عنه وبين ما جوب به ، فكان يميز له من بدل استما باسم . فلذلك احتيج أن يفصل له لفظ التعبير فيقال : هو الأنف الذي فيه التعبير الموجود في الأنوف ، إذ كان التعبير منه ما يوجد في الأنوف ، ومنه ما يوجد في الساقين وهو الذي يسمى فحجاً أو صككاً . لأن في هذا السؤال لم يبق شيء بفصل له إلا ما يدل عليه التعبير . وأيضاً فمع أن هذا شيء « ضرورى بحسب / هذا السؤال ، فليس في هذا تكرير إذ كأنه إنما أشكل عايه معنى هذا التعبير ماهر . إذ كان

٤ - فيجب : فيوجب ل .

٥ - يبين : يتبين ف .

٦ - الفطس : الأفتس ف .

١٢ - فيقال هو الأنف الذي فيه التعبير : سقطت من ل .

التعكير يختلف بحسب الأعضاء التي هو فيها ، ولا استحالة في ذلك ، ولما المستحيل لو فهم هاهنا من التعكير التعكير الموجود في الساقين<sup>(١)</sup> :

وأما الأفاويل المستغلقة التي يظن أن المفهوم عنها مستحيل وهي أحد الأشياء التي يسوق إليها المغلط ، فلما كان الموضع الذي أعطى في عملها غير مشترك لنا ولهم ، كان أيضاً ما قال في نقض هذه المواضع خاصاً باسمهم ، أو غير مشترك لنا ولهم :

ونحن فينبغي لنا أن نأمل هذا الجناح من الكلام في لسان العرب : فإن كان موجوداً . فتأمل هل له مواضع ينشأ منها هذا الكلام ، أم لا . وإن كان ، فما الحيلة في نقضها :

١ - التعكير : سقطت من ل . || في ذلك : سقطت من ل .

٢ - ( التعكير ) التعكير : سقطت من ل .

٤ - يسوق إليها : يساق منها ل .

٧ - لنا : سقطت من ف || من الكلام : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٣١ ، ١٨١ ب ٣٥ وما بعده : ἐν δὲ τοῖς δι' ὧν δηλοῦνται κατηγορουμένοις τοῦτο λεκτέον, ὥς οὐ τὸ αὐτὸ χωρὶς καὶ ἐν τῷ λόγῳ τὸ δηλούμενον. τὸ γὰρ κοῖλον κοινῇ μὲν τὸ αὐτὸ δηλοῖ ἐπὶ τοῦ σιμοῦ καὶ τοῦ ῥοικοῦ.....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٨ : « فإننا في هذه المحمولات التي بتوسطها يقع العلم ، فالذي نقوله : هو أن المعلوم من هذه ليس هو في القول شيئاً واحداً مفرداً بعينه . وذلك أن الانقمار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٦ : « وأما الباب الآخر مما يشنع بوفوع التكرير فيه من جهة الأعراض الذاتية التي يؤخذ في حدها الموضوع ، ويعلم بتوسط ما يحمل عليه ؛ فإن التكرير يقع فيه أيضاً بسبب فحص السؤال ، فيحتاج إلى أن يقال . فإن الأنف الأنف هوانف فيه التعكير الذي يكون في الأنوف ؛ و ليس هذا كاذباً ، بل مكرراً » .

وأبو نصر يرى أن هذا الجنس من الكلام هو الذي يسمى عياً في لسان العرب ، وأنه إنما يعرض من نقصان العبارة ، كما أن الهذر إنما يعرض من زيادة العبارة :

فينبغي أن يفحص عن هذا كاد ، ويعرف ماهو منه عى بالحقيقة ، وما هو عى بحسب الظن ، ومن أى مواضع ينشأ أمثال هذا المعنى في كلام العرب ، أو في كلام جميع الأمم ، إن كان ها هنا عى مشترك لجميع الأمم<sup>(١)</sup> .  
قال :

والكلام المضلل منه ما هو عسير معرفته ، ومنه ما هو سهل معرفته . والعسير قد يكون من قبل عسر معرفة الموضوع المغلط نفسه : وذلك أن بعضها أشد تغليطاً من بعض . وقد يختلف الموضوع الواحد في العسر . السهولة بحسب المادة المستعمل فيها . وقد يعسر القول المغلط من قبل أن فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الأشياء المغلطة ، مثل أن يكون مغلطاً من قبل ما بالعرض ، ومن قبل اشتراك الاسم ، وغير ذلك من أنواع المواضع المغلطة<sup>(٢)</sup> .

#### ١١ - المستعمل : المستعمل ل .

(١) أرسطو ، ٣٢ ، ١٨٢ ب ٣ - ٥ : ὅτι μὲν οὖν οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων οὐ συλλογίζονται σολοικισμὸν ἀλλὰ φαίνονται , καὶ διὰ τί τε φαίνονται καὶ πῶς ἀπαντητέον πρὸς αὐτούς , φανερόν ἐκ τῶν εἰρημένων .  
= ت . ح . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٩٤ ، ٩٩٨ : « فأما أمثال هؤلاء الألفاظ فليس يكون عنها سولوكسيموس ، بل هي مظنوننة ، فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف يجب أن يناقضها ، فهو ظاهر من التي قيلت » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٢ ب ٦ - ٣١ : δεῖ δὲ καὶ κατανοεῖν ὅτι πάντων τῶν λόγων οἱ μὲν εἰσι ῥήτους κατιδεῖν οἱ δὲ χαλεπώτεροι , παρὰ τί καὶ ἐν τίνι παραλογίζονται τὸν ἀκούοντα , παλλάκις οἱ αὐτοὶ ἐκείνοις ὄντες τὸ αὐτὸν γὰρ λόγον δεῖ καλεῖν τὸν παρὰ ταῦτὸ γινόμενον . ὁ δὲ αὐτὸ δὲ λόγος τοῖς μὲν παρὰ τὴν λέξιν τοῖς δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς τοῖς δὲ παρὰ ἕτερον δόξειεν εἶναι διὰ τὸ μεταφερόμενον ἕκαστον μὴ ὁμοίως εἶναι δῆλον . . .



والقول المغلط الشديد التغليب هو الذى لا يوقف منه بسرعة على أن الكذب فيه إنما جاء من قبل شكل القياس، أو من قبل المقدمات. أو من كليهما جميعاً. ثم بعده فى العسر الذى يعلم منه أن الكذب فيه إنما هو من قبل المقدمات، ولا يعلم من أى شيء عرض ذلك فى المقدمات: هل من اللفظ، أو من المعنى. ثم بعد هذا فى السهولة: القول الذى يعلم أن الكذب فى مقدماته من جهة، ولا يعلم فى أى مقدماته هو ذلك بسرعة:

قال:

والقول العسير الحل من هذه هو ما كانت المقدمات فيه أشهر من النتيجة، لأن القول الذى هو مثل هذا كثيراً ما يبطل المشهورات. وأكثر ما يخفى الأمر إذا كان السؤال عن طرفى تقيض ليس واحد منهما أشهر من الآخر، فإنه يعسر علينا أن نعرف أى الطرفين يسلم.

٦ - ذلك: سقطت من ل.

== ت. ع. نقل عيسى بن زركة، طبعة بدوى، ص ٩٩٩ - ١٠٠٠: «وينبى أن نتأمل جميع الأتاوليل: فإن منها ما يسجل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً، وقولنا: «نحو شيء» و«فى شيء» شديدة التضليل للسامع إذا قيلت فى أشياء واحدة بأعيانها، وذلك أنا ينبى أن نسمى الكلمة الواحدة بغيرها بما إليه تنسب. وقد تكون الكلمة الواحدة بغيرها: أما عند بعض الأمور فن الصوت، وفى بعضها من العرض، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلفاً لم يكن ما يفهم منه على مثال واحد، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ. فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من العرض....»

ابن سينا، السفطة، ص ١٠٦ - ١٠٧: «وهذه المواضع المغلطة تكون فى بعض الأوقات أظهر، وفى بعضها أخفى. وربما اتفق أن يجتمع فى شيء عدة وجوه من هذه فتزداد التباساً، وتستدعى جزوهاً مختلفة من الحل. وقد يكون فى باب واحد ما هو أصعب وأسهل، مثل ما يكون فى الواقعة فى اتفاق الاسم، مثل النحو الذى تختلف فيه أحكام المحمول فى موضوعات مشتركة الاسم».

قال :

والقول الهين الحل هو الذى يكون من الأمور التى ليست بمشهوره ،  
أو من الشنيعة ، أو القول الذى لم يتسلم من الحبيب :<sup>(١)</sup>

قال :

وإذا سئل الحبيب عن مقدمات مشهورة ، فليس ينبغي أن يهاون به ،  
وإن كان غير مرتب لها<sup>(٢)</sup>، ولا عارفاً بتأويل القول .

٦ - عارفاً : عارف ، ف ، ل .

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ١٤١ - ١٥ : ἐνίοτε μὲν οὖν ὁ μὴ συλλογισθεὶς :

λόγος εὐήθης ἐστίν<sup>١</sup>, ἐὰν ᾗ λαν ἄδοξα ἢ ψευδῇ τὰ λήμματα .

= ت . ع ، نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ : « وربما كان القول الذى لم يؤلف ركيكاً ، إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة ، أو كاذبة .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٨ : « ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة ، أو استعمل فيه في جملة ما يسلم شيء لم يتسلم » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ١٥١ - ٢٠ : ἐνίοτε δ' οὐκ ἄξιός καταφρονεῖσθαι .

ὅταν μὲν γὰρ ἑλλείπη τι τῶν τοιούτων ἐρωτημάτων, περὶ οὗ ὁ λόγος καὶ δι' οὗ<sup>١</sup>, καὶ μὴ προσλαβὼν τοῦτο, καὶ μὴ συλλογισάμενος εὐήθης ὁ συλλογισμός . ὅταν δὲ τῶν ἕξωθεν, οὐκ εὐκαταφρόνητος οὐδαμῶς, ἀλλὰ ὁ μὲν λόγος ἐπιεικής. ὁ δ' ἐρωτῶν ἠρώτησεν οὐ καλῶς.

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ - ١٠٠٥ : « وربما كان لا يستحق أن يستهان به . فإذا كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أى شيء كان القول ، ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف ، فإن القياس يكون ركيكاً . وإذا كان من الأشياء التى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقاً ، فإن الذى سأل ، لم يسأل حسناً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ولا يجب أن نجعل سوء ترتيب المقدمات سبباً للاستهانة إذا كانت صحيحة - صحيحة أحوال الحدود - وأخذ بسرعة إلى الصحة ، بل يجب أن يستعان بها ، كان القول غير موهم شهرة المقدمات ، ولا لإنتاج التأليف ، إذ يكون السائل ضعيفاً غير محكم » .

ويجب أن يجعل النقض تارة بحسب القول . وتارة بحسب القائل بأن يعرفه أنه لم يجد السؤال : فإن السؤال قد يكون بحسب المسئلة نفسها . وقد يكون بحسب المجيب ، وقد يكون بحسب الوقت الحاضر<sup>(١)</sup> .

قال :

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من القول في هذه الصناعة ، فقد تبين لنا من أين تكون الأقاويل المضللة للمتعلمين . وكم عددها ، وكيف يرجع بعضها إلى الغلط في القياس ، وكيف ينبغي أن يسئل من يروم تأليف الأقاويل التي من هذا الجنس ، وكم الأغراض المقصودة في هذا الجنس من الكلام ، وكيف تنقض ويجاب عنها . وذلك هو جميع ما كان مشوقاً لنا معرفته في هذه الصناعة . ولذلك ما ترى أننا قد فرغنا من القول في هذه الصناعة ، ووقفنا على جميع

٣ - الحاضر : الخاص ل .

٩ - مشوقاً : مشوقاً ل .

٦ - يرجع : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ، ٢١١ - ٢٦ : ἔστι τε, ὡς περ λύειν ὅτε μὲν πρὸς τὸν λόγον ὅτε δὲ πρὸς τὸν ἐρωτῶντα καὶ τὴν ἐρωτησιν ὅτε δὲ πρὸς σὺδότερον τούτων, ὁμοίως καὶ ἐρωτᾶν ἔστι καὶ συλλογίζεσθαι καὶ πρὸς ἡν θίγειν καὶ πρὸς τὸν ἀποκρινόμενον καὶ πρὸς τὸν χρόνον, ὅταν ᾖ τῷ πλείονος χρόνου, δεομένη ἢ λύσις ἢ τοῦ παρόντος καιροῦ .

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠ : « وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فصروف إلى القول ، وأحياناً مصروف إلى السائل ، وإلى السؤال ، وليس يكون في وقت من الأوقات مصروفاً إلى غير هذه . وكذلك إذا سألنا ، فإذا أن يسأل ، وأن يؤلف ، يكون بحسب الموضوع ، وبحسب المجيب ، وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه في النقض زماناً طويلاً .

أهل المترجمون الثلاثة نقل جملة τοῦ παρόντος καιροῦ ، قارن ترجمة بيكار - كبرديج than the period available ولكن متن ابن رشد أقرب إلى النص اليوناني .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ويجب أن تتلطف في النقض ، فتارة نقض به القول ، وتارة القائل ، بأن ترى أنه لم يسأل جيداً ، فإن السؤال قد يراد به تارة المجيب نفسه ، وتارة قد يراد به الأمران » .

أجزائها<sup>(١)</sup> . والذي بقي لنا هو أن نقول في السبب الذي دعانا إلى النظر في هذه الصناعة على جهة التذكرة . وذلك أنا لما كنا مشتاقين إلى أن تكون عندنا قوانين نقدر أن نعمل منها أقيسة من مقدمات مشهورة على جهة السؤال والامتحان ، وهي الأقيسة التي تستعملها صناعة الجدل ، وقوانين نقدر بها أن نتحفظ من أن تولف علينا أمثال هذه الأقيسة ، وكانت ها هنا أقيسة مرئية يظن بها أنها من هذا النوع ، وليست بها ، رأينا أن العام بالجواب إنما يتم لنا في / صناعة الجدل بمعرفة هذا النوع من الأقيسة التي تسمى المراتية ، ومعرفة نقضها ، فأردفنا النظر في صناعة الجدل بالنظر في هذه الصناعة<sup>(٢)</sup> .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ، ٢٧١ - ٣٤ : ἐκ πόσων μὲν οὖν καὶ ποίων γίνονται : τοῖς διαλεγόμενοις οἱ παραλογισμοί, καὶ πῶς δεξιόμεν τε ψευδόμενον καὶ παραδόξα λέγειν ποιήσομεν, ἔτι δ' ἐκ τίνων συμβαίνει ὁ συλλογισμός, καὶ πῶς ἐρωτητέον καὶ τίς ἡ τάξις τῶν ἐρωτημάτων, ἔτι πρὸς τί χρήσιμοι πάντες εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι, καὶ περὶ ἀποκρίσεως ἀπλῶς τε πάσης καὶ πῶς λυτέον τοὺς λόγους καὶ τοὺς συλλογισμούς, εἰρησθῶ περὶ ἀπάντων ἡμῖν ταῦτα .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ : « فأما كم وأى الأشياء هي التي تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل في إظهار كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجائب ، وماذا يعرض السؤلوقسموس ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل ، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التي تجري هذا المجرى ، وفي كل جواب على الإطلاق ، وكيف بنقض الأقاويل والسؤلوقسموس : فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء » .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ، ٢٧١ - ٣٤ ب ١ : Λοιπὸν δὲ περὶ τῆς ἐξ ἀρχῆς : προοδέσεως ἀναμνήσασιν εἰπεῖν τι βραχὺ περὶ αὐτῇ καὶ τέλος ἐπιθεῖναι τοῖς εἰρημένοις . προειλόμεθα μὲν οὖν εὐρεῖν δύνσμιν τινα συλλογιστικῇν περὶ τοῦ προβληθέντος ἐκ τῶν ὑπαρχόντων ὡς ἐνδοξοτάτων· τοῦτο γὰρ ἔργον ἐστὶ τῆς διαλεκτικῆς καθ' αὐτὴν καὶ τῆς πειραστικῆς .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ ، ١٠٠٩ : فلتكلم الآن بإيجاز في النرض الذي إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار ، ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه . وقد كنا نود أن تحصل لنا قوة قياسية بسبب ما تقدم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً . وهذا هو من فعل الجدلي خاصة والامتحانية » .

ولم كان هذا الذي قلناه ، كان الجواب في صناعة الجدل أعسر من السؤال .  
ولذلك كان سقراط يعترف بأنه يحسن أن يستل ، ولا يحسن أن يجيب <sup>(١)</sup> .  
ولذلك رأينا ألا نكتفي من معرفة هذه الصناعة بأن نعلم الأشياء المغالطة ،  
وكيف نسأل عنها فقط ، بل وكيف نجيب عنها ونقضها .

فأما أنه إذ قد تكلمنا في أغراض هذا الجنس من القول ، أعني الأفاويل  
المغالطة والمواضع التي يؤلف منها هذا الجنس من القول ، وكيف يستل عنها  
حتى يكون فعلها أتم ، وكيف يجاوب عنها وتنقض ، فقد بلغنا من ذلك  
النهاية المتشوقة فأمر المعروف بنفسه <sup>(٢)</sup> .

٢ - بأنه : أنه ل .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٧ - ٨ : « ἐπει καὶ διὰ τοῦτο Σωκράτης ἠρώτα : »

« ἄλλ' οὐκ ἀπεκρίνετο ὡμολόγει γὰρ οὐκ εἰδέναι . »

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ : « ولهذا السبب كان سقراط  
يسأل كل أحد ، إلا أنه كان لا يجيب ؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « وكذلك كان سقراط لا يجيب ، إذ كان يستل أنه  
لا يحسن ذلك ، بل كان يقوم مقام السائل » .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٨ - ١٦ : « δεδήλωται δ' ἐν τοῖς πρότερον καὶ : »

« πρὸς πόσα καὶ ἐκ πόσων τοῦτο ἔσται , καὶ πόθεν εὐπορήσομεν τοιούτων ,  
ἔτι δὲ ἐρωτητέον ἢ ταπεινὴν τὴν ἐρώτησιν πᾶσαν , καὶ περὶ τε  
ἀποκρίσεων καὶ λύσεων τῶν πρὸς τοὺς συλλογισμούς . δεδήλωται δὲ  
καὶ περὶ τῶν ἄλλων , ὅσα τῆς αὐτῆς μεθόδου τῶν λόγων ἐστίν . πρὸς  
δὲ τοῦτοις περὶ τῶν παραλογισμῶν διεληλύθαμεν , ὥσπερ εἰρήκαμεν  
ἥδη πρότερον . ὅτι μὲν οὖν ἔχει τέλος ἱκανῶς ἃ προειλόμεθα , φανερόν . »

= ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ : « وقد علم ما ذكرناه فيما  
تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكل شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها النزارة  
في هذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضاً كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل ، وكذلك تكلمنا  
في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم ما ذكرناه سائر الأشياء الأخر الموجودة  
للصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى . فقد ظهر أننا بلغنا فيما  
قصودنا من أول الأمر إلى غاية يكتفي بها » .

قال :

وينبغي ألا يجهل ما عرض لنا في هذه الصناعة . فإن من الصنائع ما قد قيل في مبادئها ، وإنما بقي منها على المتأخر تسميم تلك المبادئ ، ومنها ما لم يقل في مبادئها شيء .

وهذه إذا شرع في النظر فيها ، فقد يعسر على الناظر فيها أن يأتي في ذلك بشيء . كثير من أجزاء تلك الصناعة ، بل إن أتى ، وإنما يأتي في ذلك بشيء صغير يسير ، إلا أنه ، وإن كان صغيراً في القدر ، فعمى أن يكون أثر من من ذلك الشيء الكبير الذي يأتي به المتأخر تكميلاً للصناعة التي قد فرغ المتقدم من مبادئها . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن القول في المبدأ عمير ، والقول فيما بعد المبدأ سهل . ولذلك كان القول في المبدأ ، وإن كان يسيراً في القدر ، فهو عظيم في القوة . والقول فيما بعد المبدأ ، وإن كان كثيراً ، فهو صغير في القوة . وهذا بعينه عرض لنا في هذه الصناعة بالإضافة إلى سائر الصنائع المنطقية الأربع ، فإنه لم نلف في هذه الصناعة شيئاً يتنزل منها منزلة المبدأ ، ولا منزلة الجزء <sup>(١)</sup> . وأما سائر الصنائع ، فإننا وإن لم نلف منها شيئاً يتنزل منزلة المبدأ ، فقد ألقينا شيئاً يتنزل منزلة الجزء ،

٢ - الصنائع : الصناعة ل . ٧ - ذلك : سقطت من ف .

١١ - هذه : تلك ل . ١٣ - الأربع : الخمس ل .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ١٦ - ٢٦ : δεῖ δ' ἡμᾶς μὴ ληθέναι τὸ συμβεβηκὸς περὶ ταύτην τὴν πραγματείαν· τῶν γὰρ εὐρισκομένων πάντων τὸ μὲν παρ' ἑτέρων ληθέντα πρότερον πεπονημένα κατὰ μέρος ἐπιδέδωκεν ὑπὸ τῶν παραλαβόντων ὕστερον· τὰ δ' ἐξ ὑπορχῆς εὐρισκόμενα μικρὸν τὸ πρῶτον ἐπιδῶσιν λαμβάνειν εἴωθε, χρησιμωτέραν μὲντοι πολλῇ τῆς ὕστερον ἐκ τούτων αὐξήσεως· μέγιστον γὰρ ἴσως ἀρχὴ παντός, ὥσπερ λέγεται· διὸ καὶ χαλεπώτατον·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بنوى ، ص ١٠١٠ - ١٠١١ : « وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة . وذلك أن تلك لمسا كانت فيما سلف =

مثل ما عرض في صناعة الخطابة . فإنه تعاور الكلام فيها قوم من القدماء حتى  
أقمينا جميع أجزائها <sup>(٢)</sup> تداكلاً . لكن في المواد . إذ كانوا إنما تكلموا في ذلك من

= مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولاً أولاً ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين  
فيها . فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فن شأنها أولاً أن تكون حرجية . وهذا الابتداء أنفع  
كثيراً من التزيد الذي يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء  
عظيم جداً ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة ، فبذلك النحو يكون  
مقداره أصغر ليكون الوقوف عليه ، فيها يظن ، عسيراً جداً . فإذا وجد هذا ، فإن الزيدات  
الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « والذي في التعليم الأول بعد هذا لا يجب أن يفهم منه أنه  
يتكلم في القياس العام ، بل هذا في القياس السوفسطائي ، وإن كان كذلك ، قال : « وقد كان لنا  
في الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة أصول مأخوذة من سبقنا » ليس يعني من حيث هي مجردة  
عن المواد ، بل من حيث استعملت في مواد . فكان هناك جزئيات استعملت في البراهين - مثلاً  
في الهندسة - وجزئيات استعملت في السؤال والجواب والجدل والخطابة ، أمكن أن يتفرع منها  
قوانين كلية » .

(١) تعاوروا الشيء واعتدروه : تداولوه ( المصباح المنير ، مادة : عور ) .

(٢) أرسطو ، ١٨٣ ، ٢٤ ب ٣٢-٢٦ : περὶ καὶ περὶ τοὺς ῥητορικοὺς λόγους . οἱ μὲν γὰρ  
συμβέβηκε , σχεδὸν δὲ καὶ περὶ τὰς ἄλλας ἀπάσας τέχνας . οἱ δὲ νῦν  
τὰς ἀρχὰς εὐρόντες παντελῶς ἐπὶ μικρόν τι προϊήγαγον\* οἱ δὲ νῦν  
εὐδοκιμοῦντες παραλαβόντες παρὰ πολλῶν οἷον ἐκ διαδοχῆς κατὰ μέρος  
προαγαγόντων οἷτως ηἰξήκασιν , Τεισίαν μὲν μετὰ τοὺς πρώτους ,  
Θρασύμαχος δὲ μετὰ Τεισίαν , Θεόδωρος δὲ μετὰ τοῦτον , καὶ πολλοὶ  
πολλὰ συνενήνοχασιν μέρος .

= ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١١ : « ومثل هذا أيضاً عرض  
للأفابل الخطبية ولجميع الصنائع الأخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك ، لما وجدت مبادؤها ،  
إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشيء يسير . وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح ، فإنما حصل  
ذلك لها عن بتداولها أولاً فأولاً ، بانه اتوا أولاً فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعد القدماء  
فطيسياس ، وبعد طيسياس ثراسوماخوس ، وبعد هذا تادوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة  
مما جمعه قوم كثيرون » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « وهذه الجزئيات كانت في ابتداء تفطن الناس للجدل  
والخطابة قليلاً جداً ، ثم انشعبت وكثرت على حسب نبوغ النابذين أخيراً ، والبناء عليها وتبديلها  
وإصلاحها ... وقد ذكر أقواماً توالوا في تربية الخطابة بعد القدماء مثل طيطباس ، وبعده ثراسوماخوس  
= الذي يجادل سقراط في أمر العدل ، ثم نادوروس » .

غير أن يتكلموا في الأشياء التي تنزل منها منزلة المبادئ ، وهي الأمور المشتركة للصنائع الخمس ، مثل القول في القياس المطابق وما أشبهه من الأمور المشتركة<sup>(١)</sup>. فأما هذه الصناعة فلم نجد فيها شيئاً يجرى مجرى المبدأ ، ولا يجرى الجزء ، وإنما وجدنا فيها أشياء كثيرة تجرى مجرى الأشخاص الموجودة من الصناعة عند أهل تلك الصناعة<sup>(٢)</sup>.

فكما أنه من لم يكن عنده من علم الصناعة إلا وجود عدد ما من

= عن تيسياس Tεισίας ، انظر : ابن سينا ، الخطابة ، المقدمة ، ص ١٢ - ١٣ ؛ وعن ثراسوماخوس ، انظر ، أفلاطون ، الجمهورية ، الكتاب الأول ، الفصل الأول ، و ه . جومبرتز ، السفسطة والريطوريقا ، ص ٤٩ ( باللغة الألمانية ) ؛ وعن ثيودوروس Θεόδωρος ، انظر : سيثرون ، الخطيب ، طبعة ساندز Sandys ، مقدمة ، ص ١١ ، وهانش ، ص ٤٦ ، تعليقاً على الفصل ١٢ ، بند ٣٩ .

(١) أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ١ ، ٣ ( ١٣٥٤ - ١١١ - ١٥ ) : οὐκ οὐδὲν οὐδὲν τῶν λόγων συντιθέντες οὐδὲν ὡς εἰπεῖν πεπορίκασιν αὐτῆς μόριον· αἱ γὰρ πίστεις ἔντεχνόν ἐστι μόνον, τὰ δ' ἄλλα προσοθήκῃ· οἱ δὲ περὶ μὲν ἐνθυμημάτων οὐδὲν λέγουσιν, ὅπερ ἐστὶ σῶμα τῆς πίστεως.

= ت . ع . ا ب ١٤ وما بعده : فأما هؤلاء الذين يؤلفون صناعة الكلام الآن فلم يتخلصوا إلى أن يضعوا لها جزءاً أو قسماً من الأقسام ، لأن التصديقات إنما هي أمر صناعي فقط ، وأما تلك الأخر فزيادات . ولم يقولوا في التفكير التي هي عمود التصديق .

قارن : ابن سينا ، الخطابة ، ص ١٢ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٦٥ .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٣٤ - ٣٦ : ταύτης δὲ τῆς πραγματείας οὐ τὸ μὲν ἦν τὸ δ' οὐκ ἦν προεξεργασμένον, ἀλλ' οὐδὲν παντελῶς ὑπῆρχεν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٩ ؛ نقل عيسى بن زركة ، المرجع نفسه ، ص ١٠١١ : « فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، لكن لم يكن منها شيء موجوداً ألبتة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٣ .

ابن سينا ، السفسطة ، ١١٢ : « وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئاً يعتمد به لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شيء - لافي الأصول ولا في الجزئيات - فرأسا إياهم أصلاً » .



أشخاصها التي تفعلها تلك الصناعة فليس عنده علم بالصناعة. مثال ذلك أن من لم يكن عنده من صناعة الخفاف إلا أشخاص من الخفاف محدود، فليس عنده من صناعة الخفاف شيء، كذلك من تعاطى من سلف تعليم هذه الصناعة من غير أن يكون عنده منها إلا أقوال محدودة العدد، أعني أقوالا سوفسطائية، فهو بمنزلة من رام تعليم الخفاف بأن يعطي الناس خفافاً من عنده، أو يقول لهم إن القدم ينبغي أن تسان بالخفاف، من غير أن يعرفهم من أي شيء تصنع الخفاف، ولا كيف تصنع.<sup>(١)</sup>

٣ - تعليم : تعلم ل .

٤ - سوفسطائية : سوفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ ، ٤١ - ٨ : ὥσπερ ἂν εἴ τι ἐπιστήμην φάσκων : παραδύσειν ἐπὶ τὸ μηδὲν πονεῖν τοὺς πόδας, εἴτα σκυτοτομήν μὲν μὴ διδάσκει μηδ' οὐδὲν δυνήσεται πορῆσθαι τὰ τοιαῦτα, δοίη δὲ πολλὰ γένη παντοδαπῶν ὑποδημάτων· οὗτος γὰρ βεβοήθηκε μὲν πρὸς τὴν χρείαν, τέχνην δ' οὐ παρέδωκεν.

ت . ع . نقل عيسى بن زرة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٥ : « وكذا أن قائلا لو قال : إني أفيدكم صناعة لاينال أرجلكم معها ألم إن أنتم قطعتم الجلود لما كان قد أنادهم ولا أوجدتهم السبيل التي يمكن بها تحصيل أمثال هذه الأشياء ، بل كان أعطانا أجناساً كثيرة للخفاف مختلفة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان ، إلا أنه لم يفد صناعة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ : « كن زعم أنه يفيد علماً لثلاثي الأقدام ، ثم لم يعلم كيف صناعة الخذاء ولا من أين مكتسبها ، ولكنه أضرب عن ذلك ، وأفاد علم قوالب الخذاء وكثرة أنواعها ، فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً معيئاً على الحاجة ، ولم يفد صناعة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٢ - ١١٣ : « وكان مثلهم مثل من يقول : إني أعلمكم حيلة في وقاية أقدامكم ألم الوطاء والخفا ، وهو أن نقطع من الجلود ما تلبسون ، من غير تفصيل وبيان ، بل على سبيل عرض خفاف معمولة عليه . فإن هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم أي الجلود تصلح ، وكيف تقطع ، وكيف تخرز . . . » .

وليس من العجب تمام الصناعة لكثير من الناس . لكن العجب أن تتم الصناعة لواحد فقط . وإذا كان تنديم الصناعة للناس الكثيرين أمراً فاضحاً جداً ، فأفضل منه وأعجب إيجاد الصنائع بأسرها للواحد وإنشاؤها من المبدأ إلى المنهى .

قال :

ولمكان هذا قد يجب على كل من وقف على قولنا هذا أن يكون لنا منه شكر كثير وحمد عظيم على ما أنشأناه من هذه الصناعة وحصلناه من مبادئها وأجزائها .

فإن وجد في بعض أجزائها نقض ، فليكن منه صفح عنا ، وعذر لنا ، لمكان الأشياء التي قلناها .<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ ب ٨ - ٨ : λουπὸν ἂν εἴη πάντων ὅμων ἢ τῶν ἡμεροαμένων ἔργον τοῖς μὲν παραλελειμένοις τῆς μεθόδου συγγνώμην τοῖς δ' εὐρημένοις πολλὴν ἔχειν χάριν .  
= ت ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٤ : « فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون ، أما هؤلاء الناقصات (طبعة بدوى الناقصات) . من الصناعة : فالاعتذار ؛ (طبعة بدوى : فالاعتقاد) وأما هؤلاء اللواتي قيلت فإن لها إنعاماً كبيراً » ؛ نقل عيسى بن زرعة المراجع نفسه ، ص ١٠٥ : « فليتشاغل جميع من سمع قول إلى الصفح وقع فيه تقصير من هذه الصناعة ، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة » (ربما كان علينا أن نقرأ : السايغة لوجود كلمة πολλή في نص أرسطو) ؛ النقل القديم ، المراجع نفسه ، ص ١٠١٦ : « فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يمدروا على ما لم يوجد من الصناعة ، وأن يشكرونا شكراً عظيماً على الموجود منها » .

من الترجمات الثلاث يظهر أن كلمة ἢ = أو ، قد سقطت من الأصل اليوناني الذي ترجم أولاً إلى اللغة المريانية ، قارن ترجمة بيكار - كبر دج :

there must remain for all of :

you, or for our students, the task of extending us your pardon for the shortcomings of the inquiry, and for the discoveries thereof your warm thanks.

وانظر ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٣ : « فإن عرض في هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصفيح ، وليقبل المنة بما أفدناه من الصواب » . ولاحظ السهو الذي وقع في طبعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني إذ يقرأ : « فلنعذر .. ولنقبل » ، والصواب ما أثبتنا فيما اقتطفنا ،

فهذا هو آخر ما ختم به هذا الرجل كتابه هذا . وقد نقلنا منه ما تأدى إلى فهمنا بحسب مايسر لنا في هذا الوقت . وسنعيد فيه النظر إن فسخ الله في العمر ويسر لنا أسباب الفراغ . فإن هذا الكتاب معتصم جداً ، إمامن قبل الترجمة<sup>(١)</sup> ، وإما من قبل أن أرسطو قصد ذلك فيه . ولم نجد فيه لأحد من المفسرين ثمرحاً لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما في كتاب الشفاء لأبي / علي بن سينا شيئاً من ذلك<sup>(٢)</sup> .

والكتاب الواصل إلينا من ذلك هو في غاية الاختلال ، مع أن الرجل عويص العبارة . فن وقف على كتابنا هذا ، ورأى أنه قد نقص من كلامي شيء هو في كلامه ، أو سقت شيئاً من كلامه على غير الجهة التي قصدها ،

٦ - شيئاً - سقطت من ف . ٧ - ٨ - مع أن الرجل عويص العبارة : سقطت من ف .  
٩ - سقت : نسقت ل . || قصدها : + نسقتها ل .

(١) نجد في آخر المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس ما نصه : طبعة بدوى ، ص ١٠١٧ : « قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه : لما كان الناقل يحتاج في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل إلى أن يكون متصوراً له كصه هو قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثناس الراهب غير قيم بمعاني أرسطوطاليس فيه داخل نقله للخلل لا محالة . ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثناس إلى العربية ، من قد ذكر اسمه ، لم يقع السهم تفسير له - عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه . فكل اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسوف ، فغير ما فهموه من نقل أثناس إلى العربية » .  
(٢) طبع هذا الجزء الذي خصصه ابن سينا للسفسطة في كتاب الشفاء بالمطبعة الأثيرية ، بالقاهرة ، عام ١٩٥٨ ، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس ، واضطلع بتحقيقه المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني .

ويذكر ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية ، ص ٣٤٩ ، أن قوبرى فسر هذا الكتاب وأن للكندى تفسيراً لهذا الكتاب . أما شرح الفارابي لكتاب السفسطة ، فقد أطلع عليه ابني رشد وأشار إليه في تلخيصه هذا . فنجد كتاب في المنطق للفارابي موجود في مخطوط محفوظ في براتيسلافا من أعمال تشيكوسلوفاكيا ، خصص للسفسطة جزء عنوانه : كتاب الأمكنة المغلطة ، وهو يبحث في المواضيع المغلطة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى .

فليعذرني . فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير أن يسبقه فيه غيره هو شبيه بمن يبتدئ الصناعة . ولذلك كثير مما أوردناه في ذلك إنما هو على جهة الظن والتخيل . وأنت تتبين ذلك إذا وقفت على نص كلامه في هذا . لكني أرجو أنه لم يفتنا شيء من أجناس الأقوال التي أودعها هذا الكتاب ، ولا من أغراضه الكلية . وإن كنا لا نشك أنه قد فاتنا كثير من الأشياء الجزئية ، وكثير من جهة استعمال القول فيها ، والتعليم لها . ولكن رأينا أن هذا الذي اتفق لنا في هذا الوقت خير كثير . وعسى أن يكون كالمبدأ للوقوف على قوله على التمام لمن يأتي بعد ، أولنا إن وقع لنا فراغ وأنسا الله في العمر . فانظروا كيف حال من يأتي بعد هذا الرجل في فهم ما قد كل وتمم ، فضلاً عن أن يظن بأحد أنه يزيد عليه أو يتمم شيئاً نقصه .

- ١ - فليعذرني : فليعذر ل .      || فيه غيره : غيره فيه ل .  
 ٢ - لذلك : كذلك ل .      || الظن والتخيل : التخمين ف .  
 ٣ - لكني : لكن ل .  
 ٩ - تمم : تمم ف      || عن : على ل .

= وقد ورد في آخر كتاب السفسطة في المخطوط المحفوظ بالمكتبة الأهلية : طبعة بدوى ، ص ١٠١٨ : « وقد وجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية ، تعجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلاً آخر . ولم يقع إلى » . وفي ص ١٠١٧ - ١٠١٨ ، من طبعة بدوى ، رى أن الناسخ ينقل عن أبي الخير بن سوار أنه رأى تفسيراً لكتاب السفسطة من قلم يحيى بن عدى وقدره « نحواً » . ثلثه بالسريانية والعربية . ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . أما نقله الأول الذي تم قبل تفسيره ففيه « اعتياص ما » ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتباع السرياني في النقل » .

وقد اعترف ابن سينا بهذا وقال إنه اليوم له ألف سنة ، وكذا مائة من  
السنين ولم نجد أحداً زاد عليه في هذه الصناعة . قال : ونحن أيضاً فقد أجهلنا  
أنفسنا في ذلك زمان لإكبابنا على هذه الأشياء واستقرينا جميع الأقاويل فلم  
نلف شيئاً نخرج عنها ولا يشد إلا ما يتنزل منزلة اللاحق أو منزلة البسط لمجمل ،  
أو كيف قال <sup>(١)</sup> :

وأما أنت فقد يمكنك أن تقف من قولنا المتقدم في هذا الكتاب وقوف  
يقين أنه ليس ها هنا مغلطات إلا تلك التي عددناها ، أعني ما يجب أن يعد  
جزءاً من الصناعة ، وأن الموضع الذي يظن أن أبا نصر استدركه ، وهو  
موضع الإبدال ، هو شيء لم يخف على أرسطو ، وأن الأمر فيه على أحد  
وجهين :

إما ألا يكون مغلطاً بالذات وفي الأكثر . فإن موضع الإبدال هو بالذات ،  
كما علمنا أرسطو ، خطي أو شعري .

هـ - قال : + قلت ف .

١ - وكذا : + وكذا ف .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٤ : « رأينا أنا فأقول لمشر المتعلمين والمتألمين للعلوم :  
تأملوا ما قاله هذا العظيم ، ثم اعتبروا أنه هل ورد من بعده إلى هذه الغاية - والمدة قريبة من ألف  
وثلاثمائة وثلاثين سنة - من أخذ عليه أنه قصر ، وصدق فيما اعترف به من التقصير ... وهل نبغ من  
بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل ، والقسمه تقف عليه ،  
وتمنع تعديده إلى غيره . ونحن مع غرض نظرنا - كان أيام انصبابنا على العلم ، وانقطاعنا بالكلية  
إليه ، واستعمالنا ذهننا ، أذكى وأفرغ لما هو أوجب - قد اعتبرنا ، واستقرينا ، وتصفحنا ،  
فلم نجد السوف طائفة مذهباً خارجاً عما أوردته . فإن كان شيء فتفاصيل لبعض الحمل ... » .

ولما أن يكون معدوداً في المغلطات التي بالعرض ، إن كان ولا بد واجباً أن يذكر في أجزاء هذه الصناعة .

وكذلك كثير مما زاد في باب المطلقات والمقيدات ، وفي باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ، فيه كله نظر . وذلك أنه يشبه أن يكون بسيطاً وشرحاً ، ويشبه ألا يكون من الباب ، أو يكون يوجد فيهما الأمران :

### ٣ - كثير : كثيراً ف .

٣ - ٥ - باب المطلقات ... الأمران : المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها أرسطو في باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ففيه كله نظر ، وذلك أنه يشبه أن يكون بعضه بسيطاً وشرحاً لمأقاله أرسطو ، وبعضه من أجزاء هذه الصناعة بالعرض ، مثل إدخاله في الألفاظ المغلطة إبدال الأسماء المفردة بالأقاول ، أو الأسماء بالأسماء ، أو الأقاول بالأقاول . وأما إدخاله القياس المستقيم في أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب فهو راجع لما بالعرض ، وليس يخص بهذا الموضوع . تم تلخيص السفسطة والحمد لله على ذلك كثيراً كما هو أهله ، وصلى الله على محمد نبيه وعبداه ف .

٥ - الأمران : + وهي انتهى تلخيص معاني كتاب سوفسطي ، والحمد لواهب العقل بلا نهاية . ل .

الفهارس





## الأعلام

أرسطو ٣٤، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٩٦، ١١١، ١٥٨، ١٧٧، ١٧٩

أفلاطون ٧١، ٧٦، ٨١، ١٣٦، ١٤٩

بقراط ٢٣، ٨٤

بجاليثوس ٢٣

زين ٣٧، ١٥١

سقراط ١٧١

ابن سينا ١٧٧، ١٧٩

الفارابي (أبونصر) ٦٥، ١١١، ١٦٦، ١٧٩

مالسيس ٣٧، ٥٤



## أهم المطالب التي وردت في الكتاب

### ملحق

مقدمة المحقق	ج
كتاب السفسطة	١
التمييز بين التبعييات السوفسطائية الحقيقية والمضللة	١
القياس المطلق	٤
» المبكت	٥
الألفاظ والمعاني	٥
الحكمة المراتية	٨
أجناس المخاطبات الصناعية : أربعة	١٠
المخاطبة البرهانية	١١
» الجدلية	١٢
» الخطبية	١٢
» المشاغبية	١٢
أغراض المخاطبة المشاغبية : خمسة	١٣
التبكيث	١٣
التشجيع	١٣
التشكيك	١٣
سوق المخاطب إلى التكلم بكلام مستحيل المفهوم	١٣
الهذر	١٣
التبكيث	١٣

## أنواع التبكيك من قبل الألفاظ : ستة

اشترك اللفظ المفرد	١٦
» التأليف	١٧
من قبل الأفراد	١٢
من قبل القسمة	٢١
اشتراط شكل الألفاظ	٢٤
من قبل الإيجام	٢٣
الإبدال	٦٥، ٢٦
القول في الغلطات من المعاني	٢٧
المواضع المغلطة » : سبعة	٢٧
إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات	٢٨
أخذ المقيد مطلقاً	٣٠
قلة العام بشرائط التبكيك	٣٢
المصادرة على المطلوب	٣٤
موضع اللاحق	٣٥
الغاط الحسى	٣٦
قياس العلامة	٣٦
غاط مالمسيس	٣٧
أخذ مالمس بسبب على أنه سبب	٣٩
أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة	٤٢
المحمولات المتضادة	٤٣
لذة المحسوسات ولذة المعنويات	٤٤
حكم الجميع حكم واحد	٤٥
قاة العلم بالتبكيك	٤٦
حسد القياس	٤٦
أجزاء » »	٤٦

القسمة والتركيب	٤٨
مما بالعرض	٤٩
أخذ الشيء المقيد مطلقاً	٥٢
المصادرة	٥٣
اللاحق	٥٣
خطأ ما ليس	٥٤
أخذ المسائل مسألة واحدة	٥٥
السبب في تغليب الألفاظ	٥٩
هذه المواضع	٦١
الامتحان الجدلي	٦٣
النقيض	٦٥
التغليب الذاتي	٦٧
الكذب دائم وأكثري	٦٧
تلخيص كليات المعاني	٦٩
أقسام الكلام	٧١
خطأ القول بأن اللفظ قسمان	٧٢
تقسيم الألفاظ بطريقة أخرى	٧٤
خطأ تعليم التبعييات السوفسطائية قبل تعليم القياس	٧٦
القسم	٨١
القياس المغالطي : مرأى ومشاعبي	٨٣
» : سوفسطائي	٨٦
تربيع الدائرة ( بروسن )	٨٧
الصناعة الامتحانية	٨٨
سوق المخاطب إلى الكذب الشنيع	٩٠
» : موضع ثان	٩٢
نقض هذه المواضع	٩٢
الشنيع بحسب القول والشنيع بالطبع	٩٣

صفحة	
٩٥	سوق المخاطب إلى الشاك والخيرة
٩٦	المقدمات الشنيعة ( الناقصة الإقرار )
٩٧	سوق المتكلم إلى الهذير
	مثال الأنف الأفتس
١٠١	الحسى
١٠٢	إجادة السؤال
١١١	» الإجابة
١١١	تتضمن الثلاثة عشر موضعاً
١١٢	وصايا المحيب
١١٤	صعوبة النقص
١١٦	اللفظ المشاغب
١١٦	استخدام كلمة « هـنا »
١١٧	السؤال المرسل
١١٨	الجواب عن مسألتين بجواب واحد
١١٩	الإجابة عن الاسم المشترك بجواب واحد
١٢٠	التسليم بالنظر
١٢٠	المقدمة الناقصة الحمد
١٢١	السؤال على جهة المصادرة
١٢١	كل حيوان يحرك فكه الأسفل
١٢٣	الاسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازاً في موضع آخر
١٢٣	الإنسان ملك الحيوان
١٢٤	السؤال عن النقاوض والمقابلات
١٢٤	هل النفس مائة
١٢٥	أحد التبيين معلوم الصدى
١٢٦	القول في النقص
١٢٦	النقص المستقيم
١٢٦	الكذب في القياس

صفحة	
انقياس السوفسطائي	١٢٦
التبكيئات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم	١٢٨
الساكت غير ساكت	١٢٨
ليس للإنسان علم بما يعلم	١٢٨-١٢٩
القول نفسه يلزم عنه تقيضه	١٢٩
قياس الخلف	١٣٠
النقض للمباكتات التي تكرن من قبل اشتراك الاسم	١٣٠
في النتيجة	١٣٠
العلم بالشئ والجهل به معاً	١٣١
القسمة والتركيب	١٣٢
وجه المغالطة	١٣٣
كل مغالطة لفظية	١٣٤
إجراء المركب مجري الفرد	١٣٤
إجراء المركب مجري المفرد	١٣٥
إجراء المفرد مجري المركب	١٣٦
الغاط العارض من الإعجام	١٣٧
تفخيم الصوت	١٣٨
يفعل وينفعل معاً	١٣٩
المطلق والمقيد	١٤٠
القسمة والتركيب	١٤٠
الإفراد والقسمة	١٤١
مثال الأعور والأش	١٤٢
نقض هذا المثال	١٤٢
اشتراك الاسم	١٤٢
نقض هذه المضاللات	١٤٣
النقائص للمعاني المغلطة	١٤٦
نقض ما بالعرض	١٤٧
نقض قياس الخلف	١٤٧

## صفحة

نظرية زيرنون في إبطال الحركة	١٥١
نقضها	١٥٢
وضع الصادق مبسوطاً	١٥٦
أهمال شروط النقيض	١٥٩
جمع مسألتين في مسألة	١٦٠
التكرير	١٦٢
التقعر	١٦٤
الأقويل المستغلة	١٦٥
السعى	١٦٦
الكلام المضلل	١٦٦
القول المغلط الشديد التخليط	١٦٧
» العسير الحل	١٦٧
» الهين	١٦٨
السبب الذي دعانا الى النظر في هذه الصناعة	١٠٧
الجواب في الجدل وفي السقطة	١٧١
لم يسبق أرسطو أحد	١٧٢
ما عرض في صناعة الخطابة	١٧٣
صناعة الخفاف	١٧٥
اعتذار أرسطو	١٧٦
شكوى ابن رشد	١٧٧
اعتراف ابن سينا	١٧٩
ما استدرك أبو نصر الفارابي	١٧٩

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٢٦٨ لسنة ١٩٧٢

( مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٣/٦/٣٠٠٠ )